جامعة يحي فارس بالمـــدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الموضـوع:

دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسة "دراسة حالة شركة لافارج الجزائر"

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير

تخصص: إدارة الأعمال

من إعداد الطالبة:

عزي هاجر

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د. سالمي رشيد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د حمداني محي الدين	أستاذ	جامعة يحي فارس بالمدية	رئيسا
أ.د سالمي رشيد	أستاذ	جامعة تمنراست	مقررا
أ.د بن نذير نصر الدين	أستاذ	جامعة البليدة 2	عضوا
د. بن عمور سمير	أستاذ محاضر "أ"	جامعة يحي فارس بالمدية	عضوا
د. بولصنام محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة يحي فارس بالمدية	عضوا
د. بوسهوة نذير	أستاذ محاضر "أ"	جامعة يحي فارس بالمدية	عضوا

السنة الجامعية: 2019-2020

شكر وعرفان

أحمد الله عز وجل حمدا يليق بجلاله بعد أن أكرمني سبحانه وتعالى وأعانني على إتمام هذا البحث

وفي هذا المقام أتقدم بأسمى معاني التقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور سالمي رشيد الذي تكرم بإشرافه

على هذا العمل وعلى كل المجهودات و الارشادات القيمة التي أسداها لي وتشجيعه في سبيل إتمام هذا العمل فجزاه الله الجزاء الأوفى.

كما أثني على كل من بذل جهدا ووفر لي وقتا، أو نصح لي قولا وساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا البحث.

إهداء

إلى من جعلا للنجاح طعما عبر البسم البادي على ثغريهما ، إلى منبع الحب الفعلي و العطاء الامتناهي

إلى والدي العزيزين أبي الحبيب و أمي العزيزة أدامكما الله سندا لي وبارك في عمركما.

إلى منبع المحبة التي لا تنضب.. و الخير بلا حدود .. إلى من شاركتهم حياتي

إلى أخي العزيز أمين و أختاي الكريمتين أميرة و أمال.

كما أخص بالذكر الكتكوت الصغير آدم يانيس.

إلى من جسد الحب بكل معانيه و كان السند و العطاء...

لن أقول شكرا بل سأعيش الشكر دائما معك... زوجي و حبيب الروح ياسين

إلى زهرة حياتي و كنزي الغالي ملاكي الصغيرة أنفال حفظك الله

إلى عائلة زوجي .... و أخص بالذكر الوالدين الكريمين

و إلى كل من تسعه ذاكرتي ولم تسعه أطروحتي أهدي ثمرة جهدي.

المستخلص:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية تعبيرا للمؤسسات عن مساهمتها في المجتمع الذي تعيش فيه، فهي تتطلب التزام كل أفراد المؤسسة بإنجاحها، مما يساعدها في تحسين صورتها لدى زبائنها، عملائها و مختلف العاملين معها، و هذا ما يجعلها تحقق تنمية مستدامة فضلا عن تحقيق الأرباح في المدى البعيد.

و لقد ناقشت هذه الدراسة إشكالية : **كيف يمكن للمسؤولية الاجتماعية لمؤسسة لافارج في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة ؟** لتحقيق مجموعة من الأهداف التي ترمي إليها أبرزها معرفة مدى مساهمة أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة و من أجل تحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة ميدانية في مؤسسة لافارج بالجزائر فرع المسيلة معتمدين في ذلك على المقابلة و الاستبيان ، وفي هذا الصدد تم إجراء مسح لمجتمع الدراسة البالغ عدده 541 فردا و تم اختيار عينة متكونة من 217 فردا من الإطارات و العمال ثم توزيع نموذج الاستبيان على هذه العينة و التي بنيت عليها الدراسة التطبيقية وتحوز هذه الأخيرة على درجة عالية من الثبات قدرها 96.7% وبصدق بلغ 93.5% و من ثم تحليل إجابات واتجاهات أفراد عينة الدراسة بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية كالنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وغيرها من الأساليب، وعقب عملية التحليل تبين لنا أن المتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية) ومن خلال أبعاده يفسر لنا ما نسبته 88.2 % من التباين الحاصل في المتغير التابع (التنمية المستدامة)، وبالتالي فإن هذه الدراسة خلصت إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن تعمل المؤسسات على تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاهتمام بتحقيق البعد الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاجية و بالتالي تحقيق أكبر ربح ممكن و الحرص على استمرارية المؤسسة، كما تعمل المؤسسة على تحقيق البعد الاجتماعي و البيئي عن طريق العمل على تجسيد العديد من المفاهيم (المسؤولية الاجتماعية و البيئية، حوكمة المؤسسات، أخلاقيات الأعمال، التسويق الأخضر....).بالإضافة إلى أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة في مؤسسة لافارج فرع المسيلة مما تعزى إلى كل من متغير السن ، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة و التصنيف الوظيفي و كانت اتجاهات الموظفين نحو المسؤولية الاجتماعية ايجابية و أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة و التنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، البعد الاقتصادي،البعد الاجتماعي،البعد البيئي،التنمية المستدامة

Abstract :

Social responsibility is an expression of institutions' contribution to the society in which they live, as it requires the commitment of all members of the organization to its success, which helps it improve its image among its customers, its customers and its various employees, and this is what makes it achieve sustainable development as well as achieving long-term profits. This study discusses a problem: How can the social responsibility of the Lafarge Foundation in Algeria achieve sustainable development? In order to achieve a set of goals that it aims to achieve, the most prominent of which is knowing the extent of the contribution of social responsibility dimensions to achieving sustainable development in the institution under study.

In this regard, a survey was conducted for the study population of 541 individuals, and a sample consisting of 217 individuals from tires and workers was selected. Then the questionnaire form was distributed to this sample on which the applied study was based. 93.5% and then analyzing the answers and trends of the study sample, depending on a group of statistical methods such as percentages, arithmetic averages, standard deviations, and other methods, and after the analysis process we found that the independent variable (social responsibility) and through its dimensions explains to us 88.2% of the variance in the dependent variable (sustainable development), and therefore this study concluded with a group of The results are the most prominent of which is that the institutions work to achieve sustainable development by focusing on achieving the economic dimension by increasing productivity and thus achieving the largest possible profit and ensuring the continuity of the institution .

The Foundation also works to achieve the social and environmental dimension by working on embodying many concepts (social and environmental responsibility, corporate governance, business ethics, green marketing ...) In addition to that there are statistically significant differences between the averages of the study sample estimates. On social responsibility and sustainable development in the Lafarge Foundation, the Messila branch, which is attributed to each of the variable of age, academic qualification, years of experience and job classification. The attitudes of employees towards social responsibility were positive and that there is a statistically significant impact between social responsibility in the institution and sustainable development At the level of statistical significance 0.05.

Key words: social responsibility, economic dimension, social dimension, environmental dimension, sustainable development.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :

العنوان:دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسة دراسة حالة شركة لافارج الجزائر	رقم الصفحة:
كلمة شكر وعرفان	I.
الإهداء	II.
المستخلص	III.
فهرس المحتويات	V.
قائمة الأشكال	IX.
قائمة الجداول	XI.
قائمة الرموز والمختصرات	XIII.
مقدمة	(أ – ز)
الفصل الأول: **مدخل مفاهيمي لمضامين المسؤولية الاجتماعية**	(01-41)
تمهيد :.....	02
المبحث الأول: البعد التاريخي لتطور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	04
المطلب الأول: نشأة و تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية	04
أولا: نشأة مفهوم المسؤولية الاجتماعية	05
ثانيا: تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية	09
المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية.....	12
المطلب الثالث: مراحل تطور اهتمام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعي.....	17
المطلب الرابع: المداخل الأساسية لدراسة المسؤولية الاجتماعية	18
المبحث الثاني : تحليل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.....	20
المطلب الأول: أهمية المسؤولية الاجتماعية.....	20
أولا: الأسباب التي أدت إلى الاهتمام المتزايد بالمسؤولية الاجتماعية.....	20
ثانيا: أهمية المسؤولية الاجتماعية	22
المطلب الثاني: عناصر المسؤولية الاجتماعية.....	24

المطلب الثالث: أبعاد المسؤولية الاجتماعية.....	25
المطلب الرابع: أنماط و صور المسؤولية الاجتماعية.....	27
أولا: أنماط المسؤولية الاجتماعية	27
ثانيا: صور المسؤولية الاجتماعية	29
المبحث الثالث: ممارسات المسؤولية الاجتماعية.....	30
المطلب الأول: استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية.....	30
المطلب الثاني: أساسيات في المسؤولية الاجتماعية.....	33
أولا: مجالات المسؤولية الاجتماعية	33
ثانيا: آليات تعزيز المسؤولية الاجتماعية	34
المطلب الثالث: المسؤولية الاجتماعية التزام طوعي أم واجب قانوني.....	35
أولا: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التزام طوعي	35
ثانيا: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كالتزام قانوني	35
المطلب الرابع: تحديات المسؤولية الاجتماعية بواقعها الحالي.....	36
أولا: الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	37
ثانيا: المعوقات التي تمنع ممارسة المسؤولية الاجتماعية	38
خلاصة الفصل.....	41
الفصـــل الثاني: **المؤسسة بين واقع المسؤولية الاجتماعية و آفاق التنمية المستدامة**	(42-82)
تمهيد	43
المبحث الأول: مدخل عام حول التنمية المستدامة.....	44
المطلب الأول: المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة.....	44
المطلب الثاني: ماهية التنمية المستدامة.....	50
أولا: مفهوم التنمية المستدامة	51
ثانيا: المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة	53
المطلب الثالث: مستويات التنمية المستدامة.....	53
المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة	56
المبحث الثاني: المضامين المختلفة للتنمية المستدامة.....	58

المطلب الأول: متطلبات و أهداف التنمية المستدامة.....	58
أولا: متطلبات التنمية المستدامة.....	58
ثانيا: أهداف التنمية المستدامة	60
المطلب الثاني: مقومات و مؤشرات التنمية المستدامة.....	63
أولا: مقومات التنمية المستدامة	63
ثانيا: مؤشرات التنمية المستدامة	64
المطلب الثالث: تطلعات التنمية المستدامة.....	68
أولا: أهداف التنمية التي تم العمل للوصول إليها سنة 2015 ...	68
ثانيا: تطلعات التنمية المستدامة الجاري العمل للوصول إليها سنة 2030....	70
المطلب الرابع: الصعوبات التي تواجهها التنمية المستدامة.....	71
المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة.....	73
المطلب الأول: المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة مفهومان لحقيقة واحدة.....	73
المطلب الثاني: نحو مؤسسة مستدامة و مسئولة اجتماعيا.....	76
المطلب الثالث: دور أصحاب المصلحة في تدعيم دور المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.....	78
المطلب الرابع: المسؤولية الاجتماعية تحقق التنمية المستدامة من خلال ربط الأداء الاجتماعي بالاقتصادي	79
خلاصة الفصل.....	82
الفصل الثالث **دراسة تحليلية لدور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة لمؤسسة لافارج الجزائر**	(83–142)
تمهيد	84
المبحث الأول: مظاهر المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة لافارج فرع المسيلة.....	85
المطلب الأول: مؤسسة لافارج–دراسة تفصيلية	85
أولا: التعريف بمؤسسة لافارج.....	85

ثانيا: الوضعية البيئية للمؤسسة	86
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة لافارج فرع المسيلة	89
المطلب الثالث: تقييم الالتزامات الاجتماعية لمؤسسة لافارج فرع المسيلة	91
أولا: استحداث نظام لإدارة الصحة و السلامة و البيئة.....(HSE)	91
ثانيا:الأنشطة المحققة من طرف مؤسسة لافارج في إطار المسؤولية الاجتماعية..	92
المطلب الرابع: رؤية مؤسسة لافارج اتجاه التنمية المستدامة انطلاقا من مسؤوليتها الاجتماعية	94
المبحث الثاني: تخطيط و تصميم الدراسة الميدانية.....	96
المطلب الأول: تحضير الدراسة الميدانية.....	96
المطلب الثاني: الاختبارات الأولية لأداة القياس.....	100
المطلب الثالث: ثبات فقرات الاستبيان و أدوات التحليل و أنموذج الدراسة.....	110
المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة الميدانية.....	113
المطلب الأول: وصف عينة الدراسة.....	113
المطلب الثاني: عرض و تحليل نتائج الجزء الأول من الاستبيان.....	115
المطلب الثالث: عرض و تحليل نتائج الجزء الثاني من الاستبيان.....	122
المبحث الرابع : اختبار فرضيات الدراسة.....	124
المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى.....	124
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.....	129
المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة.....	139
خلاصة الفصل.....	141
خاتمة	(146-143)
قائمة المراجع	(157-147)
ملاحق	(172-158)

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1-1	أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات	23
1-2	هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية	26
1-3	استراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية	32
2-1	ركائز التنمية المستدامة	52
2-2	مستويات التنمية المستدامة	55
2-3	أبعاد التنمية المستدامة	56
2-4	الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة	62
3-1	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	90

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1-1	التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية	7
1-2	مفاهيم المسؤولية الاجتماعية وفقا لآراء الباحثين	16
1-3	طبيعة تأثير المسؤولية الاجتماعية في مختلف الأطراف المشاركة	24
1-4	أبعاد المسؤولية الاجتماعية	25
1-5	المسؤولية الاجتماعية و توجهات النموذج الاقتصادي و الاجتماعي	28
2-1	تطور مفهوم التنمية و محتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية	48
2-2	الفرق بين التنمية العادية و التنمية المستدامة	57
2-3	التنمية المستدامة: الأهداف الأساسية من تحقيقها	60
2-4	مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 1996 _فصول جدول أعمال القرن 21_	64
2-5	مؤشرات التنمية المستدامة وفق لجنة التنمية	67
3-1	تطور كلفة الضرر البيئي لمؤسسة لافارج 2014-2018	86
3-2	استثمارات المؤسسة من معدات و وسائل لحماية البيئة	87
3-3	كمية النفايات الخطرة الخاصة 2014-2018	87
3-4	تطور المساحة الخضراء بالمؤسسة ابتداء من 2014-2018	88
3-5	نسبة انبعاث غازات (Nox.So2) خلال 2014-2018 الخط 01	88
3-6	نسبة انبعاث غازات (Nox.So2) خلال 2014-2018 الخط 02	89
3-7	حجم العينة المدروسة	97
3-8	قياس محاور دراسة المسؤولية الاجتماعية من خلال أسئلة الاستبيان	100
3-9	معامل الإرتباط بيرسون لفقرات المحور الأول لاستبانة الدراسة	102
3-10	معامل الإرتباط بيرسون لفقرات المحور الثاني لاستبانة الدراسة	103
3-11	معامل الإرتباط بيرسون لفقرات المحور الثالث لاستبانة الدراسة	104

3-12	معامل الإرتباط بيرسون لفقرات المحور الرابع لاستبانة الدراسة	105
3-13	معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء الثاني لاستبانة الدراسة	107
3-14	صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة	109
3-15	نتائج اختبار (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات الاستبانة	111
3-16	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	112
3-17	توزيع أفراد العينة حسب متغيرات البيانات الشخصية	114
3-18	مقياس ليكارت الخماسي	115
3-19	درجة الموافقة عن عبارات معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	116
3-20	درجة الموافقة عن عبارات البعد الاقتصادي	117
3-21	درجة الموافقة عن عبارات البعد البيئي	119
3-22	درجة الموافقة عن عبارات البعد الاجتماعي	120
3-23	درجة الموافقة عن عبارات البعد الاجتماعي	122
3-24	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – السن –	125
3-25	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – المؤهل العلمي –	126
3-26	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – سنوات الخبرة –	127
3-27	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – التصنيف الوظيفي –	128
3-28	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة و التنمية المستدامة	130
3-29	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين البعد الاقتصادي و التنمية المستدامة	132
3-30	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين البعد البيئي و التنمية المستدامة	134
3-31	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين البعد الاجتماعي و التنمية المستدامة	136
3-32	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة	138
3-33	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة	139

قائمة الرموز والمصطلحات:

قائمة الرموز والمصطلحات:

الرمز أو المصطلح	المعنى باللغة الأجنبية	المعنى باللغة العربية
ISO	International Organisation for Standardization	المنظمة الدولية للمعايير
BM	Banque Mondiale	البنك الدولي
WBCSD	World Business Council for Sustainable Development	مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة
SA	Social Accountability	المساءلة الاجتماعية

مقدمة

مقدمة:

تهدف المؤسسة الاقتصادية بشكل عام و على اختلاف طبيعة نشاطها إلى تحقيق الأداء الاقتصادي عن طريق تعظيم أرباحها، غير أن هذا الأمر قد يترتب عنه العديد من الآثار السلبية على البيئة (التلوث، استنزاف الموارد الطبيعية) و على المجتمع بالاستغلال الغير عقلاني لليد العاملة خاصة من قبل المؤسسات الكبرى بإهمال آثارها السلبية على العمال (الأمن، الصحة، التدريب، السكن) و هذا ما دفع بالعديد من المؤسسات إلى محاولة دمج البعد البيئي و الاجتماعي في آن واحد علاوة على الجانب الاقتصادي من خلال ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية عن طريق تحقيق مجموعة من الأهداف لصالح المجتمع.

فالأداء الاجتماعي يشير إلى النشاط الذي يهدف إلى تعظيم المساهمة الاجتماعية للمؤسسة التي يجب أن يتحقق العائد منها للمجتمع باعتبار أن المؤسسة جزء من المجتمع الذي تزاول فيه نشاطها و بيئتها لترويج منتجاتها و مصدر مدخلاتها.

أما عن الأداء البيئي فيقصد به تحمل المؤسسات جزءا من المبادرات أحادية الجانب أو التعاون مع السلطات العمومية حيث تلتزم من خلالها باتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف الأضرار التي تلحقها بالبيئة بعدما كانت تتخذ موقفا دفاعيا تجاه هذه الأضرار في السابق.

فاكتساب ثقة الجمهور و رضا المستهلكين يساعدان على خدمة أهداف المؤسسة و على هذا الأساس فلا بد عليها أن تسعى إلى تحقيق رفاهية المجتمع من خلال تحسين الظروف البيئية و الحد من الآثار السلبية التي يسببها النشاط الاقتصادي عن طريق تقليص التلوث و بالتالي تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، حيث أصبح هذا المفهوم من المفاهيم الحديثة التي لا يمكن تجنبها و عزلها عن الواقع الاقتصادي لاحتلالها مركزا بارزا في عالم الأعمال و ذلك لكونها تعمل على حل المشاكل التي تسببها المؤسسات من تلوث و سوء استغلال الموارد الطبيعية و البشرية.

إشكالية الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على المدى الذي توصلت إليه مؤسسة لافارج في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية و دور هذا المفهوم في ترسيخ أبعاد التنمية المستدامة. و يمكن إدراك إشكالية الدراسة من خلال الإجابة على السؤال التالي:

كيف يمكن للمسؤولية الاجتماعية لمؤسسة لافارج في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة ؟

و ينبثق عن هذا التساؤل، التساؤلات الفرعية التي تبرز عناصر إشكالية البحث و هي:

- ماهو واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة لافارج فرع المسيلة؟
- ما مدى مساهمة أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بمؤسسة لافارج فرع المسيلة؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على التنمية المستدامة ؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على التنمية المستدامة؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للبعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على التنمية المستدامة؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على التنمية المستدامة؟

- الفرضيات:

بغية الإجابة عن الإشكالية و الأسئلة سابقة الذكر، تمت صياغة الفرضيات التالية :

- هناك تجسيد عملي لأبعاد المسؤولية الاجتماعية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسة لافارج في الجزائر.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على التنمية المستدامة؛
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على التنمية المستدامة؛
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للبعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على التنمية المستدامة؛
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على التنمية المستدامة.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في تناول واحدة من القضايا التي أصبحت تمس جوهر المؤسسات بشكل دقيق، ألا و هي المسؤولية الاجتماعية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة .

حيث أن المسؤولية الاجتماعية هي أكبر سبيل للارتقاء بالاقتصاد مع مراعاة الجانب البيئي و العمل بصفة أخلاقية، لذلك لابد من معرفة سبل تبنيها و استمرارها و هذا ما يظهر من خلال دراسة و تحليل مختلف العوامل و السلوكيات التي تحافظ على استقرارها بغية تحقيق تنمية مستدامة.

أهداف الموضوع:

نسعى من خلال هذا الموضوع إلى إبراز مايلي:

- التعرف على الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية و ما يتعلق بها.
- التعرف على مفهوم و أهمية التنمية المستدامة و ما تقوم عليه من مبادئ.
- الإطلاع على واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة.
- محاولة اكتشاف مدى التزام مؤسسة لافارج بالمسؤولية الاجتماعية من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

حدود الدراسة:

من أجل الإحاطة بإشكالية البحث وفهم جوانبه المختلفة، حددت مجال الدراسة كما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على مدى تطابق الجانب النظري مع أرض الواقع من خلال الدراسة الميدانية و من ثم معرفة مدى تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية و تحقيق التنمية المستدامة.
- **الحدود الزمنية:** فيما يخص الإطار الزمني فحددت الفترة 2014-2018 كأساس للدراسة لحصر العمليات الاجتماعية و البيئية للتمكن من قياسها و عرضها و صياغة نتائج بخصوصها.
- **الحدود المكانية:** مؤسسة لافارج في الجزائر فرع المسيلة.
- **الحدود البشرية:** و تتمثل في مجموع إطارات مؤسسة لافارج فرع المسيلة.

منهجية الدراسة

- **المنهج المتبع:** اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأمثل الذي يمكننا من الوصول إلى المبتغى و الهدف و النتائج المرجوة.

- **أدوات الدراسة:** استخدمنا أدوات متعددة لجمع البيانات و المعلومات الضرورية للدراسة، ففي الجانب النظري تم الحصول على المعلومات من خلال الكتب العلمية العربية و الأجنبية المتخصصة بموضوع الدراسة، المقالات العلمية، التقارير، رسائل و أطروحات جامعية بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات بالإضافة إلى استخدام برنامج SPSS Version 19 لتحليل بيانات الاستبيان و اختبارها.

عينة ومجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في عمال و إطارات مؤسسة لافارج في المسيلة والبالغ عددهم 541 فردا ، أما فيما يخص حجم العينة فـإن هناك العديد من البحوث والدراسات التي أظهرت العديد من الطرق في تحديد حجم العينة، ولتحقيق أغراض هذه الدراسة تم تصميم استبيان والقيام بتوزيعه على عينة من عمال و إطارات المؤسسة محل الدراسة ، بحيث تعتمد الدراسة بصفة أساسية على استقصاء ميداني للمؤسسة محل الدراسة و قد أخذنا عينة من (217) فردا وبعد ذلك تم توزيع العينة اعتمادا على طريقة العينة غير الاحتمالية القصدية (العمدية المباشرة).

الدراسات السابقة: تعددت الدراسات والكتابات التي بحثت في هذا الموضوع، بحيث تظهر أهمية الدراسات السابقة في تحديد الإطار النظري، كما ساهمت بشكل كبير في تحديد الدراسة التطبيقية بحيث نذكر منها ما يلي:

1- الدراسات باللغة العربية:

الدراسة الأولى: الطاهر خامرة، " **المسؤولية البيئية و الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة سوناطراك-** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2007 ، بحيث قام الباحث بمعالجة الإشكالية المتمثلة في إلى أي مدى يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الالتزام بالمسؤولية البيئية و الاجتماعية ؟ أين استهدف الباحث حالة سوناطراك كمجتمع للدراسة الميدانية، و قد اعتمد في دراسته على تحليل وثائق المؤسسة ليتوصل إلى أن الأبعاد البيئية و الاجتماعية مفروضة على

المؤسسات الاقتصادية و باتت مؤشرا هاما في تنافسيتها و متغيرا هاما من متغيرات التنمية المستدامة، و من جملة اقتراحات الدراسة التي قدمها الباحث هي ضرورة تنميط الإستراتيجية التسييرية للمؤسسات الاقتصادية للاعتبارات البيئية و الاجتماعية و وفق معايير دولية أو إقليمية أو وطنية و التفكير في أسلوب إحصائي محاسبي يمكن من قياس المسؤولية البيئية و الاجتماعية و تقييمهما.

الدراسة الثانية: حمزة رملي و إسماعيل زحوط ، **"دور العلاقة مع أصحاب المصالح في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية على مجمع زاد فارم لصناعة الأدوية بقسنطينة "**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، مخبر الشراكة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الاورومغاربي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة سطيف، 2008.

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول مدى مساهمة العلاقة مع أصحاب المصالح في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في مجمع زاد فارم لصناعة الأدوية بقسنطينة؟ بحيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور إدارة العلاقة مع الأطراف أصحاب المصلحة في إسقاط أبعاد التنمية المستدامة على مستوى منظمات الأعمال الاقتصادية حيث تناولت هذه الدراسة كل الجوانب المتعلقة بأصحاب المصلحة في منظمة الأعمال باعتبارهم الأساس في تعاملات منظمة الأعمال كما تم التعرف على مختلف مصالحهم و من ثم التعرف على التنمية المستدامة في منظمات الأعمال و إسقاط علاقتها مع إدارة العلاقة لأصحاب المصالح على منظمة الأعمال محل الدراسة.

من أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أن إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة تهدف للوصول إلى توليفة مثلى بين المصالح المتضاربة لهذه الأطراف و تحقيق مبادئ الإنصاف و المشاركة و التضامن و هي من أهم مداخل تفعيل التنمية المستدامة في منظمات الأعمال الاقتصادية.

كما كشفت الدراسة على ضعف تفعيل بعدي التنمية المستدامة الاجتماعي و البيئي كون المؤسسة محل الدراسة لا تزال تركز على الجوانب الاقتصادية في أنشطتها و تهمل الجوانب الأخرى لنقص الوعي و تطبيق القوانين و التشريعات.

الدراسة الثالثة: العايب عبد الرحمان ، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل رهانات التنمية المستدامة** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010، حيث قام الباحث بمعالجة الإشكالية المتمحورة حول مدى مراعاة المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر لأبعاد التنمية المستدامة

انعكاس على قياس و تقييم و الإفصاح عن أدائها الشامل ؟ حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد كيفية التحكم في الأداء الشامل لمنظمات الأعمال الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة باعتبار أن الأداء الشامل هو تجميع للنتائج الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية، و تطرقت الدراسة إلى تحليل جوانب الأداء الشامل لمنظمة الأعمال الاقتصادية ثم التدليل عليه و تدعيمه بمعطيات من الواقع الجزائري من خلال تناول حالة قطاع صناعة الإسمنت بالجزائر.

من أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث أن مراعاة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال هي مساهمة في التنمية المستدامة و هذا من خلال خلق القيمة لأصحاب المصالح ابتداء من تعظيم الربح لأصحاب رؤوس الأموال حاملي الأسهم إلى توفير مناصب الشغل مرورا بالسعي إلى توفير حاجيات المجتمع ككل في المجال الاجتماعي و انتهاء بحماية البيئة الطبيعية، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن الاهتمام بالأداء الشامل يتطلب الاهتمام بعنصري القياس و الإفصاح و هذا من خلال وضع مؤشرات كمية و نوعية لمستويات الإشباع لدى أصحاب المصالح و الإفصاح عنها.

الدراسة الرابعة: مسان كرومية، **المسؤولية الاجتماعية و حماية المستهلك في الجزائر – دراسة حالة المؤسسات الإنتاجية العاملة بولاية سعيدة، غرب الجزائر–** أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013: هدفت هذه الدراسة إلى بحث مدى التزام المؤسسات الإنتاجية العاملة بولاية سعيدة غرب الجزائر بالمسؤولية الاجتماعية و علاقة هذه الأخيرة بحماية المستهلك و الحفاظ على حقوقه و تحقيق رضاه.

و قد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- أن كل من درجة التزام المؤسسات الإنتاجية بالمسؤولية الاجتماعية و رضا المستهلكين عن حماية حقوقهم كانت أعلى من الوسط الفرضي.
- أكدت نتائج تحليل علاقات الارتباط بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاثة (المجتمع و البيئة و المورد البشري، العملاء و المستهلكين) و بين رضا المستهلك عن توفر حقوقه، أن العلاقة إيجابية و قوية بين المتغيرين.

الدراسة الخامسة: محمد بولصنام، **محددات الإفصاح الاجتماعي للشركات دراسة حالة البنك الأهلي الأردني 2006–2012**: مقال منشور في المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد 01، أفريل 2014، فقد حاول الباحث معالجة إشكالية ماهي محددات الإفصاح الاجتماعي في البنك الأهلي الأردني؟ حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الجانب المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية و هو ما يعرف بالإفصاح

الاجتماعي، و محاولة معرفة العوامل المؤثرة عليه في ظل البيئة الاقتصادية إضافة إلى معرفة واقع الإفصاح الاجتماعي في تقارير البنوك لاسيما التقارير الاجتماعية المنفصلة.

و توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على الإفصاح الاجتماعي و التي يمكن أن تساهم في زيادة الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية تتعلق أساسا بطبيعة البيئة و المجتمع المحيطين بالمؤسسة أو البنك هذا على غرار القوانين و التشريعات و الضغط الإعلامي بالإضافة إلى رغبة البنك في أن يكون مسؤولا اجتماعيا تجاه المجتمع الذي يعمل فيه.

الدراسة السادسة: محمود محمد صبرة، **سمر عبد الجواد هارون،ثلاثية الإبداع و مدى فاعلية المسؤولية الاجتماعية لبعض المؤسسات الكبرى بقطاع غزة** ، مقال منشور في مجلة MIPRA Paper، العدد 76984، 10 أكتوبر 2017، فقد هدفت الدراسة إلى معرفة ماهية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص و أثرها و دورها في الاقتصاد الكلي، حيث أن المسؤولية الاجتماعية تشغل العديد من المجالات و ترتبط بالعديد من المحددات التي قد تؤثر أو تتأثر بها. و استخدم الباحثان أسلوب السيناريو لعرض تصور للدور الحقيقي و المسؤولية الاجتماعية التي يمكن أن تشكل مساهمة فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة.

و توصلت الدراسة إلى أن الدور الذي تلعبه العديد من المؤسسات المحلية كشكل من المسؤولية الاجتماعية ما هو إلا دور دعائي و يخدم بالأساس ربحية المنشأة و حماية مصالحها و غير منطوي ضمن إطار الأولويات الوطنية.

الدراسة السابعة: دحدوح نجيب ، **مساهمة تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة لافارج حمام الضلعة لصناعة الاسمنت،** مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الثالث عشر دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة الواقع و الرهانات ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2016، فقد حاول الباحث معالجة إشكالية ما هو دور تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية؟ أين استهدف الباحث مؤسسة لافارج لصناعة الاسمنت بالمسيلة كمجتمع للدراسة الميدانية، و قد اعتمد الباحث في دراسته على تحليل سجلات مصلحة البيئة داخل المصنع فتوصل من خلال ذلك إلى أن المؤسسة تركز على الاهتمام بالتحسين المستمر في العمليات الإنتاجية من خلال إدخالها للتكنولوجيا الجديدة و النظيفة (مصافي، مرشحات هواء) و أن مؤسسة لافارج لم تتحصل بعد على شهادة الايزو 14001 نظرا لعدم تطبيق المعايير و التدابير البيئية المفروضة في التشريعات الجزائرية بجدية خاصة فيما يتعلق بالتلوث الهوائي.

الدراسة الثامنة: سالمي رشيد، عميرات إيمان، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال بين الواجب القانوني و التحفيز الجبائي**، مقال منشور في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2017/11، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، حيث حاول الباحثان معالجة إشكالية كيف يساهم المشرع الجزائري في تجسيد مرتكزات المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال؟ و هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه التشريع الجزائري لتشجيع و تنمية النشاطات الاجتماعية من طرف المنظمات سواء من الناحية الإلزامية و التي مفادها أن تلتزم المنظمات برفع الأضرار على المجتمع ككل و كذا احترام القوانين لتفادي الجزء العقابي من الدولة، أو من الناحية التحفيزية و التي مفادها أن تلتزم المنظمات طوعا بالمساهمة الفعالة في خدمة المجتمع و ربطها بالحوافز الضريبية كتشجيع لها لتبني النشاطات الاجتماعية ضمن برامجها.

وخلصت الدراسة إلى أن للمشرع الجزائري دور في تشجيع المنظمات على الممارسة الفعالة في مختلف الأعمال الاجتماعية من خلال سن القوانين التي تتسم بالطابع الإلزامي فيما يخص حقوق العاملين، الحفاظ على البيئة، الاهتمام بحماية المستهلك و المنافسة العادلة.. و تنمية الدور الطوعي و الأخلاقي لتطبيق منظومة من الإجراءات الكفيلة برعاية المجتمع و تنميته .

2- الدراسات باللغة الأجنبية:

Robinson Obrien, 2001**, Integrating corporate social responsibility with competitive strategy,** Georgia State University Journal, U.S.A: P1-23. **http://www.angelfire.com/journal2/comunicarse/Integratingcorporate.pdf**

هدف البحث إلى دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و الاستراتيجيات التنافسية في أكبر المنظمات العالمية، حيث توصلت الدراسة إلى أن تطبيق الإستراتيجية التنافسية بنجاح يعتمد على مجموعة من العوامل من بينها معرفة أهداف أصحاب المصالح، كما تم اعتبار تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المبحوثة ايجابيا بشكل عال مما ساهم في تعزيز ميزتها التنافسية .

و أوصت الدراسة بأن يولي الباحثون اهتماما خاصا بالمسؤولية الاجتماعية و ربطها بالأداء المالي للمؤسسة لتحقيق الدمج مع الإستراتيجية التنافسية لها.

Porter.M, Kramer.M,2006, **Strategy and society: the link between corporate social responsibility and competitive advantage**, Harvard business review, Vol 84, NO 12.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الميزة التنافسية و المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت بمثابة دراسة نظرية تناولت العديد من المواضيع أهمها نشأة المسؤولية الاجتماعية بالإضافة إلى التكامل بين الأعمال و المجتمع، و كان أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن تبني الأنشطة الاجتماعية يؤثر على المؤسسات من خلال عناصرها بما يعكس ميزتها التنافسية.

Vitell et all, 2010, **The Role of Ethics and Social Responsibility in Organizational success :A Spanish Perspective**, Journal of Business Ethics, Vol 91, NO 04.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الأخلاق و المسؤولية الاجتماعية في تحقيق نجاح المؤسسة، حيث تكونت عينة الدراسة من 137 مؤسسة في اسبانيا، و لقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أبرزها أن الأخلاق و المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تلعب دورا كبيرا و مؤثرا في نجاحها.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض مجموعة من الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، توصلت الباحثة إلى:

- جاءت الدراسة الحالية استكمالا للدراسات السابقة و محاولة جادة لاختبار التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (مؤسسة لافارج بالمسيلة) بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مختلف الأطراف ذات المصلحة.
- تتشارك هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و مجالاتها و عناصرها و ضرورة الالتزام بها و اعتبارها استثمارا مربحا من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو جمعها بين درجة التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية و علاقتها بالتنمية المستدامة، و خلصت الباحثة إلى أن أغلب الدراسات لم تتطرق بشكل مباشر للعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة هذا ما جعلها أمام محاولة تحديد و تبني أبعاد معينة للمسؤولية الاجتماعية تتفق و ميدان الدراسة ، و من ناحية أخرى ربطها بالتنمية المستدامة محاولة التوصل إلى أهم الفروق التي يمكن أن تظهر في دور متغيري الدراسة.

صعوبات الدراسة: واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات كالتالي:

الصعوبات الميدانية: والتي يمكن تلخيصها في:

- الجهد الكبير المبذول في الحصول على المصادر و المراجع و المقالات العلمية، و يعود ذلك لقلة المراجع بنفس موضوع الدراسة.

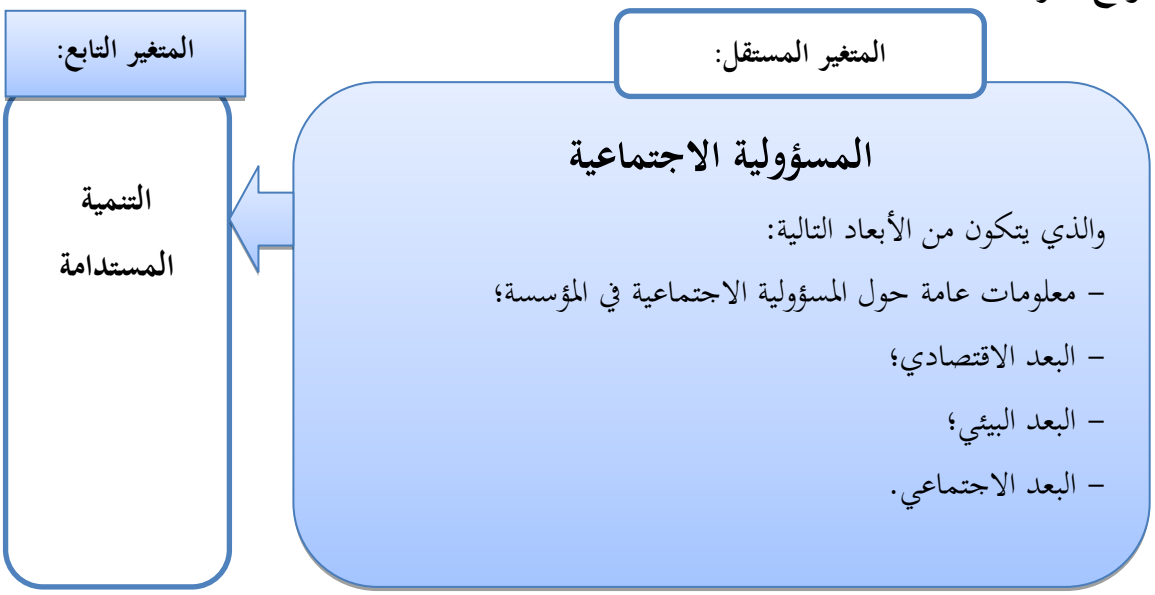
-صعوبة توزيع وجمع الاستبيانات بسبب عدم تعاون المعنيين بالاستبيان معنا؛

- صعوبة الحصول على المعلومات و البيانات اللازمة لإجراء الدراسة من خلال الاستبيان المعد لذلك، و ذلك بسبب انشغال الإطارات بالمؤسسة محل الدراسة بالإضافة إلى التشدد في إعطاء المعلومات.

هيكل الدراسة: قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع والمحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان تم الاعتماد على خطة تنقسم إلى مقدمة، فصلين نظريين، فصل تطبيقي وخاتمة، بحيث تم في المقدمة طرح الإشكالية والتصور العام للموضوع، ففي الفصل الأول تطرقت إلى مفاهيم أساسية حول المسؤولية الاجتماعية، أما الفصل الثاني فقد قمت بتناول مفهوم التنمية المستدامة و العلاقة التي تربطه بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وفيما يخص الفصل الثالث فهو عبارة عن الفصل التطبيقي دراسة حالة شركة لافارج في الجزائر و ذلك بإسقاط الجانب النظري على المؤسسة محل الدراسة وفي الأخير تقديم خاتمة بحيث تتضمن بعض النتائج والتوصيات وعرض بعض الاقتراحات لدراسات مستقبلية .

نموذج الدراسة: على ضوء إشكالية الدراسة، تم تشكيل نموذج الدراسة كما هو مبين في الشكل التالي:

نموذج الدراسة:



المصدر: من إعداد الباحثة

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي لمضامين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

تمهيد:

تعد المسؤولية الاجتماعية من المواضيع التي اهتم بها الباحثون ورجال الأعمال على حد السواء نظرا لما لها من تأثير على الربح.

ففيما سبق كانت المؤسسات تمارس نشاطاتها بحرية مطلقة دون أدنى اكتراث لما تخلفه نشاطاتها على الوسط الذي تعمل ضمنه، لكن بمرور الوقت وتماشيا مع التطور العلمي والتكنولوجي الهائل الذي شهدته بيئة الأعمال ودخولها في ظل ما يسمى باقتصاد المعرفة، برزت جليا الحاجة إلى وجود قيود تضبط هذه الأنشطة وتحد من مخلفاتها السلبية، وبذلك أصبحت المؤسسات تتسابق للظهور بمظهر متميز عن نظيراتها، وذلك بتأطير أعمالها ونشاطاتها بإطار أخلاقي ينم عن وعي اجتماعي واعتراف ضمني بمدى أهمية التحلي بالمسؤولية الاجتماعية بغية المساهمة في زيادة رفاهية المجتمعات وتطورها وازدهارها.

إن موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كان ولا يزال يثير جدلا كبيرا في الأوساط العلمية والعملية بين مؤيد وداعم لفكرة الالتزام بها ومعارض، وهنا تجدر الإشارة إلى أن حدة الخلاف بين التيارات الفكرية المؤيدة والمعارضة للمسؤولية الاجتماعية ضلت تشتد تارة وتخفت تارة أخرى عبر مراحل تطور هذا المفهوم.

وفي ظل هذه المؤشرات جاء الفصل الأول تحت عنوان: " **مدخل مفاهيمي لمضامين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة**" حيث يهتم بالجزء النظري لدراسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والذي قسّم بدوره إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول يقدم البعد التاريخي لتطور المسؤولية الاجتماعية خصص لإيجاد تعريف شامل ومستوفي حول المسؤولية في ظل غياب تعريف دقيق لها وصولا إلى تطور هذا المفهوم وتأصيله.

أما المبحث الثاني فيضم تحليل مفصل حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة مع التطرق لأهميتها والتعرف على عناصرها وأبعادها وكذا أهم صورها و أنماطها.الركائز المساعدة على نجاح هذه الفكرة.

أما المبحث الثالث يمثل مختلف ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من خلال بيان حجج الالتزام الطوعي و الواجب القانوني لها وبعض معوقات ممارستها بالإضافة استراتيجياتها الأساسية و مجالات تنفيذها.

المبحث الأول: البعد التاريخي لتطور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

يتمثل المنهج التقليدي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في ضرورة تحقيق أقصى أرباح ممكنة، وذلك في حدود الإطار القانوني القائم، وقد استمد هذا المنهج مقوماته من النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، والتي تقوم على أن المعيار الأساسي لأداء المؤسسة هو كفاءته الاقتصادية التي تتبلور في تنظيم المصلحة الذاتية للمساهمين باعتبارها المسؤولية الأولية للإدارة.

وفي أوائل الخمسينيات من القرن الماضي ظهر اتجاه قوي وخاصة في المجتمعات الرأسمالية يدعو إلى ضرورة التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه فأصبحت الإدارة مسؤولة ليس فقط عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية لأنشطة المؤسسة معبرا عنها بواسطة مؤشر الربحية، ولكن أيضا عن ما يجب أن تؤديه المؤسسة اتجاه المشاكل الاجتماعية المترتبة عن أداء تلك الأنشطة، بمعنى أن الإدارة أصبحت مضطرة إلى التسليم بالمسؤولية الاجتماعية إلى جانب مسؤوليتها الاقتصادية.

المطلب الأول: نشأة و تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية

باعتبار أن المسؤولية الاجتماعية تمتد من داخل المنشأة إلى خارجها بوصفها تمثل قراراتها لتحقيق منافع اقتصادية مباشرة،[1] فالمسؤولية الاجتماعية الداخلية ترتبط بالأفراد و الموارد المستخدمة و المرتبطة بالأداء المحقق للعمل داخل المنشأة و الذي يساهم في تطوير العاملين و تحسين نوعية حياة العمل المهنية، [2] و بالرغم من أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يضمن تحولها من مجرد عمل خيري إلى فلسفة إدارة المؤسسات فإنها تأخذ بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية للعملية الإنتاجية على المجتمعات في مجالات مختلفة كالفقر و التعليم و الصحة و البيئة، ومن ثم تحقق النمو الاقتصادي و التقدم الاجتماعي، [3] وقد أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بالمسؤولية

[1] طرشي محمد، يخلف **إيمان، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال- المجلد 03- العدد 05، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر، 2017، ص 101.

[2] محمد فلاق، **المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي "سوناطراك الجزائرية، أرامكو السعودية "أنموذجا**، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة – الجزائر، 2013، ص30.

[3] وليد عبد مولاه، المسؤولية الاجتماعية و مساهمة القطاع الخاص في التنمية، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء، العدد 47، الكويت، أفريل2013 ، ص08.

الاجتماعية من طرف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة و اهتمام متخذي القرار و الجهات الحكومية بذلك، وأصبحت المؤسسة تقيم على أساس مساهمتها الاجتماعية أي على أساس تدفق مخرجات المجتمع.[1]

أولا: نشأة مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

ظهرت المسؤولية الاجتماعية بمفهومها البسيط مع بداية نشأة المجتمعات البشرية وتطورت بتطورها، فالحياة تفرض على الفرد التعايش والتعاون مع الآخرين لتحقيق التكامل في توفير متطلبات الحياة واستمرارها.

هذا وارتبط نشوء فكرة المسؤولية الاجتماعية خلال مرحلتها الأولى مع قيام المشاريع الصناعية واعتقاد رجال الأعمال بأنهم يمتلكون هدفا واحدا هو تعظيم الأرباح، ولكن كان الجانب القانوني يكبح جماحهم في تحقيق هذا الهدف، وقد ظلت هذه النظرة قائمة خلال القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين، غير أنها لم تستمر أمام الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم في بدايات القرن العشرين، وبشكل خاص تجاه مشكلات ندرة الموارد وانخفاض الأجر وظروف العمل السيئة وضغوط النقابات، كل هذه المشكلات لفتت الأنظار إلى وجود منظور آخر للمسؤولية الاجتماعية لا يرتبط بتعظيم الأرباح[2].

أمّا المرحلة الثانية فقد شهدها الربع الأول من القرن العشرين بعد تطور حجم المؤسسات وتفاقم الأزمات بسبب زيادة استغلال اليد العاملة وتدني الأجور وظهور التكتلات النقابية، مما ساهم في بروز وتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية الداخلية التي تهتم بتأمين السلامة والأمن في أماكن العمل، تقليص ساعات العمل، الرعاية الصحية..، ثم تحول الاتجاه إلى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الخارجية لتخفيف الضغوط الكبيرة التي أفرزها التأثير المتزايد على البيئة، وذلك من خلال الاهتمام بالموردين، الزبائن، المنافسين، الحكومة...[3]

وفي المرحلة الثالثة ظهرت اتجاهات جديدة تدعو لتوسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتبنيه وتجاوز النظرة الضيقة للمؤسسات أحادية الهدف التي تسعى لتحقيق أقصى الأرباح على حساب الأفراد والمجتمع، إذن وبتبني هذه الفكرة أصبحت المؤسسات أكثر استيعابا للبيئة ومتغيراتها، وبذلك ظهرت مرحلة سميت بنوعية

---

[1] نوفان حامد محمد العليمات، **القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية و الإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية** أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد، قسم الدراسات العليا، جامعة دمشق، 2010، ص 21.

[2] **وهيبة مقدم، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، 2014، جامعة وهران، الجزائر، ص 67.

[3] محمد جصاص و فاطمة الزهراء تليلاني، **تطبيقات المسؤولية الاجتماعية الخارجية للمؤسسات: شركة كوكا كولا كنموذج**، الملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة: الواقع والرهانات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 14-15 نوفمبر 2016، ص 4.

الحياة للفرد وتقديم المزيد من السلع والخدمات بما يتناسب مع الارتقاء النوعي الحاصل في مستوى الحياة التي يعيشها الأفراد[1].

وقد وردت مؤشرات أهمية الأداء الاجتماعي حينما أوضح الباحث "Sheldon"أنّ مسؤولية المؤسسة تتحدد من خلال أدائها الاجتماعي والمنفعة المحققة للمجتمع، إضافة لتوصية مؤتمر كاليفورنيا المنعقد سنة 1972، تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية لبيئة منظمات الأعمال" بضرورة إلزام كافة المؤسسات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة والمساهمة في التنمية الاجتماعية بدل تبني تعظيم الربح كهدف وحيد.

بعد استجابة المؤسسات لهذا الطرح الجديد وتبنيها لفكرة المسؤولية الاجتماعية ببعديها الداخلي والخارجي، تم الانتقال إلى مرحلة التشريعات بوضع الضوابط، الأنظمة والقوانين، لإضفاء صفة الإلزام للتحقق من وفاء تلك المؤسسات بهذه المسؤولية وليؤكد على أنّ الالتزام بالأداء الاجتماعي لم يعد خيارا أمام المؤسسات، وإنما هو أمر ملزم للاستمرار والبقاء ضمن المجتمع، وفي هذا الصدد دعت لجنة التطوير الاقتصادي بأمريكا المؤسسات إلى إعادة النظر في أفقها الاجتماعي وأن يكون تأسيسها معتمدا على كونها منظمات اقتصادية اجتماعية لا يقتصر عملها على تحقيق الأهداف الاقتصادية فقط دون الأهداف الأخرى.

إن المسؤولية الاجتماعية ليست ذات طبيعة جامدة بل لها صفة الديناميكية و الواقعية و التطور المستمر التي تتواءم بسرعة وفق مصالحها، و المتتبع لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية يستطيع أن يلمس تغيرات مهمة وإضافات نوعية أدت إلى إثراء هذا المفهوم عبر الزمان و المكان أيضا تبعا لقيم و معتقدات المجتمع. إن وضع حد فاصل بين فترات زمنية بغرض الإشارة إلى مراحل دقيقة لتطوير المفهوم صعبة التحديد و ذلك لتداخل الأحداث و تأثيراتها المتبادلة، لذا فإن محاولة تتبع تطور المفهوم إلى دلالاته في البيئة الحاضرة يرصد لإبراز حالات الانتقال بالمفهوم من الحالة العملياتية إلى الاستجابة الإستراتيجية ومن الجزئية الضيقة إلى الشمولية الواسعة ، و الجدول رقم (1-1) يوضح هذا التطور وفق ما أشار إليه العديد من الباحثين.

[1] ثامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 21.

الجدول رقم (1-1): التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

المرحلة	البيان
الثورة الصناعية و الإدارة العلمية	تتميز هذه المرحلة بوجود استغلال غير عقلاني لجهود العاملين والموارد البشرية، إذ تم تشغيل الأطفال والنساء لساعات طويلة وفي ظروف عمل قاسية وأجور متدنية، ولا وجود للاهتمام بالعاملين والمجتمع والوعي البيئي وهذا يرجع كون الثورة في بداياتها . وبدافع زيادة كفاءة استغلال الموارد وخصوصا القوى العاملة اندفع بعض رجال الأعمال والمالكين للمصانع لدراسة كيفية تحسين إنتاجية العاملين عن طريق دراسة الوقت والحركة وطريقة انجاز العمل الأفضل مع التركيز على تحفيز العاملين بواسطة الوسائل المادية وذلك من خلال تحسين الأجور المدفوعة، مقابل جهد كبير يبذلونه لإعطاء إنتاج كبير، ويمكن القول أن في هذه المرحلة كان هناك وعيا بسيطا بالمسؤولية الاجتماعية يتجسد في تحسين أجور العاملين
مرحلة تضخم حجم المنظمات	لقد تضخم حجم الشركات الصناعية وعدد العاملين فيها نتيجة للتطورات التي أدخلها "Henry Ford" بابتكاره لخط الإنتاج والذي ترتب عليه إنتاج كميات كبيرة من السيارات، حيي في بداية ظهور هذه الخطوط استخدم فيها الكثير من صغار السن لأن العامل يتخصص بجزء بسيط جدا من العمل ولا يحتاج إلى تدريب طويل ليتقنه، فضلا عن تزايد التلوث البيئي جراء العمليات الصناعية وبواقي فضلات الإنتاج والغازات التي انعكست على صحة وسلامة الأفراد، بالإضافة إلى بداية الاستنزاف الموسع للموارد الطبيعية كالغابات وبالتالي هذا يعني عدم مراعاة المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات
مرحلة تأثير الأفكار الاشتراكية	التطور المهم في هذه المرحلة يتمثل في كون الأفكار الاشتراكية تعد تحدي للمؤسسات وذلك بضرورة تحمل مسؤولية المستفيدين باختلاف أنواعهم بالإضافة إلى المالكين حيث أن هذه الأفكار هي من أكبر العلامات التي دفعت منشآت المؤسسات في الغرب إلى تبني الكثير من عناصر المسؤولية الاجتماعية، حيث كان ما يتعلق بظروف العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي والاستقرار الوظيفي من أبرز المطالب التي نادى بها العاملون.
مرحلة الكساد الاقتصادي الكبير والنظرية	حصول الكساد الاقتصادي الكبير وانهيار المؤسسات الصناعية وتسريح العاملين أدى إلى ظهور اضطرابات كثيرة مما استدعى تدخل الدولة لحماية مصالح العاملين وإيجاد فرص عمل بديلة لهم، هذا ما ساعد على ظهور "نظرية كينز" الشهيرة والتي تدعو

الكينزية	بوجوب تدخل الدولة بحد معقول لإعادة التوازن الاقتصادي. كل هذه العوامل مهدت لبناء أرضية صلبة للتوجهات الأولى لتأصيل أفكار وتحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية.
مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي	تعزز هذه المرحلة ظهور دور النقابات و الضغط بمطالبة تحسين ظروف العمل وسن القوانين التي تحمي العاملين وتعزز مشاركتهم في مجالس الإدارة من خلال المشاركة بالقرار وتحديد حد أدنى للأجور ونظم التأمين الاجتماعي والصحي وجمعيات حماية المستهلك... هذا ما مثل نقلة نوعية حقيقية في تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات وليس طرحا نظريا فقط.
مرحلة جماعات الضغط	تجسدت الاحتجاجات في المراحل السابقة إلى بروز جماعات الضغط حيث أصبحت الأخيرة قوة لا يستهان بها من حيث تأثيرها في قرارات المؤسسات و من أمثلتها جمعيات حماية البيئة و المحافظة عليها و جمعيات السلام الأخضر. حيث أن تأثير هذه الجماعات يتمثل في فرض خياراتها لكي تأخذ بعين الاعتبار من قبل المنظمات مباشرة أو في شكل ضغط على الحكومات ينعكس على المنظمات بشكل غير مباشر، أصبحت المسؤولية الاجتماعية في هذه المرحلة أكثر نضوجا كفكرة نظرية و أقوى حضورا على أرض الواقع كممارسة بحكم تطوير معايير واضحة ومؤشرات قياس كمية تطلبها كثير من المؤسسات الدولية خصوصا تلك التي تهتم بما يسمى بالتنمية المستدامة
مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية	تتسم هذه المرحلة بتغير طبيعة الاقتصاد وبروز ظواهر مثل العولمة والخصخصة وانتشار شبكات المعلومات وازدهار صناعة تكنولوجيا المعلومات واتساع نمو قطاع الخدمات ،إن هذه المظاهر تحمل في طياتها مخاوف حقيقية وذلك بسبب تزايد سطوة المنظمات العملاقة نتيجة لتخلي الحكومات عن دورها التقليدي في تقديم الكثير من الخدمات بسبب اتساع نطاق ظاهرة الخصخصة وما حملته معها من تسريح للعاملين وتغير هيكل الاقتصاديات في دول العالم. كل هذا حث المؤسسات باتجاه تطوير مبادراتها الاجتماعية خصوصا و أن انهيار بعض المؤسسات العملاقة قد كشف عن عدم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال.

المصدر: علاء أحمد حسن، مدى توافق المسؤولية الاجتماعية و أبعاد التوجه الاستراتيجي – دراسة تحليلية مقارنة لشركتي الحكماء و نينوى للصناعات الدوائية–مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، مجلد 08، العدد 24، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة تكريت، 2012، ص ص 14، 15.

ثانيا: تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية

إن المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات الأعمال قد مرت عبر حقبة تاريخية ليست بالقصيرة وبالتالي قد تأثرت بالعديد من المتغيرات الفكرية والفلسفية والتطبيقية والتي انعكست على مقدار قبولها وتنفيذها، أو تجاهلها في بعض الحالات، وعلى ضوء ذلك فقد تغير مفهوم المسؤولية الاجتماعية منذ ظهورها إلى وقتنا الحاضر وفق ثلاث مفاهيم أو اتجاهات فكرية يمكن التعبير عنها كالتالي:

1 المفهوم الكلاسيكي (التقليدي)

ترجع خلفية هذا المفهوم إلى أفكار الاقتصادي آدم سميث والتي تبلورت حول كون كافة المؤسسات تسعى لتقديم أفضل الخدمات لعموم المجتمع، وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح مع مراعاة الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة، هذا ما يجعل الربح هو الهدف الوحيد للمؤسسة.[1]

هنا يشير الاقتصادي ميلتون فريدمان Milton Friedman بقوله: «هناك شيء واحد، لا شيء غيره في منظمات الأعمال وبما تتحمله من مسؤولية اجتماعية، هو استخدامها للموارد وتصميمها للأنشطة المطلوبة لزيادة أرباحها على الأمد الطويل وجعل ذلك قاعدة في انجاز أعمالها».

ولقد طور هذا الاتجاه بفضل العديد من الدراسات التي قام بها الباحثون أبرزهم " ALFRED Marchal، DAVID Ricard،JOHN Stuart " وغيرهم نتج عنها أن مساهمة المؤسسات في تقديم السلع والخدمات هو منفعة مقدمة للمجتمع عن طريق تخفيض التكاليف وتعظيم فاعلية الأداء، وهذا بحد ذاته مساهمة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

أما من جانب الإطار الفلسفي للمسؤولية الاجتماعية فإنه يعبّر عنه عن طريق السلوك والقيم الشخصية لمدراء ومسيريها والتي تقوم أساسا على مبدأ "ما هو جيد للمؤسسة جيد للمجتمع" باعتبار الربح الهدف الوحيد للمؤسسة وهو منفعة للمجتمع.

[1] ثامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، مرجع سابق، ص ص 34، 37.

ولكن بالرغم من سيادة هذا المفهوم لفترة طويلة، إلا أن المنافسة التي ظهرت وبعض التغيرات الأخرى الحاصلة أدت إلى ظهور أهداف أخرى مرافقة للربح تنسجم وتتلاءم مع وجهة النظر الجديدة المتمثلة بالمفهوم الإداري الحديث.

2 -المفهوم الإداري

في أعقاب عام 1930 أدرك الاقتصاديون والإداريون أن هناك فجوة كبيرة بين المفهوم الكلاسيكي فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والطبيعة الجديدة للمؤسسات [1] وقد خرج Berle and Means باستنتاج من خلال تحليل قاما به مفاده أن: «إذا ما تغيرت الأعراف والقوانين السائدة، فإن أهداف المشروع سوف تتغير، كما أن قوة صنع القرار والمتعلقة بحدود المسؤولية الاجتماعية يجب أن ترتبط بالمديرين أكثر من ارتباطها وتركزها بيد المستثمرين».[2]

وهنا ظهر اتجاه فكري إداري جديد للمؤسسات سواء كان ذلك داخلها أو خارجها وبهذا الصدد يقول العالم الاقتصادي Paul SAMUALSON أن: «المشاريع الكبيرة في هذه الأيام، لا تتعهد بتحقيق مسؤوليتها الاجتماعية فقط.، بل إنها يجب أن تحاول وبشكل تام في عمل ما هو أفضل».[3]

وبتبلور الأفكار اتخذ المفهوم الإداري للمسؤولية الاجتماعية بعدا وعمقا في تحديده، وقد تعزز هذا المفهوم بمجموعة الأفكار التي طرحتها لجنة التطوير الاقتصادي كونه يمثل "علاقة المؤسسة بالزبائن والمجتمع ككل" فهو يقوم على فكرة أن المؤسسة نظام مفتوح تحقق منفعتها الذاتية مع تحقيق منافع أخرى كإرضاء حاجات الأفراد والاهتمام بالعمال كتوفير الأمن، السلامة، الرعاية الصحية...

وبالتالي فإن أحد الافتراضات الأساسية لوجود هذا المفهوم هو كون منظمة الأعمال نظاما ثنائي الاتجاه، أي تستلم مدخلاتها من المجتمع وتقوم بإرسال مخرجاتها إلى عموم المجتمع في الاتجاه الآخر.[4]

---

[1] عبد اللاوي بلقاسم، حفصة جرادي، **المسؤولية الاجتماعية و علاقتها بالتنمية المستدامة للموارد البشرية داخل الجامعة**مجلة العلوم الاجتماعية،جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد 25، جويلية 2017، ص 153.

[2] JACOBY Neil H**. Coarporate power and social responsability**, New York Macmillan Publishing CO, INC, 1973, P193.

[3] STEINER, George A, **Business and society**, New York, Random Hovre, 1972, p18.

[4] محمد الصيرفي، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**، ط 1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 32.

3 -المفهوم البيئي

بعد أن أدرك المسيرون أن المسؤولية الاجتماعية لا تنحصر فقط داخل المؤسسة وإنما تتعدى حدودها ذلك لتصل إلى أطراف وفئات خارجية عديدة، ظهر مفهوم جديد سمي بـ: المفهوم البيئي أو نموذج البيئة الاجتماعية، أو النموذج النوعي لحياة المديرين أو نموذج وجهة النظر العامة، حيث اعتبر المفهوم الأكثر حداثة وارتباطا بالبيئة، وما ميز ذلك مختلف الأبحاث والدراسات التي أجراها العديد من الباحثين وكأفضل مثال دراسة كل من RALPH Nader et JOHN K.Galbraith على مجموع المؤسسات الصناعية الكبيرة ومدى تأثيرها على المجتمع وبها وصلا إلى استنتاج مفاده: "عندما تكون المصلحة الاجتماعية العامة هي القضية... فليس هناك أي حق طبيعي يترك أو يعلو على تلك المصلحة".[1]

ومعنى ذلك أن المصلحة العامة للمجتمع فوق أي اعتبار ذاتي، وأنه لا يحق أن يتجاوزه أي هدف أو معيار آخر.

وبالتالي فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يقوم على مدى تحقيق مصلحة المجتمع مع تحقيق الأرباح على المدى الطويل بمراعاة حاجات الأفراد وتلبيتها والمحافظة على البيئة واعتبارها مسؤولية الجميع.[2]

إن تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية أخذ ثلاثة أجيال هي:[3]

- الجيل الأول (La première génération): والذي يبين أن المؤسسات يمكن أن تكون مسئولة بعدة طرق مثل المساهمات و المساعدات الطوعية من أصحاب رؤوس الأموال في الأعمال الخيرية المؤثرة.
- الجيل الثاني (La deuxième génération): والذي تعمل على أساسه المؤسسات في الوقت الحاضر ، حيث أن المؤسسات و كافة الصناعات تنظر إلى المسؤولية الاجتماعية كعنصر رئيسي و مكمل لإستراتيجية أعمالها بعيدة المدى، فعلى سبيل المثال التعامل بمسؤولية و التحلي بأخلاق العمل

[1] ثامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، مرجع سابق، ص 41.

[2] محمد الصيرفي، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**، مرجع سابق، ص 34.

[3] وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، الإدارة **الإستراتيجية المفاهيم...العمليات**، ط 1، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص 200.

مع كافة المتعاملين مع المؤسسة و وضع المخصصات المالية اللازمة لإيجاد المؤسسات المواطنة لتنفيذ الاستراتيجيات و ذلك بدعم من الإدارة العليا .

- الجيل الثالث (La troisième génération): و هو المطلوب للقيام بمساهمة معنوية تجاه البيئة و ما يحيط بها ، حيث أن هذا الجيل يهدف بالأساس إلى انجاز القضايا الاجتماعية بالإضافة إلى تطوير الأعمال. فعلى سبيل المثال هو إيجاد شراكة بين القطاع العام و المؤسسات لتوجيه جهود المسؤولية بمختلف أنماطها تجاه تحقيق أهداف المسؤولية بشكل عام.

المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

من خلال المعاني المتعددة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ونظرا لعدم وجود اتفاق حول معنى معين لها أدى ذلك إلى وجود ثلاث وجهات نظر بشأن المسؤولية الاجتماعية وقد تم الاتفاق عليها وهي (التقليدية، المصلحية، الايجابية).

أولا: تعريف الهيئات الدولية:

- لقد عرفت جمعية الإداريين الأمريكيين American Management Associations المسؤولية الاجتماعية على أنها (استجابة إدارة الشركات إلى التغير في توقعات المستهلكين والاهتمام العام بالمجتمع مع الاستمرار بانجاز المساهمات الفريدة للأنشطة التجارية الهادفة إلى خلق الثورة الاقتصادية).[1]
- و عرفتها المفوضية الأوربية بأنها "عملية توحيد الاعتبارات و الاهتمامات البيئية و الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية مع أنشطتها و عملياتها و فعاليتها و تفاعلها مع ذوي المصلحة على أساس طوعي".[2]

[1] محمد الصيرفي، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**،مرجع سابق ، ص17.

[2] -*The World Bank*, ***Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia****: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania, The Development Communication Division, Working Paper, Washington, March 2005, p 01.*
http://www.csr-weltweit.de/uploads/tx_jpdownloads/Romaenien_csrbooklet31705.pdf

- عرفتها منظمة الايزو على أنها "مسؤولية المؤسسة تجاه تأثير القرارات و الأنشطة التي تقوم بها على البيئة و المجتمع و التي تنعكس في سلوك خلقي من خلال:[1]
  - التنمية المستدامة بما فيها الصحة و رفاهية المجتمع؛
  - الأخذ بعين الاعتبار ما تتوقعه للمجموعات الضاغطة و أصحاب المصلحة؛
  - احترام القوانين مع مراعاة المعايير الدولية؛
  - جعلها ضمن ثقافة المنظمة و علاقتها.

- و عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها " على أنها التزام مستمر من قبل الشركات على التصرف بشكل أخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع ضرورة تحسين نوعية الحياة للقوى العاملة والمجتمع المحلي قصد تحقيق تنمية مستدامة".[2]

-كما عرفتها المنظمة العالمية للمعايير بأنها: تحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع والمحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة.[3]

في حين يعرفها البنك الدولي على أنها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم و عائلاتهم و المجتمع المحلي و المجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة و يخدم التنمية في آن واحد تكون مدمجة في الأنشطة المستمرة للمؤسسة".[4]

- أكدت الغرفة التجارية العالمية على أن "المسؤولية الاجتماعية هي جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية و اجتماعية، و بالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من المؤسسات دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا، فهي تتحقق بالإقناع و التعليم".[5]

---

[1] مدحت أبو النصر، **المسؤولية الاجتماعية للشركات و المنظمات –المواصفة القياسية ISO 26000**،ط1، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة، 2015، ص ص 33، 34.

[2]- ***The social role of business***, *New Zealand business council for sustainable development ,New Zealand, December, 2010, p6.*

[3] حسين الأسرج، **المسؤولية الاجتماعية للشركات**، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد 90، الكويت، 2010، ص 3.

[4] صالح الحموري، رولا المعايطة، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من الألف إلى الياء**، ط1، داركنوز المعرفة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص17.

[5] حسين الأسرج، **المسؤولية الاجتماعية للشركات**، مرجع سابق، ص 03.

ثانيا: تعريفات بعض الاقتصاديين:

- يعرفها بعض المهتمين و المختصين أمثال(Grond) على أنها الانتقال من ذلك المفهوم الفلسفي إلى مفهوم أدق يشمل جل العوامل التي يمكنها تحقيق التنمية المستدامة دون التضحية بالأداء الاقتصادي للمؤسسة.[1]
- عرفها (**David**) على أنها النشاطات التي من خلالها يمكن للمؤسسات دمج نشاطاتها الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وتفاعلها بذلك مع أصحاب المصلحة على أساس طوعي[2].

- عرفها(Philip Kotler و Nancy Lee)بأنها التزام بتحسين رفاهية المجتمع من خلال ممارسات أعمال اختيارية تقديرية ومساهمات بالموارد المؤسسية.[3]
- وفي تعريف للأستاذ **هاورد بوين** hawrd bwin يقول أن المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية رجال الأعمال في متابعة السياسات، واتخاذ القرارات، والقيام بالأنشطة التي تعتبر صالحة ومفيدة من حيث الأهداف والقيم في مجتمعنا.[4]
- كما عرفت من طرف (**Christine**) على أنها الطرق التي بواسطتها تسعى المؤسسة إلى التواصل مع المجتمع الذي تعمل فيه ومواءمة قيمها وسلوكها مع تلك الجهات المعنية من أصحاب المصالح والتي تشمل الموظفين والعملاء والموردين والحكومة والبيئة والمجتمع ككل[5].

- يعرفها **(Piter Durker)** على أنها التزامات المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، في حين يضيف **(Holmes)** على التعريف السابق أن هذه الالتزامات المترتبة تجاه المجتمع تكون طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، تحسين الخدمة و مكافحة التلوث و خلق فرص عمل و حل مشكلة الإسكان و المواصلات و غيرها.[6]

---

[1] - *Grond J P, **"la prise en compte du concept de responsabilité sociale**" group de travail ORSE, Juin, france, 2003.*

[2] - *David crowther, Guler Aras **, corporate social responsibility**, De Montfort University, UK, 2008, p11.*

[3] فليب كوتلر، نانسي لي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات**، ترجمة: علاء أحمد إصلاح، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2011، ص 9.

[4] محمد الصيرفي، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**، مرجع سابق، ص 18.

[5] - *Christine A Mallin **, corporate social Responsibility : A case study Approach** , MGP Books Group, UK, 2009, p1.*

[6] محمد الصيرفي، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**، مرجع سابق ، ص 15.

- يرى **(Pride et Ferrell)** أن المسؤولية الاجتماعية تشير إلى الالتزام من قبل المؤسسات من أجل تعزيز تأثيرها الإيجابي و تقليل تأثيرها السلبي على المجتمع، فهي تهتم بالتأثيرات الكلية لقرارات التسويق على المجتمع.[1]
- يرى **(Robbins)** أنها تستند إلى اعتبارات أخلاقية مركزة على الأهداف بشكل التزامات بعيدة الأمد، آخذة في الاعتبار مبادرات المؤسسات الاقتصادية الحقيقية للوفاء بهذه الالتزامات و بما يعزز صورتها في المجتمع.[2]

أما **(Strier)** فيعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها تمثل توقعات المجتمع لمبادرات المؤسسة في مجال مسؤوليتها تجاه المجتمع و بما يتجاوز الحد الأدنى من الإذعان للقانون و بصورة لا تضر بقيام المؤسسة بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثماراتها.[3]

- في السياق نفسه، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تعني أنه على هذه الأخيرة وهي تتخذ قراراتها أن تراعي التأثيرات الايجابية و السلبية لهذه القرارات على كافة الأطراف التي تعمل معها و تحاول جاهدة زيادة التأثيرات الايجابية بما يخدم جميع الأطراف و بما لا يتعارض مع أهداف المؤسسة.[4]

كما تعرف على أنها مجموعة القرارات و الأفعال التي تتخذها الشركة للوصول إلى الأهداف المرغوبة و القيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الأمر جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة الشركة و الساعية إلى تحقيقها كجزء من استراتيجيتها".[5]

فيما يلي نورد بعض تعريفات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من قبل بعض الاقتصاديين من خلال الجدول التالي:

---

[1] علاء فرحان طالب و آخرون، **فلسفة التسويق الأخضر**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 38.

[2] عبد القادر بودي، زهرة بن سفيان، **المسؤولية الاجتماعية للمقاول و مؤسسته الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة** ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول"منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 15/14 فيفري 2012،ص06.

[3] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص 49.

[4] سيد محمد جاب الرب، **الأخلاقيات التنظيمية و المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال العصرية**،دار الكتب المصرية، القاهرة، 2010، ص 10.

3محمد بولصنام، **واقع وآفاق الإفصاح الاجتماعي في الجزائر –دراسة حالة قطاع الاتصالات**– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 33.

جدول رقم (2-1): يوضح مفاهيم المسؤولية الاجتماعية وفقا لآراء الباحثين

الباحث/السنة	المفهوم
رحماني، 2014، 22	تحلي المنظمات بروح المواطنة العالمية" التي تعطي كلا من حقوق و مسؤوليات المنظمات و تحليها بروح المواطنة الصالحة عن طريق اعتناق و استصدار عدد من القيم و المبادئ المتفق عليها في مجالات حقوق الإنسان و في ظروف العمل و حماية البيئة.
فلاق، 2014، 23	المساهمة العقلانية القائمة على المبادرة المخططة من منظمات الأعمال في متطلبات مسؤولية الشراكة الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية المتكاملة، المبنية على قوة العلاقة بين منظمات الأعمال و المجتمع بما يحقق الترابط و التوازن بين توقعات المجتمع من جانب و خطط و برامج منظمات الأعمال للبقاء و الاستقرار و النمو من جانب آخر.
Ching,etl,2015,5	جهد المنظمة في تحسين رفاهية المجتمع من خلال مساهمة موارد المنظمة و الممارسات التقديرية للمنظمة.
قهواجي، حسان، 2016، 3	التزام أخلاقي بين المنظمة و أصحاب المصلحة بمن فيهم المساهمين، العمال، الزبائن، المجتمع المحلي و البيئة والذي ينعكس بدوره على نجاحها و تحسين أدائها في المستقبل للمساهمة في تحقيق التنمية.
Masha, Mirages,2016,478	هي قيام المنظمة بدمج أنشطتهم و الأعمال الاجتماعية و البيئية و تفاعلهم في نموذج عمليات محاولة لتلبية الاحتياجات و التوقعات لأصحاب المصلحة.
Qawasmen, Bourinic,2016 ,95	الممارسة الباهرة في إدارة المنظمة و تحقيق النتائج المرجوة.
Mwangangi,etal, 2017, 26	هي تفاعل بناء مع مختلف أصحاب المصلحة و إستراتيجية تستخدمها المنظمة لتعزيز صورتها المنظمية.

المصدر:ميسون عبد الله أحمد الشلمة، سجى نذير حميد الصراف، **المسؤولية الاجتماعية مدخل لتحقيق التميز دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في مستشفى السلام،** جامعة تكريت،كلية الإدارة و الاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 01، العدد 41، ج 01، 2018، ص 84.

بناء على ما سبق و نظرا لتعدد التعريفات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية يتضح لنا أن هذه المفاهيم قد تباينت في محتواها و مضامينها و الجوانب التي تم التركيز عليها و إن اشتركت في هدف أو أكثر، و عليه يمكن إعطاء تعريف شامل لها باعتبارها " **هي الالتزام المتواصل من قبل مؤسسات الأعمال بالتعامل أخلاقيا و المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية و العمل على رفع المستوى المعيشي للموظفين العاملين و أسرهم و المجتمع المحلي و المجتمع كاملا**".

و قد استند مفهوم المسؤولية الاجتماعية في صياغته و بلورته إلى ثلاث حقائق رئيسية:[1]

- **الحقيقة المعنوية:** تهتم بالقيم الاجتماعية التي تؤثر في النشاطات الداخلية للمؤسسة و بالتالي فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يركز على العلاقة بين المؤسسات و قيم المجتمع الذي تتعامل معه .
- **الحقيقة العقلانية أو الشرعية:** تهتم بالشرعية التي يمنحها المجتمع للمؤسسة من خلال قواعد المجتمع التي تؤثر في الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة و جهودها في الالتزام بالتوقعات الاجتماعية ومن هذه القواعد (قوانين المخرجات الاجتماعية، الغرامات، المقاطعة الاجتماعية والعقاب الاجتماعي).
- **الحقيقة الاقتصادية:** تصف المسؤولية الاجتماعية بأنها إحدى الوسائل المهمة التي تحقق المنفعة الذاتية للأعمال، لأنها تسهم في اكتساب القيمة المضافة من خلال مساعدة المؤسسة على استيعاب حاجات و إسهامات الجماعات المختلفة من أصحاب المصالح من داخل و خارج المؤسسة و بما يترتب عليه من الاحتفاظ بالشرعية الاجتماعية و تعظيم النواتج المالية على المدى البعيد، و تساعد المسؤولية الاجتماعية المؤسسة أيضا على الاحتفاظ بالعلاقة المتوازنة بين أعمال المؤسسة و قيم المجتمع في ظل ظروف التغير المستمر الذي تتعرض له هذه العلاقة.

المطلب الثالث: مراحل تطور اهتمام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية:

يحدد هاي وآخرون ثلاث مراحل لهذا التطور والذي تعبر عنه اتجاهات المديرين نحو المسؤولية الاجتماعية وهي كالآتي: [2]

1. مرحلة إدارة تعظيم الأرباح للفترة 1800-1920: في هذه المرحلة كانت المسؤولية الأساسية للأعمال هي تعظيم الأرباح، والتوجه نحو المصلحة الذاتية، وأن النقود والثروة هي الأكثر أهمية، وأن ما هو جيد لي جيد للبلد.

2. مرحلة إدارة الوصاية للفترة من أواخر العشرينات حتى بداية الستينات: وفيها المسؤولية الأساسية للأعمال هي تحقيق الربح الملائم الذي يحقق المصلحة الذاتية ومصالح الأطراف الأخرى مثل المساهمين والعاملين، وأن النقود مهمة ولكن الأفراد مهمون أيضا، وأن ما هو جيد للمؤسسات جيد للبلد.

---

[1] سناء عبد الرحيم سعيد، عبد الرضا ناصر الباوي، **الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة (دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية)**، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد الثالث و الثمانون، 2010، ص 207.

[2] نجم عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة في عالم متغير**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2014، ص ص 127،128.

3. مرحلة إدارة نوعية الحياة للفترة من أواخر الستينات حتى الوقت الحاضر: في هذه المرحلة تقوم المسؤولية الأساسية للأعمال على أن الربح ضروري ولكن الأفراد أهم من النقود، وهذا يحقق المصلحة الذاتية المستنيرة لمؤسسات الأعمال ومصالح المساهمين والمجتمع ككل.

المطلب الرابع: المداخل الأساسية لدراسة المسؤولية الاجتماعية

لا يقتصر الأداء الفعال في المؤسسة من خلال العاملين أو المديرين فيها فقط، ولكن هناك اتفاق نحو الاتجاه بالأخذ بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لتحسين و زيادة فعالية الأداء و هناك تنوع من حيث الجوانب الاجتماعية و الأخلاقية التي يجب على المؤسسات أن تراعيها و هذا التنوع كالاتفاق على حدود هذه الجوانب لا يثير الدهشة كثيرا نظرا لأهمية هذا الموضوع و تشابكه و تعقده أحيانا.

و لذا برزت بعض الدراسات و الأبحاث في هذا الميدان و كان من نتيجتها أن هناك ثلاثة مفاهيم أو اتجاهات أو مداخل لدراسة المسؤولية الاجتماعية وسنقوم بتقديم شرح موجز عن هذه المفاهيم: [1]

- **الاتجاه التقليدي للمسؤولية الاجتماعية:**

لقد برز هذا المفهوم خلال عقد الثمانينات من القرن التاسع عشر (عام 1880)، ويركز هذا الاتجاه على أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يجب أن يتجه نحو تحقيق كل ما هو في صالح مصلحة حملة الأسهم أو أصحاب رأس المال في المؤسسة من مزايا و سمي بالاتجاه التقليدي على أساس أن أي مؤسسة لم تكن لتنشأ إلا لتحقيق الربح حيث أن الهدف الأسمى للمؤسسة هو تعظيم الربح. [2]

حيث ذهب **فريدمان fridmen** إلى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي استخدامها للموارد و تصميمها للأنشطة المطلوبة لزيادة أرباحها على الأمد الطويل و جعل ذلك قاعدة لانجازها أعمالها. [3]

[1] شوقي ناجي جواد ، **المرجع المتكامل في إدارة الأعمال منظور كلي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، بغداد، 2010، ص ص 146، 147.

[2] منال محمد عباس، **المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة و آفاق التنمية**، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، مصر، 2014، ص 62.

[3] محمد فلاق، المسؤولية **الاجتماعية لمنظمات الأعمال**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2016، ص 49.

- **الاتجاه المصلحي للمسؤولية الاجتماعية:**

برز هذا المفهوم خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين عام 1930م وذلك بسبب تطور التدخل الحكومي حيث عكس هذا المفهوم التزام المدراء تجاه جماعات معينة تأثرت أو قد تتأثر بما تحقق من الأهداف التنظيمية، والجماعات المتأثرة (المستفيدة) من المنظمة تتمتع بقوة التأثير من خلال قراراتها وسلوكياتها ومن هذه الجماعات (المالكون، الزبائن، المنافسون، الحكومة...) فعلى سبيل المثال إذا أرادت المؤسسة إيقاف خط إنتاجي معين عليها إعلام هذه الجماعات كلها أو بعض منها بهذه الأجزاء خلال مدة زمنية محددة وذلك لما لهذه الجماعات من مصلحة تستوجب بقاء وديمومة المؤسسة.

- **الاتجاه الايجابي للمسؤولية الاجتماعية:**

برز هذا المفهوم بعد عام 1960 وذلك ليعبر عن مدى أهمية التزام المدراء ب:

- ضرورة تجنب المشاكل التي تواجه المؤسسة، وذلك من خلال دراسة البيئة واتخاذ الحيطة والحذر تجاه التطورات المحتملة فيها.
- توليف الأهداف المنظمية بطريقة تحقق مصالح الجماعات المستفيدة من هذه أو تلك المؤسسة.
- اعتماد خطوات ثابتة بشأن تطوير المصالح المتبادلة للمؤسسة.

وفي هذا المفهوم يشترط العمل على ضخ معلومات بين المدراء والجماعات المستفيدة والمتعاملة مع المؤسسة، وذلك بسبب الالتزامات الواقعة عليها مثل (شرعية الدور، إستراتيجية العملياتية، الاستجابة للضغوط، تحديد، قياس، تقييم، إبلاغ وتوجيه الآثار المنظمية التي يمكن أن تحدثها المؤسسة تجاه الجماعات المستفيدة وذات المصالح المشتركة وذلك حتى تحافظ على علاقاتها مع الغير).

المبحث الثاني: تحليل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

تعتبر المؤسسات بمختلف أشكالها وأحجامها، ومهما كانت المداخل المستعملة في دراستها، كمجموعة من الأفراد منظمين في شكل قانوني وضمن شروط واقعية معينة بغرض القيام بمهام معينة تهدف في مجموعها إلى تحقيق غايات وأهداف، هذه المجموعة من الأفراد تتأثر بالطريقة التي تتصرف بها المؤسسة ومسيروها، وعلى هذه الأخيرة أن تراعي مصالح هؤلاء وتطلعاتهم إن أرادت الاستمرارية والتطور والبقاء.

ومما لاشك فيه فإن المسؤولية الاجتماعية لها أساسيات متعلقة بها من أهمية،عناصر وأبعاد بالإضافة إلى أنماط و صور وهذا ما سنراه بشيء من التفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: أهمية المسؤولية الاجتماعية

المتفحص لواقع المؤسسات بأنواعها سواء الخاصة منها أو العامة ، يجد أن هناك اهتماما متزايدا بممارسات المسؤولية الاجتماعية، بل إن المؤسسات الدولية والحكومات بدأت تطور تشريعات وقوانين لتطبيق المسؤولية الاجتماعية بصورة مقننة ومهنية، والسؤال الذي يتبادر في الأفق، لماذا أصبحت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ذات أهمية؟

أولا:الأسباب التي أدت إلى الاهتمام المتزايد بالمسؤولية الاجتماعية

هناك عدة أسباب أدت إلى الاهتمام المتزايد بالمسؤولية الاجتماعية والتي من أهمها: [1]

- العولمة بتركيزها على التجارة الخارجية والمؤسسات متعددة الجنسيات ووحدات الإنتاج والعرض والطلب، مما يعطي نوعا من الأرجحية لأنشطة المسؤولية الاجتماعية المرتبطة بإدارة المصادر وحماية البيئة والصحة والأمان عن أشياء أخرى.
- الحكومات والهيئات غير الحكومية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة العمل الدولية والتي قامت بتطوير إرشادات ومبادئ وأدوات لرسم المعايير الاجتماعية للسلوك المقبول.

[1]- http://www.regionalcsr.com/ar/showthread.php?t=1496 بتاريخ: 25/02/2019 على الساعة 10:34 .

-التقدم في تكنولوجيا الاتصالات مثل الانترنت والهاتف المحمول وغيرهما من الوسائل المعنية على متابعة أنشطة المؤسسات والحصول على المعلومات.

وتقوم المؤسسات غير الحكومية حاليا بجذب الانتباه نحو أنشطتها التجارية التي يشعرون باشكالياتها من خلال مواقعهم على الانترنت.

-أصبح المستهلكون والمستثمرون يبدون اهتماما بدعم ممارسات العمل المسؤول وزيادة الطلب على الحصول عن معلومات عن: كيف تقوم الشركات بمواجهة المخاطر والقضايا الاجتماعية والبيئية.

-حدوث تصدع وخرق للأخلاقيات المشتركة والتي زادت من درجة فقدان الثقة بالمؤسسات وشددت على الحاجة لتطوير سياسة مشتركة وتوفير نوع من الشفافية والمسؤولية والأخلاقيات.

-يتبنى المواطنون في كثير من البلدان فكرة أن المؤسسات لابد أن توفي بمعايير العناية بالبيئة والمجتمع بغض النظر عما يقومون به.

-هناك وعي متزايد بمحدودية الدور الحكومي لاحتواء كافة القضايا التي لها علاقة بالمسؤولية الاجتماعية.

-ظهور اتجاه لدى المؤسسات بضرورة تبني أسلوب للمسؤولية الاجتماعية ما يخفف من مخاطر العمل ويرتقي باسم وسمعة المؤسسة.

كما يمكن ذكر المزيد من العناصر التي تمثل أهمية وهي ما يبنى عليه مشجعو المسؤولية الاجتماعية با لمؤسسة حجتهم وهي:[1]

- **توقعات الجمهور**: الاهتمامات الاجتماعية للمنظمة تدعم الأهداف الاقتصادية؛

- **الأرباح طويلة الأمد**: إن الأعمال المسؤولة اجتماعيا تميل لأن تكون أكثر ضمانا لتحقيق الأرباح طويلة الأمد، وهذه نتيجة لطبيعة العلاقة الجيدة مع المجتمع وتحسن صورتها لدى الجمهور؛

- **الالتزام الأخلاقي**: مراعاة ما هو الصواب من الخطأ في كل نشاطاتها؛

- **الصورة الذهنية للجمهور**: إضافة هدف إرضاء الجمهور لكسب ثقة وولاء أكبر فئة من المجتمع؛

[1] محمد فلاق، **المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي "سوناطراك الجزائرية، أرامكو السعودية" أنموذجا**، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر، 2013 ، ص 30.

- **البيئة الأفضل:** التزامها بحل المشكلات الاجتماعية الصعبة من أجل توفير حياة أفضل ومستويات استقرار أفضل للمجتمع؛

- **عدم تشجيع صدور لوائح حكومية:** والتي من شأنها أن تكلف المؤسسة والتزامها بالمسؤولية يجنبها هذه التكاليف؛

- **الموازنة بين المسؤولية والقوة:** متابعة الأعمال بالمسؤولية الاجتماعية أي إعطاء الصورة الحسنة عن أعمال المؤسسة؛

- **امتلاك الموارد:** إن الأعمال تمكن من امتلاك الموارد المالية والمادية التي تقدم الدعم الاجتماعي والمشروعات الحسنة للمجتمع؛

- **تفوق الوقاية على العلاج:** من خلال دورها في حل المشكلات في وقتها قبل أن تتفاقم وتصبح مكلفة أو صعبة الحل.

ثانيا: أهمية المسؤولية الاجتماعية

إن التزام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع يمكنها من تحقيق العديد من المزايا، حيث تسمح :[1]

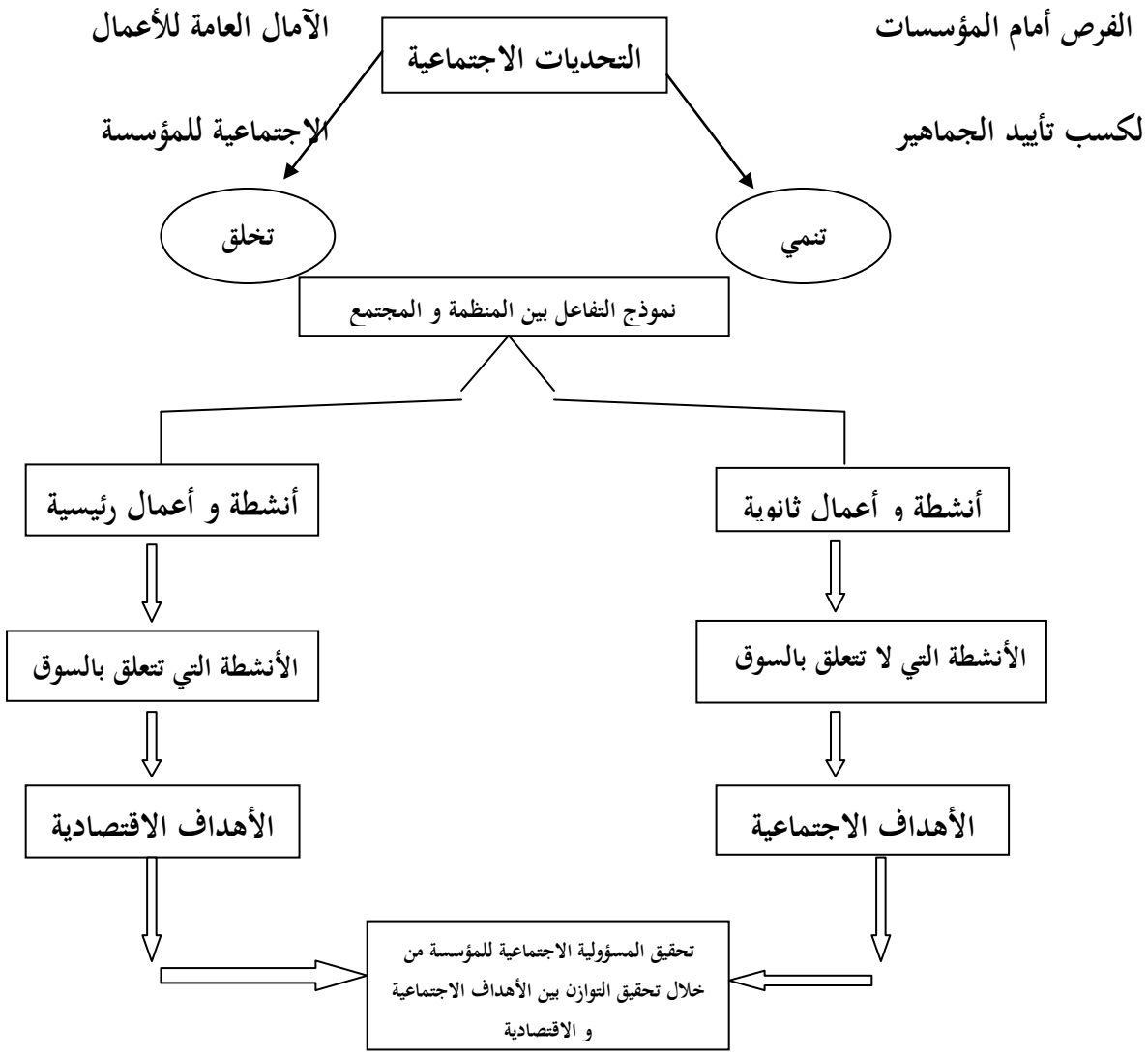
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة و لن يكون ذلك بمعزل عن التأثيرات الاجتماعية السائدة في المجتمع؛
- إن المجتمع من خلال عناصره و فئاته المختلفة يعتبر صاحب الفضل الأول في نجاح المؤسسة و تحقيقها للأرباح فلا أقل من مراعاة عدالة الاهتمام بهذه العناصر و الفئات ليستمر للمؤسسة نجاحها و تحافظ على تحقيق أرباحها؛
- تعظيم الأرباح في الأجل القصير و استمرار هذه الأرباح في التطور بمعدلات مناسبة مما يسمح بتحسين سمعة المؤسسة في الأجل الطويل و هذا بدوره يؤدي إلى توطيد العلاقات مع مختلف الأطراف؛
- استفادة العمال من الأرباح التي تحققها المؤسسة بما يحقق لهم الرقي و الرفاهية باعتبارهم عنصرا من العناصر الرئيسية التي ساعدت في تحقيق هذه الأرباح؛

[1] قريو أسماء، **التفاعل بين الحوكمة و محاسبة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق استدامة منظمات الأعمال–دراسة حالة بعض منظمات الأعمال الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، فرع مالية و محاسبة، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص 41.

- استمرار أصحاب المصالح الخارجيين في التعامل مع المؤسسة، ذلك أنها تشعرهم بالأمان و الأمن و السلامة.

بالإضافة إلى المساهمة في التطور التكنولوجي و القضاء على البطالة و غيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا، بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.[1] و هذا ما يمكن توضيحه في الشكل التالي:

شكل رقم (1-1): أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات



[1] خالد قاشي، رمزي بودرجة، التسويق و المسؤولية الاجتماعية مدخل لتحسين الصورة الذهنية للمؤسسة، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 29.

المصدر:محمد الصيرفي، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**، دار الوفاء للطباعة و النشر، ط1، مصر، 2007، ص23.

المطلب الثاني: عناصر المسؤولية الاجتماعية

لقد أجمع العديد من الباحثين على أن المؤسسات تمارس عددا من المسؤوليات التي تعد مترابطة و متكاملة لتشكل في نهاية المطاف فلسفة المسؤولية الاجتماعية التي تسعى المؤسسة إلى تطبيقها بما يحقق لها الفوائد المرجوة، ولقد حدد عدد كبير من الكتاب العناصر التي تشكل محتوى المسؤولية الاجتماعية و لكنهم تباينوا في ترتيب هذه العناصر و يرجع ذلك للاختلاف في بيئة الدراسة و طبيعة النشاط الممارس، لكن رغم ذلك فإن بعضا من هذه العناصر تأتي في مراتب متقدمة ، وإجمالا يمكن اعتماد العناصر التالية كمؤشرات لمحتوى المسؤولية الاجتماعية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3-1): طبيعة تأثير المسؤولية الاجتماعية في مختلف الأطراف المشاركة

العنصر المتأثر	طبيعة التأثير
1 – المالكون	• تعظيم الأرباح ؛ تعظيم قيمة السهم والمنشأة ككل؛ زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية ؛ تموقع أخلاقي مسؤول اجتماعيا للعلامة التجارية؛سلامة الموقف القانوني و الأخلاقي.
2 – الموظفون	• رواتب وأجور مجزية؛ فرص تقدم وترقية؛ تدريب وتطوير مستمر؛ عدالة وظيفية؛ ظروف عمل مناسبة؛ رعاية صحية؛ مشاركة في اتخاذ القرارات.
3 – الزبائن	• منتجات بنوعية جيدة و أسعار مناسبة؛ إعلان صادق؛ منتجات أمينة عند الاستعمال؛ التزام أخلاقي بخدمات ما بعد البيع؛ التزام أخلاقي بعدم خرق قواعد العمل و السوق.
4 – المنافسون	• منافسة عا دلة ونزيهة؛ معلومات صادقة وأمينة؛ عدم سحب العاملين من الطرف الآخر بوسائل غير نزيهة.
5 – الموردون	• تسديد الالتزامات المالية والصدق في التعامل؛ أسعار عادلة و مقبولة للمواد الجاهزة؛
6 – المجتمع	• دعم البنى التحتية؛ احترام العادات والتقاليد السائدة؛ دعم الأنشطة الاجتماعية؛ توظيف الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة ؛ المساهمة في حالة الطوارئ والكوارث؛
7 – جماعات الضغط الاجتماعي	• التعامل الجديد مع جمعيات حماية المستهلك؛ التعامل الصادق مع الصحافة و وسائل الإعلام ؛ احترام دور النقابات الع مالية والتعامل الجيد معها؛ الصدق و الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية.

المصدر: حسين هادي عنيزة، ماهر حي علي، **تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم(دراسة تطبيقية و استطلاعية)** ، مجلة فري للعلوم الاقتصادية و المالية، العدد 26، جامعة الكوفة، بغداد، 2010، ص 153.

يتضح من الجدول أعلاه وجود علاقة تأثير قوية بين تطبيق المسؤولية الاجتماعية و مختلف الأطراف المشاركة، و أن القواسم المشتركة بين مختلف التأثيرات هو البعد الاجتماعي الأخلاقي للعلاقة التأثيرية.

المطلب الثالث: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

يسعى العديد من الباحثين إلى محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وقد تناول كل منهم تلك الأبعاد من وجهات نظر مختلفة كما وضعوا لها مسميات ونماذج متعددة، ومن خلال بحثنا لما جاء في الأدبيات نلاحظ أن هناك تقاربا كبيرا بين الباحثين في تحديدهم لأهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية والتي تعد متكاملة مع بعضها لتشكل في النهاية فلسفة المسؤولية الاجتماعية التي تسعى المؤسسة إلى تبنيها .لهذا فإن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية جعلت الباحث **carroll** يشير إلى جوهرها بأربعة أبعاد رئيسية موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-1): أبعاد المسؤولية الاجتماعية

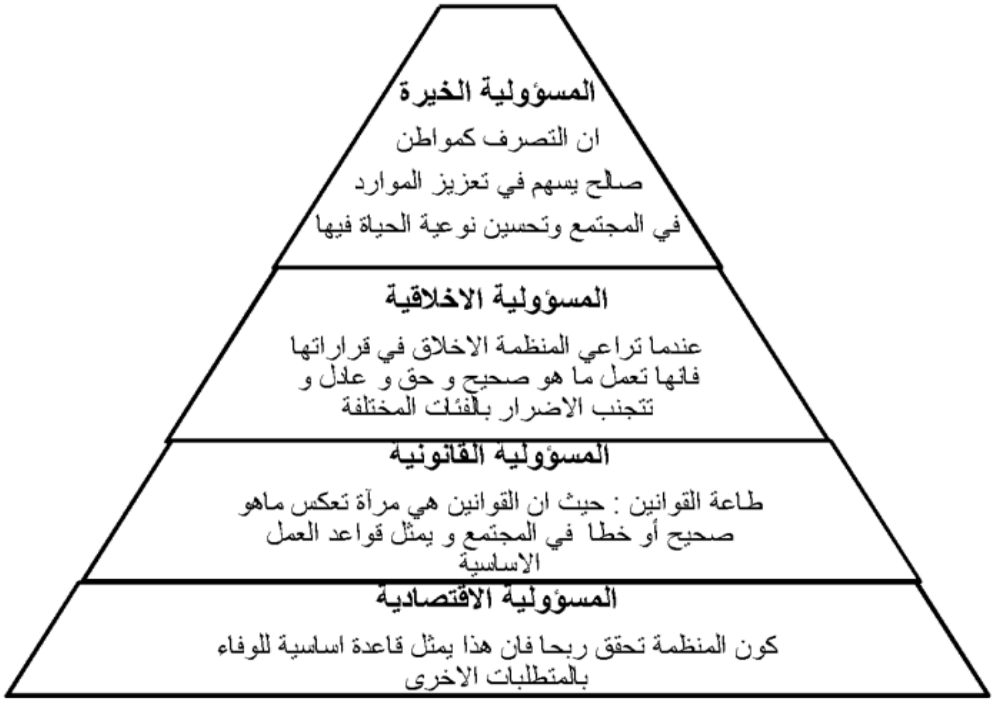
المنظور	الوصف
المسؤولية الاقتصادية	إنتاج السلع و الخدمات ذات القيمة للمجتمع بغية تمكن المؤسسة من تلبية متطلبات الدائنين و حملة الأسهم (أصحاب المصالح).
المسؤولية القانونية	القوانين التي يتوقع أن تحظى بالتزام الإدارة.
المسؤولية الأخلاقية	الالتزام بالمعتقدات السائدة في المجتمع بشأن السلوك.
المسؤولية الطوعية لفعل الخير	التزامات طوعية بشكل كلي تلتزم بها المؤسسة كالإسهامات الخيرية، تدريب العاطلين عن العمل و مراكز الرعاية.

المصدر: وليد حميد رشيد الأميري، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة في إطار العلاقة بين رأس المال الفكري و رأس المال التمويلي**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة العربية، 2015، ص 185.

وقد وضع **carroll** هذه الأبعاد بشكل هرمي متسلسل لتوضيح طبيعة الترابط بين هذه الأبعاد من جانب، ومن جانب آخر فإن استناد أي بعد على بعد آخر يمثل حالة واقعية، فلا يمكن أن تتوقع من المؤسسة

مبادرات خيرة إذا لم تكن قد قطعت شوطا في تحملها لمسؤوليتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها، والشكل أدناه يوضح ذلك.

الشكل رقم (2-1): هرم carroll للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: الغالبي طاهر محسن منصور، والعامري صالح مهدي محسن، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال** :**الأعمال والمجتمع**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص 83.

إن القراءة التي يمكن إجراؤها لهرم **carroll** أن: المسؤولية الاجتماعية الكلية تشتمل على مستويات أربعة، أولها يتمثل في كفاءة الأداء الاقتصادي فيجب أن تعمل المؤسسة على إنتاج السلع والخدمات بفعالية ونجاح، وأن تسعى لتحقيق مستويات الأرباح المطلوبة، ويجب أن يتم ذلك في ضوء الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تعمل في ظلها، كما أن المجتمع ينتظر أن تهتم بالمسؤوليات الأخلاقية وهي السلوكيات غير المنصوص عليها في القوانين والمتوقع الالتزام بها من طرف المؤسسة، أما المسؤولية التطوعية فترجع إلى مدى شعور وتقدير المؤسسة لمتطلبات بيئتها والعمل على المشاركة فيها.

وعليه نستنتج أن :المسؤولية الاجتماعية هي حاصل مجموع الأبعاد الأربعة والتي أوردهاCarroll في شكل معادلة كالتالي :

المسؤولية الاجتماعية الشاملة [1]= المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية + المسؤولية الأخلاقية +المسؤولية الخيرة.

المطلب الرابع: أنماط و صور المسؤولية الاجتماعية

أولا: أنماط المسؤولية الاجتماعية

و يمكن أن نلاحظ وجهتي نظر متعارضتين شكلتا نمطين متناقضين في إدراك المؤسسة للدور الاجتماعي الذي يجب أن تمارسه:[2]

النمط الأول: الاقتصادي

إن أساس هذا النمط هو أن المؤسسات يجب أن تركز على هدف تعظيم الأرباح بغض النظر عن أي مساهمات اجتماعية، و أن هذه المساهمات ما هي إلا نتائج ثانوية لتعظيم الربح، حيث أشار الباحث الاقتصادي Milton Friedman الذي هو من مؤيدي هذا النمط أن المدراء هم محترفون و ليسوا مالكي الأعمال التي يديرونها لذلك فهم يمثلون مصالح المالكين، و على هذا الأساس فإن مهمتهم هي إنجاز أعمالهم بأفضل الطرق و ذلك لتحقيق أعظم الأرباح لأصحاب الأموال و إذا ما قرروا إنفاق هذه الأموال على الأهداف الاجتماعية فإنهم بهذا سوف يقللون من ديناميكية السوق و هذا يؤدي إلى انخفاض الأرباح مما يؤدي إلى إلحاق خسائر لأصحاب الأموال.

النمط الثاني: الاجتماعي

إن هذا النمط يقع على النقيض تماما من النمط الأول و يحاول أن يعرض المؤسسات كوحدات اجتماعية بدرجة كبيرة تضع المجتمع و متطلباته نصب أعينها في جميع قراراتها، و لعل جماعات السلام الأخضر أو الجماعات الأخرى التي تقدم نفسها كأحزاب اجتماعية صرفة تمثل هذا النمط و تحث المؤسسات على تبنيه، و بالمقابل تجد هذه الأخيرة صعوبة في موازنة متطلبات أدائها الاقتصادي و مزيدا من الالتزامات في هذا الاتجاه الاجتماعي سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

---

[1] سالمي رشيد، عميرات إيمان، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال بين الواجب القانوني و التحفيز الجبائي** مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 11 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص 59.

[2] Mahmoud Sabra ,Samar Haroun, **The Triple Helix and Social Responsibility Effective For some large Institution in Gaza Strip**,Munich Personal RePEc Archive , MPRA Paper No: 76984, posted 10 October 2017 ,p09. Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/76984/

النمط الثالث: الاقتصادي–الاجتماعي

يعتبر هذا النمط أكثر توازنا من غيره فإدارة المؤسسة لا تمثل مصالح المالكين فقط بل تتطلع إلى أمور أخرى عديدة لها علاقة بتلك المصالح مثل الحكومة و المجتمع و هناك أفكار تدعم هذا الاتجاه منها اتساع عمليات الخصخصة و الذي بدوره أدى إلى تطلع المجتمعات إلى المؤسسات لتتحمل مسؤوليتها في تقديم ما كانت تضطلع به الحكومة تجاه المجتمع و البيئة.

و في ضوء هذا النموذج يظهر أن هناك تقاربا في وجهات النظر ظهر من خلال النموذج الثالث (المتوازن) باعتباره ممثلا لحالة أكثر واقعية بشأن الأداء على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي.

و الجدول التالي يبين وجهات الاختلاف بين النموذجين الاقتصادي و الاجتماعي

جدول رقم (5–1): المسؤولية الاجتماعية و توجهات النموذج الاقتصادي و الاجتماعي

النموذج الاقتصادي	النموذج الاجتماعي
- الإنتاج	- نوعية الحياة
- استغلال الموارد الطبيعية	- المحافظة على الموارد الطبيعية
- قرارات داخلية قائمة على أوضاع السوق	- قرارات قائمة على أوضاع السوق مع رقابة متنوعة من المجتمع
- العائد الاقتصادي (الربح)	- الموازنة بين العائد الاقتصادي و العائد الاجتماعي
- مصلحة المؤسسة أو المالكين أو المساهمين	- مصلحة المؤسسة و المجتمع
- دور قليل للحكومة	- دور فاعل للحكومة

المصدر: وليد حميد رشيد الأميري، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة في إطار العلاقة بين رأس المال الفكري و رأس المال التمويلي**، مرجع سابق، ص 181.

ثانيا: صور المسؤولية الاجتماعية

- **المشاركة:** تعد مفهوما ديمقراطيا يقوم على ضرورة مشاركة أفراد المجتمع المحلي في تحقيق التنمية الاجتماعية و هي أعلى درجات مداخل المسؤولية الاجتماعية و تكون المشاركة بالرأي و المقترحات و الجهد و العمل أو مشاركة مادية عن طريق المشروعات و التبرعات أو المشاركة في عملية التخطيط و التنفيذ و التنسيق و المتابعة أو التقويم بهدف الوصول إلى مستوى تنمية أفضل.
- **التعاون:** هو أحد المظاهر الاجتماعية التي تهدف إلى التعاون في عمل أو مسؤولية مع جهة أخرى لتحقيق هدف مشترك قد يكون مباشرا أو غير مباشر و التعاون إما يكون اختياريا كتعاون الأفراد في مساعدة المحتاجين أو أثناء الكوارث الطبيعية أو إجباريا حيث تكون صفة الإجبار نتيجة العمل و الظروف المحيطة به، أما التعاون التعاقدي فيتمثل في التنظيمات الاجتماعية و الاقتصادية التي تتم على أسس تعاقدية مثل الجمعيات الخيرية التي تحكمها دوافع التعاطف أو وجود أهداف مشتركة بين أفرادها.
- **الاهتمام:** هو أساس العلاقات الاجتماعية و الدافع للتغير للأفضل و العمل إيجابيا و هو أساس المسؤولية الاجتماعية شأنه شأن المشاركة و التعاون. [1]

[1] موسى رحماني، فطوم حوحو، **المسؤولية الاجتماعية بين الرؤية الإسلامية و الرؤية الوضعية المعاصرة و دورها في التنمية المستدامة** ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 04/03 ديسمبر 2012، ص 41.

المبحث الثالث: ممارسات المسؤولية الاجتماعية

أصبح العديد من رجال الأعمال يتبنون مفهوم المسؤولية الاجتماعية نظرا لتأثير مختلف أنشطتها وممارساتها على البيئة والمستهلكين، والعاملين... الخ بصفة عامة جميع أصحاب المصلحة والمجتمع ككل، فالمسؤولية الاجتماعية والمعروفة أيضا بالأداء الاجتماعي تم إدماجها في السياسات العامة للمؤسسة، وأصبحت تتخللها آراء بين الإلزام و الطوع بالإضافة إلى أن هناك بعض المعوقات التي تتخلل تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

كل هذا يندرج ضمن المبحث الثالث الذي سنتطرق له بشيء من التفصيل.

المطلب الأول : استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية

في بيئة الأعمال الراهنة تحاول المؤسسات أن تكون فعالة في الأداء الاقتصادي و كذلك الأداء الاجتماعي و الأخلاقي و بصورة متوازنة دون التركيز على جانب و إهمال الجانب الآخر.

و في واقع الممارسات الفعلية، نجد أن المؤسسات لا تعتمد على إستراتيجية واحدة في تعاملها مع دورها الاجتماعي حيث أن هذا الأداء قد يكون متميزا لدى بعض المؤسسات في حين يكون في شكل ممارسات قليلة أو معدومة لدى مؤسسات أخرى، و من هنا يمكن الإشارة إلى الاستراتيجيات الخاصة بتعامل المؤسسات مع الدور الاجتماعي و المسؤولية الاجتماعية كالآتي: [1]

- **إستراتيجية عدم تبني المسؤولية الاجتماعية (إستراتيجية الممانعة):**

تمثل هذه الإستراتيجية نظرة تقليدية للدور الاجتماعي للمؤسسات حيث ترى إدارة المؤسسة بأنها غير ملزمة و بالتالي غير مسئولة عن ممارسة دور اجتماعي تجاه أي طرف من أصحاب المصالح و حسب هذه الإستراتيجية فإن الهدف الأساسي من وجود المؤسسات هو تحقيق العوائد و الأرباح من خلال ممارسات اقتصادية فاعلة و كفؤة و أن القيام بهذا الدور الاقتصادي كما يجب هو المسؤولية الوحيدة للمؤسسات و أن ما قد ينجم من الدور الاقتصادي من ممارسات مفيدة اجتماعيا يمثل ناتجا عرضيا محتملا لذا فإن الإدارة لا

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **الإدارة و الأعمال**، ط 1، دار وائل للنشر و التوزيع، 2007، ص ص 96، 97.

تنفق على الأنشطة الاجتماعية لأنها تمثل تكاليف لا يفترض أن تحمل للمؤسسة. إن مجمل هذه القرارات المتخذة يجب أن تعرض في أولوية فحص اقتصادي، و هكذا ترفض القرارات التي لا تلبي معطيات الأرباح و العوائد المالية حتى و لو كانت جيدة من الناحية الاجتماعية و بالعودة إلى هرم كارول (Carroll) للمسؤولية الاجتماعية فإن المؤسسات التي تتبنى هذا النوع من الاستراتيجيات للتعامل مع الدور الاجتماعي نجدها في المستوى الأول و هو **المسؤولية الاقتصادية** و تحاول أن تتحاشى حتى المسؤولية القانونية بشتى الأساليب و الطرق و التبريرات التي قد تعرضها لمتابعات قانونية.

- **الإستراتيجية الدفاعية:**

في إطار هذا النمط من التبني للمسؤولية الاجتماعية فإن المؤسسة تحاول القيام بدور اجتماعي محدود جدا و بما يتطابق مع المتطلبات القانونية المفروضة و بالقدر الذي يجعل المؤسسة تحمي نفسها من الانتقادات الموجهة لها و هنا تركز المؤسسة على الجوانب المرتبطة بمتطلبات المنافسة و حالات تغير سلوك الزبائن لتحقيق أداء مالي عالي، كما يمكن أن تستجيب بالحد الأدنى للضغوط الناشئة من قبل جماعات الضغط و حماية البيئة وفق معايير قانونية فقط ومن وجهة هذا النمط و النمط السابق تنظر إدارة المؤسسة إلى المسؤولية الاجتماعية على أنها تكلفة لا يفترض أن تتحملها، و بالرجوع إلى هرم المسؤولية الاجتماعية سابق الذكر فإن هذا النمط يطال المستوى الثاني من المستويات الأربع و هو **المسؤولية القانونية** فالقيام بالدور الاقتصادي و الدور القانوني يمثل متطلبات ملزمة للمؤسسات وهو لا يمثل مسؤولية اجتماعية بل القاعدة الضرورية للقيام بالدور الاجتماعي لاحقا.

- **إستراتيجية التكيف:**

في إطار هذا النمط من التعامل مع المسؤولية الاجتماعية فإن المؤسسة تتقدم بخطوات إلى الأمام باتجاه تبني دور اجتماعي أكبر من الأنماط السابقة، حيث تساهم المؤسسة بالأنشطة الاجتماعية من خلال الإنفاق على الجوانب المختلفة و المرتبطة بحس أخلاقي يتجاوز اشتراطات الناحية القانونية و الملاحظ على إدارة المؤسسات التي تتبنى هذا النمط من الاستراتيجيات التزامها بالمتطلبات و المسؤوليات الاقتصادية و القانونية و بالتالي تراعي المسؤوليات الأخلاقية من خلال الاهتمام بالقيم و الأعراف و السلوكيات المقبولة اجتماعيا ضمن

المجتمع الذي تعمل فيه، و إذا نظرنا في إطار هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية فإنه يتطابق و المستوى الثالث و هو **المسؤولية الأخلاقية** الذي يراعي الجوانب القيمية و السلوك الأخلاقي في المؤسسات .

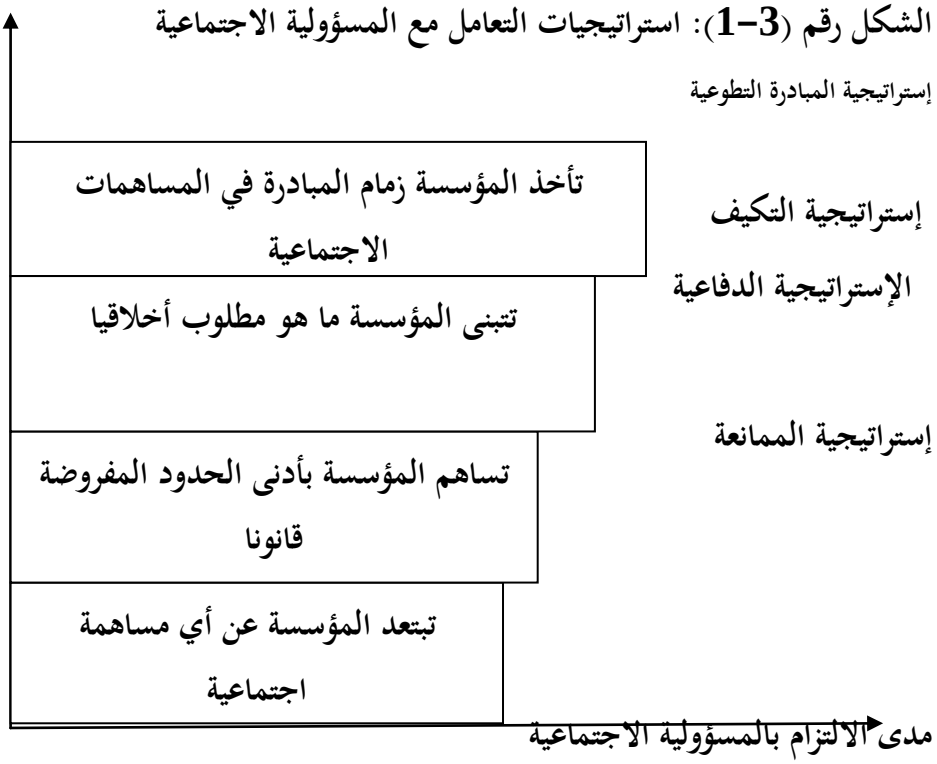
- **إستراتيجية المبادرة التطوعية:**

و تمثل تبني طوعي للمسؤولية الاجتماعية من قبل إدارة المؤسسة من خلال أخذ زمام المبادرة في الفعاليات والأنشطة الاجتماعية من خلال الاستجابة المسئولة و الفاعلة.

إن إدارة المؤسسة و وفق تقديراتها في المواقف المختلفة تبادر إلى المساهمة في الارتقاء بنوعية الحياة في المجتمع، وما يؤخذ في الاعتبار هنا هو الأداء الشامل و رؤية الدور الاجتماعي باعتباره ضرورة للنجاح في البيئة المعاصرة للأعمال، وعند العودة إلى هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية فإن هذا النوع من تبني الدور الاجتماعي يطال **جميع مستويات المسؤولية و بالأخص المسؤولية الخيرية**.

و يعرض الشكل التالي استراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات:

الشكل رقم (3–1): استراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية



المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**، مرجع سابق، ص 98.

المطلب الثاني: أساسيات في المسؤولية الاجتماعية

أولا: مجالات المسؤولية الاجتماعية

حدد الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مجالات المسؤولية الاجتماعية بالآتي: [1]

- **معايير العمل الدولية:** هي صكوك قانونية تتضمن المبادئ و الحقوق التي تتعلق بطبيعة العمل و أماكن و ظروف العمل، و يمكن لهذه المعايير أن تكون إما على شكل اتفاقيات دولية ملزمة أو توصيات غير ملزمة.
- **حقوق الإنسان:** كل لا يتجزأ، سواء كانت تلك الحقوق مدنية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، فجميعها مرتبطة بكرامة الإنسان و على نفس المكانة و المرتبة كحقوق و جميع الأفراد متساوين كبشر و لهم حق التمتع بحقوقهم الإنسانية دونما تمييز بينهم.
- **حماية البيئة:** لقد أسهم النمو السريع و غير المتوازن للتقدم الصناعي و التطورات غير المنضبطة المصاحبة له في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، حيث أضحت قضايا التدهور البيئي، التصحر، الضغوطات الإنسانية على البيئة، تمثل واقعا مؤلما ملازما للحياة في العصر الحديث و خاصة مع تعزيز نموذج الحداثة المعولم و التقنيات المتطورة لقدرة البشر على الإضرار بالبيئة.
- **مكافحة الفساد:** تعتبر ظاهرة الفساد بشكل عام و الفساد الإداري و المالي بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها و تختلف درجة شموليتها من مجتمع لآخر، حتى أضحت ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي أو اقتصادي منها، الأمر الذي يحتم تضافر جميع الجهود من أجل الحد و التخلص منها.

[1] نضال عمار، **دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية المستدامة دراسة ميدانية على منظمات الأعمال السورية الأعضاء في الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية**، مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد 54، جامعة دمشق، 2016، ص 126.

ثانيا:آليات تعزيز المسؤولية الاجتماعية

حتى يتم تعزيز دور المؤسسات في تطبيق المسؤولية الاجتماعية هناك العديد من الآليات و العوامل الرئيسية التي يجب إعدادها و تنظيمها قبل الشروع في إطلاق البرامج و في مقدمة الآليات ما يلي: [1]

- ضرورة إيمان المؤسسة بقضية المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع و أن تكون هناك قناعة و يقين من قبل مسؤوليها بأهمية هذا الدور، و أنه واجب على كل مؤسسة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه؛
- أن تقوم المؤسسة بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الذي تريد أن تتبناه و القضية الرئيسية التي تسهم بالعمل على معالجتها و المبادرة التي ستقدمها للمجتمع؛
- أن يصبح هذا النشاط جزءا رئيسيا من أنشطة المؤسسة يتم متابعته كما يتم متابعة النشاط التجاري و توضع له الخطط و الأهداف المطلوب تحقيقها تماما كما يتم التخطيط للمبيعات و غيرها من الأنشطة التجارية؛
- يجب على المؤسسة أن تخصص مسؤولا متفرغا كليا لهذا النشاط و تحدد له الأهداف و الخطط المطلوبة و يرتبط مباشرة بالإدارة العليا و يمنح الصلاحيات المطلوبة، و أن يكون له دور رئيسي و فعال على مستوى المؤسسة؛
- التخطيط لجعل البرامج الاجتماعية قائمة بذاتها مستقبلا بحيث تعمل على تغطية نفقاتها بنفسها حتى يكتب لها الاستمرار و البقاء؛
- الحرص على تقديم هذه البرامج بأداء قوي و متميز و جودة عالية و كأن هذه البرامج منتج تجاري يجب الاهتمام به و العناية بتقديمه بشكل متميز يساهم فعلا في خدمة المجتمع و تحقيق أهدافه.
- الحرص على أن تسعى هذه البرامج الاجتماعية للتعاون و التنسيق مع ما هو موجود من برامج و أنشطة متشابهة حتى لا يتم تكرار الجهد و ضياع الوقت و صرف المال في برامج قائمة بالفعل.

[1] **البند الثامن المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص**، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة و الأربعون، القاهرة، 15/8 أفريل 2018، ص ص 26، 27.

المطلب الثالث: المسؤولية الاجتماعية التزام طوعي أم واجب قانوني

لا يزال مصطلح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات محل جدل إذ لم يتفق بعد على تعريف محدد لها يبين ما إذا كانت قانونا أم مجرد مبادرة طوعية، و عليه فإن التكييف القانوني للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة يتحدد على ضوء ما يلي:

أولا: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التزام طوعي

جانب من الباحثين الذين تناولوا موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالبحث والتحليل يقدح لديهم أساس الالتزام القانوني لهذا الشكل من المسؤولية[1]، فالبعض لا يراها سوى تذكير للمؤسسات بمسؤوليتها وواجباتها تجاه مجتمعها الذي تنتسب إليه، في حين يذهب البعض الأخر بأن جوهر هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات طوعية تؤديها هذه المؤسسات بمحض إرادتها[2].

هذا الاتجاه له أنصاره ومؤيدوه سواء من الكتاب أو المؤسسات ذات الصلة ويتقدم هذه المنظمات الغرف التجارية والصناعية.

وخلاصة ما تقدم الدراسة تذهب إلى أن المبادرة الطوعية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ذات الطبيعة التجارية الربحية وفي مقدمتها المؤسسات قد شكلت اللبنة الأساسية الأولى والتي بدورها مثلت الأرضية التي نمت في كنفها مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة منطلقة بعدها صوب التنظيم باعتبارها التزام قانوني يحتم هذه المسؤولية.

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كالتزام قانوني

بعد أن تبلور بشكل واضح ومتنامي وجود التزام اجتماعي طوعي لل مؤسسات للقيام بمسؤوليتها الاجتماعية بدأت مجموعة من الأفكار تتسلل إلى النقابات والجمعيات والمنتديات قوامها التأسيس لأطر قانونية تنظم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، هذه الأطر يمكن تلمسها في موقف مجلس الأعمال العالمي والبنك الدولي، وغيرها من المنظمات والهيئات التي تبنت موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

---

[1] DimitrisStevis, International Framework Agreements and Global Social dialogue: parameters and prospects, Employment Sector, Employment working paper, Geneva, 2010, p4; Michael Gold , Mark Hall, Report On European level Information and Consultation In Multinational companies An Evaluation Of Practice, ,European Foundation for the Improvement of living and Working Conditions,Ireland,P19.

[2] نورا محمد عماد الدين أنور، **المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، بحث منشور، مركز المديرين المصري ،2010،ص2.

حيث أن مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD)وفي بيان موقفه من المسؤولية الاجتماعية للشركات عرفها بأنها (الالتزام القانوني المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا في تحقيق أهدافها الاقتصادية، وذلك من خلال الالتزام بالمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية ظروف المعيشة للعاملين وعائلاتهم، إضافةللمجتمع المحلي والمجتمع ككل). [1] حيث أن التعريف أعلاه يشير إلى وجود التزام قانوني إضافة إلى الالتزام الأول والذي تم وصفهُ بأنه أخلاقي، وكذلك طبيعة الالتزام الوارد في التعريف والذي لا يمكن ضمان فعالية ما لم يكن ذو طبيعة قانونية.

وعلى نفس النهج أوضح البنك الدولي أن طبيعة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هي (الالتزامات المفروضة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط المؤسرات والتنمية الاقتصادية). [2]

الدراسة تستنتج من التعاريف السابقة أن الالتزامات ذات الطابع الأخلاقي غير الملزم قد تطورت كي تصبح التزامات ينظمها القانون وبالتالي تدرج ضمن سياقات العمل المتبناة من قبل المؤسسة، وذلك لان الشركات ذات تأثير مباشر و لا يمكن الاستهانة به تجاه المجتمع القائمة فيه، ومن هذا المنطلق كان لابد من إعادة توظيف دور الشركات وقيادتها صوب أداء التزاماتها تجاه المجتمع .

المطلب الرابع: تحديات المسؤولية الاجتماعية بواقعها الحالي

في ظل التطور الراهن في مؤسسات الأعمال و توسع نشاطها اتخذت هذه الأنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تعتبر كنظام حيوي في المؤسسة يتطلب وجود ركائز و عوامل نجاح التي تدعم وجودها و تسهم في نجاحها، و على هذا الأساس يمكن عرض ما يلي:

[1] نعيمه يحياوي، فضيلة عاقلي ،**التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي** ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، الجزائر ، ص126 بحث منشور على الموقع الالكتروني www.iefpedia.com تاريخ الاطلاع 2017/4/17 على الساعة 21:08.

[2] زينب محمد عبد السلام، **الشركات متعددة الجنسيات ومعايير السيادة للدول وفق القانون الدولي**، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط 1 ، 2014 ، ص172 .

أولا: الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

حتى تنجح المؤسسة في تطبيق المسؤولية الاجتماعية هناك العديد من العوامل الرئيسية التي يجب إعدادها و تنظيمها قبل الشروع في إطلاق هذه البرامج و في مقدمة هذه العوامل نجد: [1]

- ضرورة إيمان المؤسسة بقضية المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع، وأن تكون هناك قناعة ويقين من قبل كل مسؤول فيها ابتداء من أصحاب المؤسسات، مرورا بمديريها التنفيذيين، وانتهاء بالموظفين حول أهمية هذا الدور، وأنه أمر واجب على كل مؤسسة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، وهو أمر لا تتفضل به المؤسسة على مجتمعها بل تفتخر به وتعتبره واجبا عليها.
- أن تقوم المؤسسة بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه والقضية الرئيسية التي ستهتم بالعمل على المساهمة في معالجتها والمبادرة التي ستقدمها للمجتمع بدلا من الانتقاد والشكوى للسلبيات الموجودة.
- أن يصبح هذا النشاط جزءا رئيسيا من أنشطة المؤسسات يتم متابعته من قبل رئيس المؤسسة، كما يتم متابعة النشاط التجاري، وتوضع له المخططات المطلوب تحقيقها تماما كما توضع مخططات المبيعات وغيرها من الأنشطة التجارية.
- يجب على المؤسسة أن تخصص مسؤولا متفرغا تفرغا كاملا لهذا النشاط، وتحدد له الأهداف والمخططات المطلوبة، ويرتبط مباشرة بالإدارة العليا ويمنح الصلاحيات المطلوبة، ويرتبط مباشرة بالإدارة العليا ويمنح الصلاحيات المطلوبة، وأن يكون له دور رئيسي وفاعل على مستوى المؤسسة.
- الحرص على عدم الإعلان عن البرامج الاجتماعية إلا بعد انطلاقها، فكثير من البرامج الاجتماعية التي يعلن عنها لا يكتب لها الاستمرار لعدم قدرة المسؤولين عنها على تنفيذها طبقا لما تم الإعلان عنه وهذا قد يساهم في المستقبل في توقف البرنامج.
- إجراء مراجعة بيئية لآثار مخرجات المؤسسة مع تبني السياسات اللازمة للتعامل مع الهدر والنواتج العرضية وترشيد الاستهلاك لمصادر الطاقة وكل ما يتعلق بالاستخدام الآمن لمنتجات المؤسسة المعنية.

[1] أم كلثوم جماعي، سمير بن عبد العزيز، **الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات الأعمال**، ورقة بحثية منشورة في الملتقى الدولي الثالث حول مؤسسات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، يومي 14-15 فيفري 2012، ص ص 10، 11.

- من أكبر المعوقات التي تواجه المؤسسات الراغبة في الانطلاق في برامج المسؤولية الاجتماعية، رغبة هذه المؤسسات في الانطلاق من خلال مشاريع كبيرة وضخمة وذات أرقام عالية، ولا ضرر في أن توضع هذه الأهداف على المدى البعيد، ولكن حتى يتم البدء في مثل هذه البرامج يجب أن تكون الانطلاقة من خلال أهداف صغيرة ومحدودة تكبر بمرور الأيام لتحقيق المشاريع والبرامج الكبيرة.

ثانيا: المعوقات التي تمنع ممارسة المسؤولية الاجتماعية

تطرق العديد من الباحثين إلى جملة من الصعوبات و العوائق و التحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية سواء من الجانب النظري أو التطبيقي، تاليا نعرض أهم هذه التحديات على سبيل المثال لا للحصر: [1]

- ضعف مشاركة المجتمع و أحيانا وعيه لأهمية و مجالات المسؤولية الاجتماعية؛
- معظم برامج و أنشطة المسؤولية الاجتماعية موسمي الطبيعة، عشوائي يعتمد على إستراتيجية ردة الفعل؛
- ضعف الشفافية لعدم قيام العديد من المؤسسات بالإفصاح عن أنشطتها و برامجها الاجتماعية الإنسانية لأسباب متعددة؛
- افتقار معظم مؤسسات القطاع التطوعي للتنظيم و كثير منها يدار بجهود فردية غير مؤسسية بما يكفي؛
- صعوبة قياس مدى تأثير الأنشطة و البرامج الاجتماعية على العمليات الداخلية للمؤسسة أو على الفئات التي تخدمها أو على المجتمع ككل خاصة أن غالبية ذلك التأثير لا يظهر على المدى القصير ؛
- افتقار أنشطة و برامج المسؤولية الاجتماعية لأطر تنظيمية و إرشادات تطبيقية؛
- افتقار المسؤولية الاجتماعية لإجماع و اتفاق عام حولها من قبل الدارسين و الممارسين؛
- غالبا ما تنحصر أنشطة و برامج المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الكبيرة أكثر من المتوسطة و الصغيرة، و يرجع ذلك غالبا لأهمية هذه البرامج لتلك المؤسسات لتعزيز صورتها أمام المجتمع ومن أجل زيادة قدرتها على المنافسة.

بالإضافة إلى أن هناك بعض المعوقات التي تحول دون ممارسة المؤسسات لأداء دورها الاجتماعي وهي: [2]

1- المعوقات الإدارية: منها:

---

[1] علي المستريحي، **المسؤولية الاجتماعية من الواقع الأحادي إلى المنظور الشبكي المتعدد**، المجلة العربية للإدارة ، مجلد 37، العدد 4، قطر، ديسمبر 2017، ص 208.

[2] نهال المغربل، ياسمين فؤاد، **المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية**، ورقة عمل رقم 138، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، سبتمبر، 2008، ص 05.

- عدم احتواء بعض المؤسسات على إدارة العلاقات العامة؛
- نقص الخبرة لدى الذين يشغلون إدارات وأقسام المؤسسات فيما يتعلق بالأمور الاجتماعية والأخلاقية؛
- ضعف الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، الذي هو في الواقع مرتبط بفلسفة الإدارة العليا تجاه المجتمع والبيئة المحيطة، وضعف الاهتمام ببرامج المسؤولية الاجتماعية؛
- إهمال الإدارات العليا في عملية إشراك المستويات الإدارية الأخرى في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بموضوع المسؤولية الاجتماعية؛
- عدم وجود اتصال فعال من قبل الإدارات مع الجمهور.

2- المعوقات القانونية: وتتلخص في:

- الالتزام بنشاطات محددة تنص عليها القوانين والأنظمة؛
- عدم وجود صيانة سياسية اجتماعية أخلاقية، التي هي وظيفة من وظائف التخطيط الاستراتيجي؛
- عدم وضع دستور اجتماعي أخلاقي في المؤسسات كالذي يتم تطبيقه في كبرى المؤسسات في العالم؛
- عدم احترام التشريعات والقوانين والأنظمة في سبيل تحقيق المكاسب المادية وعندما يقدمون على مخالفة يضعون في حسابهم إحدى الاحتمالات التالية:

-قد لا يكتشف أمر المخالف؛

-قد لا يتم إدانة المخالف.

أما إذا اكتشف أمره أو دينه فقد تغطي المكاسب المالية التي يحصل عليها ما يحصله من خسائر، لأن المسؤولية الاجتماعية هي التزام أخلاقي من قبل المديرين على الأغلب لم تفرضه القوانين والأنظمة بل تحتمه ضرورات المنفعة المجتمعية العامة التي أدت إلى ضعف الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية عند المدراء.

3- المعوقات المالية: نذكر منها:

- هدف بعض المؤسسات هو تعظيم الأرباح فقط؛
- الاعتقاد بأن إيلاء الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تخفيض أرباح المؤسسة وإضعافها في المنافسة الدولية؛
- نقص الموارد المالية التي تحول دون الإسهام في نشاطات المسؤولية الاجتماعية؛
- صعوبة الجمع بين العمل المربح وعمل المؤسسة المتجاوبة اجتماعيا.

خلاصة الفصل:

لقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية تتبوأ حيزا واسعا و مساحة كبيرة من الأهمية على جميع الأصعدة و المجالات المحلية، و تحظى باهتمام رفيع المستوى من قبل المؤسسات لكونها تعمل على تحسين مستوى المعيشة و الارتقاء برفاهية المجتمع .

إن قيام المؤسسة بمسؤولياتها يؤدي إلى تحسين صورتها و سمعتها خاصة إذا ما كانت تقوم ببرامج اجتماعية ملموسة يشعر بأهميتها المستهلك، مما يؤدي إلى خلق ولاء للمؤسسة و الإقبال على منتجاتها أو خدماتها و تقليص حجم ميزانية الدعاية، و حتى تكون المؤسسة مواطنا صالحا لابد أن لا يقتصر دورها الاجتماعي على الأنشطة الخيرية بل أن يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك ليشمل شتى نواحي التنمية.

يجب أن تدرج المسؤولية الاجتماعية ضمن الأنشطة اليومية المعتادة للمؤسسة، فتطبيق هذه المسؤولية يعود بالنفع عليها و يسهل في نفس الوقت تكوين مجتمعات أفضل بما يكفل حقوق الإنسان و يسهل جهود التنمية في الدولة وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

المؤسسة بين واقع المسؤولية الاجتماعية و آفاق التنمية المستدامة

تمهيد:

تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة و نتيجة للاهتمامات التي أثارتها دراسات و تقارير نادي روما الشهيرة في السبعينات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب و على البيئة و التوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية، و قد انتشر استعمال هذا المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة و ارتفاع درجة التلوث عالميا.

ومن هنا أدرك العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية الحالي لم يعد مستداما بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل: فقدان التنوع البيئي و تقلص مساحات الغابات المدارية و تلوث الهواء و الماء ، مما دفع ببعض منتقدي ذلك النموذج التنموي للدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية و حماية البيئة و استدامتها من جهة أخرى. وقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة و التنمية إلى ظهور مفهوم للتنمية يسمى بالتنمية المستدامة و هي تنمية قابلة للاستمرار و التي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة بين الإنسان و محيطه الطبيعي و بين المجتمع و تنميته.

و في سياق ما تقدم ذكره جاء الفصل الثاني تحت عنوان: " **المؤسسة بين واقع المسؤولية الاجتماعية و آفاق التنمية المستدامة**" حيث يهتم بدراسة الجزء النظري المتعلق بالتنمية المستدامة مع تبيان العلاقة بينها و بين المسؤولية الاجتماعية والذي قسّم بدوره إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول يمثل مدخل عام حول التنمية المستدامة خصص لعرض المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة.

أما المبحث الثاني فيضم تحليلا مفصلا للتنمية المستدامة مع التطرق لأهم العناصر المتعلقة بهذا المفهوم.

أما المبحث الثالث فيتطرق لتوضيح العلاقة بين مفهومي المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة من خلال تبيان مواطن التداخل بين المفهومين وصولا إلى استخلاص الدور المكمل بينهما.

المبحث الأول:مدخل عام حول التنمية المستدامة

تزداد المشاكل البيئية يوما بعد يوم بسب الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، إضافة إلى انعدام الوعي والثقافة البيئية من خلال اللامبالاة و اللامسؤولية التي يتمتع بها جل أفراد المجتمع والمؤسسات والهيئات الفاعلة ما أدى إلى ضرورة الاستعجال في البحث عن الطرق المناسبة لتخطي هذه المشاكل التي تهدد الحياة البشرية، الأمر الذي دعا إلى التفكير في المستقبل والأجيال القادمة وحقها في العيش الذي نتج عنه مفهوم التنمية المستدامة كأحد الوسائل الجديدة والفاعلة والعصرية التي توفق بين متطلبات الحاضر والمستقبل.

المطلب الأول: المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة

قبل التطرق لمفهوم التنمية المستدامة يجب إلقاء نظرة تاريخية عن تطور هذا المفهوم عبر الزمن حتى وصل إلى ما هو عليه اليوم:

1 – في سنة 1968 تم إنشاء نادي روما الذي يعد أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة و بالتالي التنمية المستدامة فقد ضم هذا النادي عددا من العلماء و المفكرين و الاقتصاديين و كذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم، و دعا إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول النامية في الدول المتقدمة.

2 – في سنة 1972 نشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري و علاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، و توقعات ذلك حتى سنة 2010، ومن أهم نتائجه هو أنه سيحدث خللا خلال القرن الواحد و العشرين بسبب التلوث و استنزاف الموارد الطبيعية و تعرية التربة و غيرها.[1] وفي نفس السنة تم انعقاد قمة الأمم المتحدة في ستوكهولم تم من خلالها عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة و المشكلات الاقتصادية، و طالبت الدول النامية بأن لها الأولوية في التنمية و تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها وبالتالي ضرورة تضييق الفجوة مابين الدول الغنية و الدول الفقيرة.

3 – سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وفي نفس العام أقرت الجمعية العامة

[1] العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره،ص ص 17، 18.

للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة و الهدف منه تقويم و توجيه أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة و يجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.

4 – سنة 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة و التنمية تقريرا بعنوان مستقبلنا المشترك حيث أظهر التقرير تفصيلا كاملا عن التنمية المستدامة وأكد التقرير أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي.

5 – سنة 1992 انعقدت قمة البرازيل وعرفت بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة وخصص المؤتمر إستراتيجية وتدابير تحد من الضرر البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار، خلال هذه القمة كانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر الذي صدرت عنه وثيقة تحدد المعايير الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات و تحديات القرن الواحد و العشرون.

6 – سنة 1997 اقر في مؤتمر (Kyoto) الذي عقد في اليابان يهدف إلى الحد من انبعاثات الغازات، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة المتجددة و المستدامة.[1]

7 – سنة 2002 انعقاد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج و الاستهلاك وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي و على الموارد الطبيعية.

8 – سنة 2005 أصبح "بروتوكول كيوتو" حيز التنفيذ حول تخفيض الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري.

9 – سنة 2007 خلال الفترة الممتدة بين 03-14 ديسمبر انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بإندونيسيا و تمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري.

10 – سنة 2010 انعقدت قمة المناخ بكوبنهاغن بسبب تأكد جميع الأطراف السياسية أن حالة البيئة في العالم مازالت في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من الاتفاقيات وقد ناقشت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري و كذلك سبل

[1] هاشم علي، مرزوك الشمري و آخرون، **الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة**، دار الأيام، عمان، الأردن، 2016، ص ص 48، 49.

تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها الكلية و الجزئية، ولكن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة و كمية كالتي خرج بها "بروتوكول كيوتو" واكتفى الأعضاء المشاركون بتحديد خطوط عريضة للعمل من أجل محاربة التغيير المناخي و مكافحة الاحتباس الحراري.[1]

11 – سنة 2011 الدورة السابعة عشر لمؤتمر الأطراف، دي ربان: التزمت جميع الحكومات بخطة شاملة من شأنها أن تقترب مع مرور الوقت من بلوغ الهدف النهائي لاتفاقية تغير المناخ ألا وهو تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي بمعدل يمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي مع الحفاظ في نفس الوقت على الحق في التنمية المستدامة.

12 – سنة 2012 الدورة الثامنة عشر لمؤتمر الأطراف، الدوحة، قطر: خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمناخ في عام 2012 عززت الحكومات مكاسبها من حصيلة ثلاثة أعوام من المفاوضات الدولية في مجال تغير المناخ، وفتحت الباب أمام طموح و عمل ضروري أكبر على كل الأصعدة، ومن بين القرارات المتخذة تمكنت الحكومات مما يلي:

- تعزيز تصميمهم و إعداد جدول زمني لاعتماد اتفاقية مناخ عالمية بحلول عام 2015، والتي ستدخل حيز التنفيذ في عام 2020.
- تبسيط المفاوضات مع استكمال العمل بموجب خطة عمل بالي للتركيز على العمل من جديد نحو اتفاقية عام 2015 بموجب مسار تفاوض مفرد ضمن الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز. (ADP).
- التأكيد على الحاجة لزيادة طموحهم فيما يتعلق بخفض الغازات الدفيئة و مساعدة الدول القابلة للتأثر بتغير المناخ على التكيف.
- أطلقت فترة التزام جديدة بموجب "بروتوكول كيوتو" مما يضمن استمرار العمل بالنماذج القانونية و الحسابية الهامة لهذه الاتفاقية مع التشديد على مبدأ قيادة البلدان المتقدمة للعمل الصادر به للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.
- إحراز مزيد من التقدم نحو إنشاء الدعم المالي و التكنولوجي و مؤسسات جديدة لتمكين استثمارات الطاقة النظيفة، و النمو المستدام في البلدان النامية.

[1] عبد الرحمان سيف سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 16، 17.

13 - سنة 2013 الدورة التاسعة عشر لمؤتمر الأطراف، وارسو: تتضمن القرارات الرئيسية التي اعتمدت في هذا المؤتمر قرارات بشأن النهوض بمنهاج "ديربان" و صندوق المناخ الأخضر و التمويل طويل الأجل، و إطار وارسو للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن تدهور الغابات، و آلية وارسو الدولية بشأن الخسارة و الأضرار و القرارات الأخرى.

14 - سنة 2014 الدورة العشرون لمؤتمر الأطراف،ليما: أخذت حكومات العالم الفرصة للقيام بدفعة جماعية أخيرة نحو اتفاقية عالمية جادة في العام 2015.

15 - سنة 2015 باريس: أدت المفاوضات إلى تبني اتفاق باريس في 12 ديسمبر، المنظمة لمقاييس خفض التغير المناخي ابتداء من عام 2020. إن تبني هذا الاتفاق أنهى عمل "منهاج دير بلن" الذي تم تأسيسه خلال الدورة السابعة عشر لمؤتمر الأطراف.[1]

و الجدول التالي يوضح تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وصولا إلى مفهوم التنمية المستدامة التي تهتم بجميع الجوانب.

[1]- http://www.climasouth.eu/ar/node/41 تم الاطلاع عليه يوم : 2019/10/23 على الساعة 13.29

الجدول رقم (1-2): تطور مفهوم التنمية و محتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية/ بصورة تقريبية	محتوى التنمية و درجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
01	التنمية = النمو الاقتصادي	-نهاية الحرب العالمية II -منتصف ستينات القرن العشرين	-اهتمام كبير و رئيس بالجوانب الاقتصادية. -اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية. -إهمال الجوانب البيئية.	-معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى. (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل إنسان)
02	التنمية = النمو الاقتصادي+ التوزيع العادي	-منتصف الستينات -منتصف سبعينات القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. -اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية. -اهتمام ضعيف	-معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب	-الإنسان هدف التنمية/ (تنمية من أجل إنسان) -الإنسان

			بالجوانب البيئية.	الأخرى. (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان
03	التنمية الشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية بنفس المستوى	منتصف السبعينات- منتصف ثمانينيات القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية -اهتمام متوسط بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	-الإنسان هدف التنمية/ (تنمية من أجل إنسان) -الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان -الإنسان صانع التنمية تنمية بواسطة الإنسان
04	التنمية المستدامة= الاهتمام بجميع	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية	معالجة كل جانب من الجوانب	-الإنسان هدف التنمية/

	الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية بنفس المستوى	و حتى وقتنا الحاضر	-اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية -اهتمام كبير بالجوانب البيئية اهتمام كبير بالجوانب الروحية و الثقافية	معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	(تنمية من أجل إنسان) -الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان -الإنسان صانع التنمية تنمية بواسطة الإنسان

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، دار صفاء، عمان، الأردن، 2006، ص 34.

المطلب الثاني: ماهية التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة من التوجهات الحديثة التي أصبحت محطة اهتمام العالم و مختلف الباحثين والمفكرين لما لها من بعد مستقبلي ومصيري لشعوب المعمورة. فقد أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في أغلب الدول الصناعية و النامية و تهتم بها هيئات شعبية و رسمية، فالتنمية المستدامة تعتبر نمط تنموي يتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، و ينظر لذلك على أنه السبيل الوحيد لضمان تحقيق نوعية حياة جيدة للسكان في الحاضر و للأجيال القادمة.[1]

[1] ياسر خضير الحميداوي، **الاتجاهات المعاصرة في التنمية المستدامة**،دار السحاب للنشر و التوزيع،ط1، القاهرة، 2017، ص15.

أولا:مفهوم التنمية المستدامة

أصبح مصطلح التنمية المستدامة يتداول في مختلف الأوساط الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية لذلك فإنه يأخذ مفاهيم مختلفة حسب الوسط الذي يستعمله، ومن هنا يندرج عدد من التعاريف:

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماما عالميا كبيرا بعد ظهور تقرير لجنة بريتلاند و الذي صاغ أول تعريف للتنمية المستدامة على أنها: التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم.[1]

عرفتها اللجنة العالمية للبيئة و التنمية بأنها: التنمية التي تقتضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع و توسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحهم إلى حياة أفضل و نشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع لتحقيقها بشكل معقول.[2]

و عرفت التنمية المستدامة بأنها كل الإجراءات و العمليات المتناسقة و المتجانسة اللازمة لتغيير استغلال الموارد، توجيه الاستثمارات، توجهات التنمية التكنولوجية و التغيرات المؤسسية بما يضمن إشباع الحاجات و الأنشطة الإنسانية الحالية و المحتملة مستقبلا.[3]

وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها: تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية و ضمان مواصلة التنمية الاجتماعية و البيئية و السياسية و الاقتصادية و المؤسسية على أساس المساواة و يتدعم مفهوم الاستدامة أكثر فأكثر حول موضوع تنمية الموارد البشرية.[4]

كما يعرفها Edward barbier بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة و بأقل قدر ممكن من الأضرار و الإساءة إلى البيئة، و يوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا و تداخلا فيما هو اقتصادي و اجتماعي و بيئي.[5]

---

[1] اللجنة العالمية للبيئة و التنمية، (**مستقبلنا المشترك**):ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، عدد 142، أكتوبر 1989.

[2] الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع و التحديات**،مجلة الباحث، العدد16، 2016، ص 300.

[3] Burgemmier beat, principe ecologique et sociaux du marché, économica, France, 2000, p44.

[4] محمد بوحجلة،**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الاحصائية خلال الفترة 2000 –2011**، مجلة الاقتصاد و التنمية، جامعة البليدة2، المجلد6، العدد1، ص75.

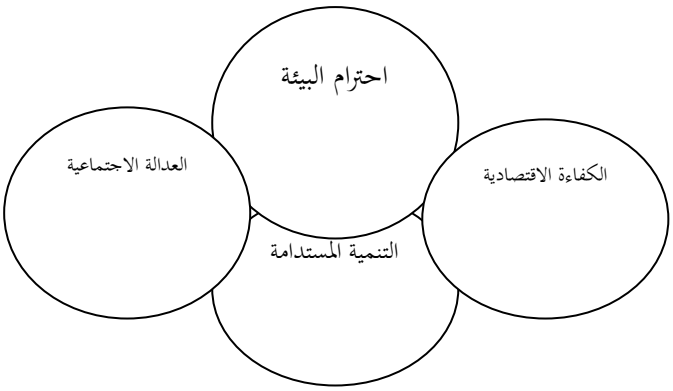
[5] عماري عمار، **إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7 –8 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص05.

كما عرفت كذلك بأنها : التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظر استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي [1].

و يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها هي التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون حرمان الأجيال القادمة من فرصة تلبية احتياجاتهم الخاصة و لهذا يجب أن تعتمد التنمية المستدامة على ثلاث ركائز مكملة: الكفاءة الاقتصادية، احترام البيئة و العدالة الاجتماعية.[2]

و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1– 2): ركائز التنمية المستدامة



المصدر: من إعداد الباحثة

و كتعريف شامل نذكر أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تمكن من إشباع حاجيات الأجيال الحالية و تحقيق رفاهيتهم دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على إشباع حاجياتهم، آخذة بعين الاعتبار تحديات الحفاظ على الأنظمة البيئية و محدودية الموارد الطبيعية القابلة للتجدد.

[1] رقامي محمد، بوشنقير إيمان، "**التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل**"، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة يومي 19-20 نوفمبر 2012، ص439.

[2] Sabine URBAN, Développement durable et Partenarait industriel :ver un modèle statégéque renouvelé, Volume 08 N03 ,2005 ,P178.

ثانيا: المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على سبعة مفاهيم أساسية و هي كالآتي :[1]

المفهوم الأساسي الأول: الاعتماد المتبادل: و هذا يعني أنه ينبغي علينا فهم كيفية وجود علاقات مترابطة بين البيئة و الاقتصاد على جميع المستويات من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي.

المفهوم الأساسي الثاني: المواطنة و الإشراف: المسؤوليات التي يتعين على كل فرد تحملها داخل المجتمع لضمان أن يصبح العالم مكانا أفضل.

المفهوم الأساسي الثالث: احتياجات و حقوق الأجيال القادمة: فهم الاحتياجات الأساسية للمجتمع و الآثار المترتبة على الإجراءات المتخذة اليوم لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.

المفهوم الأساسي الرابع: التنوع: احترام و تقدير الاختلافات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية.

المفهوم الأساسي الخامس: جودة الحياة: الاعتراف بأن تحقيق المساواة و العدالة على مستوى العالم عناصر أساسية للاستدامة و هي أيضا احتياجات أساسية يجب تلبيتها في جميع أنحاء العالم.

المفهوم الأساسي السادس: عدم اليقين و الاحتياطات: يجب الاعتراف بالمناهج المختلفة لتحقيق الاستدامة و التغيير المستمر للأوضاع و الاعتراف بأساليب التعلم المستدامة و المرنة.

المفهوم الأساسي السابع: التغير المستدام: فهم أن الموارد محدودة و هو ما قد يؤدي إلى التأثير السلبي على أساليب حياة البشر.

المطلب الثالث:مستويات التنمية المستدامة

تنقسم مستويات التنمية المستدامة إلى مستويين رئيسيين هما:[2]

1 - **الاستدامة القوية:** تكون استدامة التنمية قوية عندما يقع مجال النشاطات الاقتصادية ضمن مجال النشاطات الإنسانية و التي بدورها تمتد لتقع في الدائرة الايكولوجية (البيئية) و بالتالي فإن تلك النشاطات الاقتصادية ستنمو بشكل متضائل و لن يستمر نموها على المدى البعيد إذا ما تم الإضرار بشكل كبير بالطبيعة التي تمدها بالموارد المادية و الطاقوية.

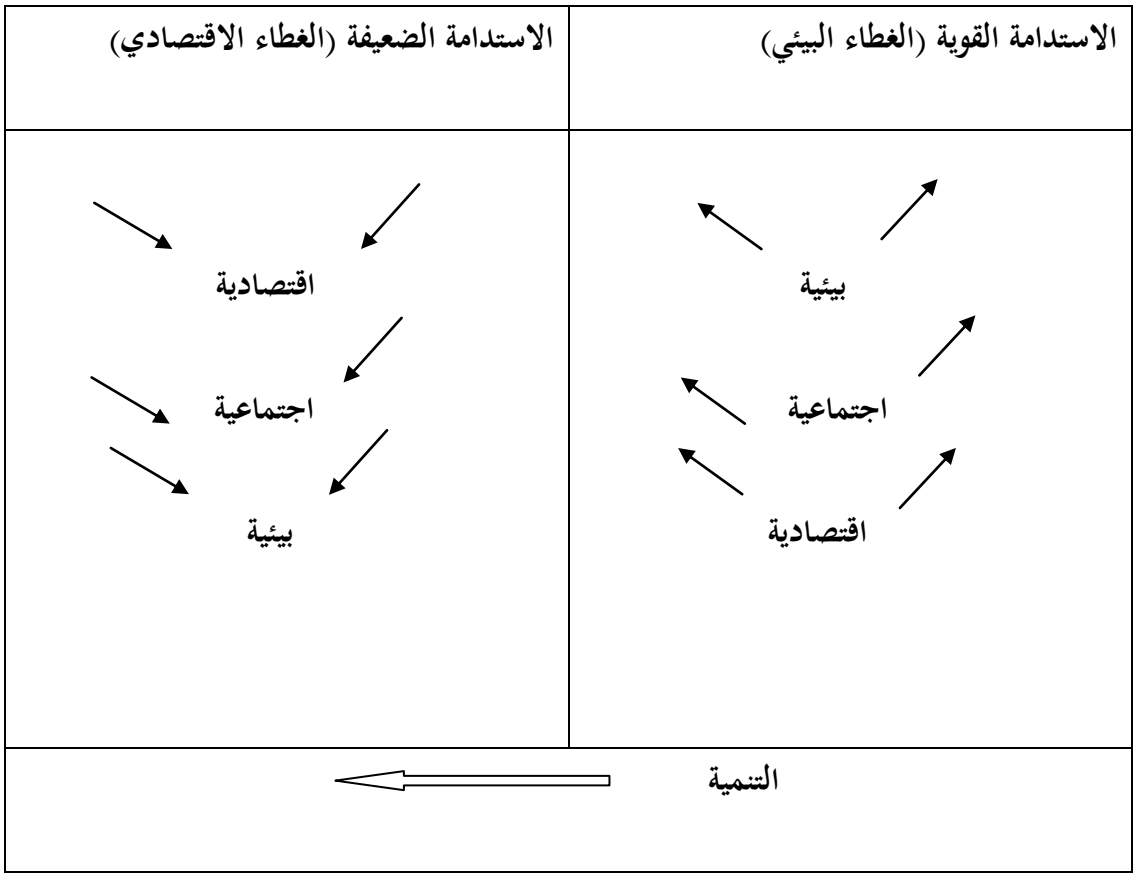
[1] فاطمة مبارك،**التنمية المستدامة: أصلها و نشأتها**، مجلة بيئة المدن الالكترونية، المركز البيئي للبلدان العربية، (Dubai Municipality)، العدد 13، يناير2016 ،ص15.

[2] خالد حامد، **التنمية المستدامة**، دار قرطبة للنشر و التوزيع، الجزائر، ط1، 2014، ص ص 103 ،104.

فالاستدامة القوية تتمثل في الحفاظ على المكونات المختلفة لرأس المال في مستواه الأصلي كل على حدى ، فهي تفرض فكرة الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال (بشري،طبيعي،مالي،تكنولوجي....) و وفقا لهذا الافتراض فإن مكونات رأس المال المختلفة تعد مكملة لبعضها البعض و ليست بدائل، فعلى سبيل المثال فإن حصيلة بيع البترول لابد و أن تستثمر في مجالات الطاقة الأخرى و تطويرها للحصول على إنتاج مستديم من الطاقة.

2 - **الاستدامة الضعيفة:** على عكس سابقتها تكون الاستدامة ضعيفة عندما يقع التوسع على حساب الموارد البيئية أي وقوع العقل الايكولوجي و مجال النشاطات الإنسانية ضمن الدائرة النشاطات الاقتصادية و بالتالي فإن هذه الأخيرة ستنمو بشكل متسارع على المدى البعيد. بالإضافة إلى ذلك، تفترض الاستدامة الضعيفة للتنمية درجة من الإحلال بين مختلف عناصر رأس المال، فهي مبنية على فكرة بسيطة تقوم على أن رأس المال الطبيعي يمكن استبداله مع مرور الزمن برأس المال التكنولوجي أو المالي على اعتبار أن أنماط رأس المال (الطبيعي،الاجتماعي،البشري،المالي،التكنولوجي) تعد بدائل لبعضها البعض على الأقل بالنسبة لمستويات الأنشطة الاقتصادية الحالية و الموارد المتاحة.

الشكل رقم (2-2): مستويات التنمية المستدامة



Source: Madadi Abdelkader ,Abdellah el Hirtsi Hamid, **Les nouveaux fondements philosophiques et idéologiques du discours sur le développement et la durabilité**, 3ème colloque interational sur : La protection de l'environnement et lutte contre la pauvreté dans les pays en voie de développement, Institut des sciences économiques et des sciences de gestion, centre universitaire de Khmis Meliana, Algérie, le 03 et 04 mai 2010, p p : 03-04.

في جانب الاستدامة القوية يوضح الشكل أن إمكانية التوسع نحو الخارج في التنمية الاقتصادية ة الاجتماعية يجب أن يتم في إطار الحدود البيئية، لهذا فالاستدامة القوية ترفض فكرة إحلال بين مختلف أشكال رأس المال البشري، المالي، التكنولوجي... و تدعم ضرورة بقاء على الأقل جزء من مخزون رأس المال الطبيعي ثابتا.

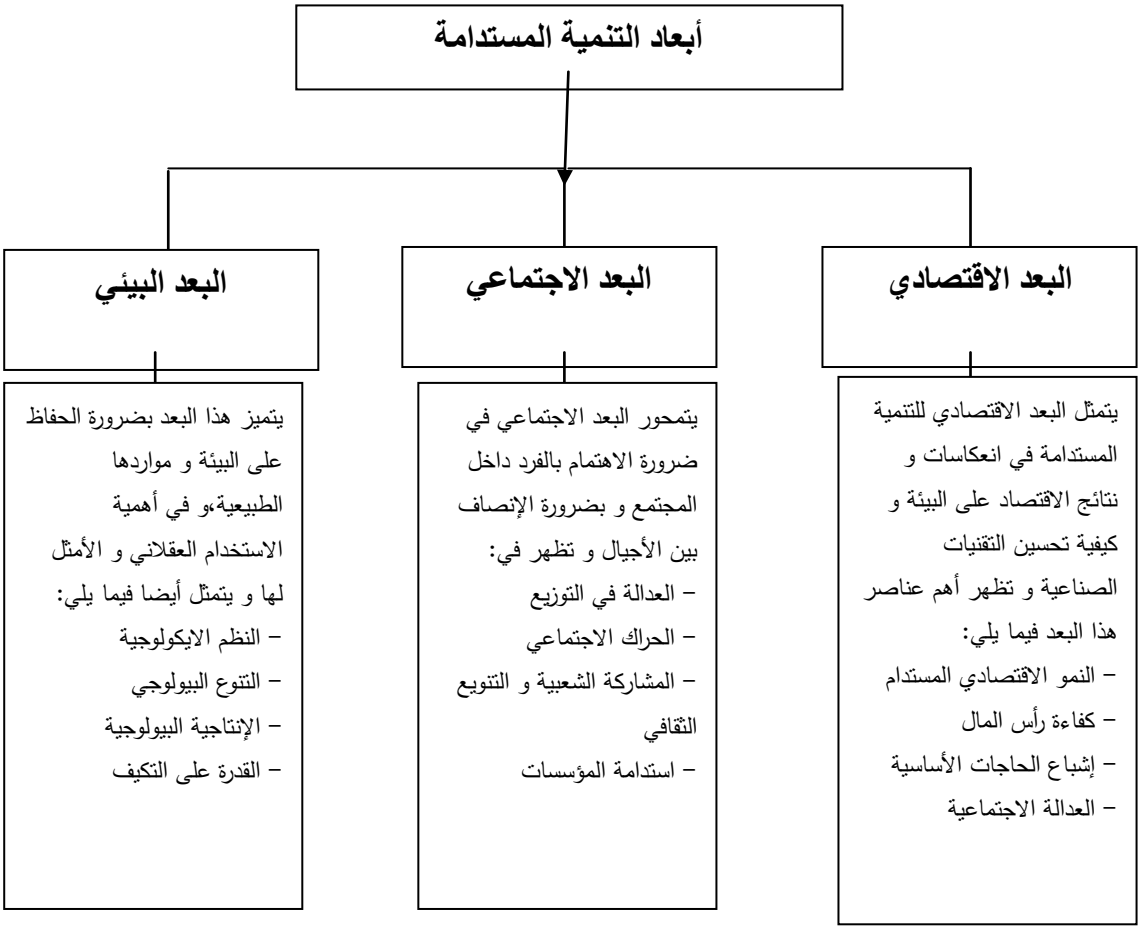
أما الاستدامة الضعيفة تفترض درجة من الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال، بحيث يكون مخزون رأس المال الشامل ثابتا استنادا إلى قاعدة **sollow** التي تقر أن "رأس المال الطبيعي القابل للفناء يمكن استبداله كليا بمرور الزمن برأس المال التكنولوجي أو المالي".

أما في جانب الاستدامة الضعيفة فالشكل يوضح كيف يمكن التوسع على حساب رصيد الموارد البيئية شريطة بقاء رصيد رأس المال الشامل ثابتا من خلال عمليات التنمية نحو الداخل.

المطلب الرابع:أبعاد التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والترشيد للموارد، الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية و الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-2): أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: مطانيوس مخول، غانم عدنان ، **نظم الإدارة البيئية و دورها في التنمية الاقتصادية،** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد02 ، 2009، ص 39،بتصرف.

تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد مهمة: اقتصادي، اجتماعي و بيئي.

و هناك من يرى بأن للتنمية المستدامة بعد مهم جدا و هو البعد التكنولوجي و الذي يعني التحول إلى تكنولوجيات أنظف و أكفأ،و تكون قريبة قدر المستطاع من انبعاثات الصفر أو العمليات المغلقة و تقلل من استهلاك الطاقة و غيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد و ترفع كفاءتها أو تحد من استخدام الوقود الأحفوري غير المتجدد(بترول و فحم) و تسرع في استحداث موارد الطاقة المتجددة. [1]

[1] دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط، 2005، ص 04.

نستنتج مما سبق بان هناك فرق بين التنمية المستدامة و التنمية غير المستدامة و يظهر جليا هذا الفرق كما في الجدول التالي:

جدول رقم(2-2): الفرق بين التنمية العادية و التنمية المستدامة

البيان	التنمية العادية	التنمية المستدامة
هدفها	هدفها توظيف جميع موارد المجتمع المادية، الطبيعية و البشرية من اجل زيادة الدخل و تحسين الحالة الاقتصادية و تحسين الرفاهية الاجتماعية بالاستهلاك	تلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تامين حاجاتهم
الأبعاد الاقتصادية و التكنولوجية	-في المقام الأول زيادة التنمية الاقتصادية. -استخدام التكنولوجية الأولية لزيادة الإنتاج	-تغيير أنماط الاستهلاك بتخفيض مستوى استهلاك الطاقة و تحسين كفاءتها و الحد من التفاوت في الدخل -استخدام تكنولوجيا متطورة أنظف و أكفأ في استهلاك الطاقة و تقليل الانبعاثات.
الأبعاد البيئية	غير موجودة	حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية و معدلات الاستهلاك المرتفعة في استخدام المحفزات و المعجلات للأنشطة الاقتصادية الأولية.
ركائزها	الموارد الطبيعية المتاحة ،المنشات الاقتصادية ،أدوات الإنتاج ،رؤوس الأموال ،الأسواق ،الطاقة و المواد الخام	وحدة المصير، الاستدامة الديمقراطية، المشاركة الشعبية، القيم، العدالة و المساواة، ترشيد السكان.

المصدر: **دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط** ، مجلة دورية ، ط1، مكتبة فهد الوطنية، السعودية، 2005 ،ص 04.

المبحث الثاني: المضامين المختلفة للتنمية المستدامة

تتناول الكثير من الأدبيات مفهوم التنمية المستدامة على اعتباره مصطلحا اقتصاديا بحتا، و في واقع الأمر فإن مصطلح التنمية المستدامة قد تجاوز ذلك الحصر التاريخي ليصبح مرادفا لكل مناحي النشاط الإنساني الذي يهدف إلى ترقية حياة الإنسان و تحقيق الرفاهية الدائمة و المستمرة للأجيال القادمة ، فمهما كانت طبيعة العمل الإنساني فهو يدخل في موضوع التنمية المستدامة بمجرد أنه يتبنى أحد أو بعض أهدافها السبعة عشر و التي تبنتها الأمم المتحدة في خطتها (2015-2030).

المطلب الأول: متطلبات و أهداف التنمية المستدامة

لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر عدة متطلبات للوصول إلى الأهداف المنوطة بها نذكرها كالتالي:

أولا: متطلبات التنمية المستدامة

يمكن إدراج المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يأتي: [1]

- **الاقتصاد في استهلاك الثروات و الموارد الطبيعية:** حصر الثروة الطبيعية و الموارد المتاحة في الوقت الحاضر و تقدير ما يكفي من الموارد للأجيال المستقبلية.
- **سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك:** التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة و المستقبلية و أولوياتها.
- **العناية بالتنمية البشرية في المجتمع:** العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية و توفير المعلومات و سبل التعلم و تشجيع الابتكار.
- **التنمية الاقتصادية الرشيدة:** تبني برامج اقتصادية رشيدة مبنية على المعرفة.
- **الحفاظ على البيئة و الاهتمام بالبيئة الخاصة و العامة:** و صيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة مع العلم بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة بالشكل الإيجابي.
- **الشراكة في العلاقات الخارجية و الداخلية:** توطيد علاقات التعاون و الشراكة في المعلومات داخل المنطقة و التبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المتشابهة.

[1] هاشم مرزوك، علي الشمري و آخرون، **الاقتصاد الأخضر: مسار جديد في التنمية المستدامة**، ط1، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 51.

و لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق و الانسجام بين الأنظمة التالية:[1]

- نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار
- نظام اقتصادي: يمكن من تحقيق الفائض و يعتمد على الذات
- نظام اجتماعي: ينسجم مع المخططات التنموية و أساليب تنفيذها
- نظام إنتاجي: يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع
- نظام تكنولوجي: يمكن من البحث و إيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات
- نظام دولي: يعزز التعاون و تبادل الخبرات في مشروع التنمية
- نظام إداري: مرن يمتلك القدرة على التصحيح الذاتي
- نظام ثقافي: يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة، و التنمية المستدامة خاصة.

[1] أسيا قاسيمي، "**التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**"، الملتقى الدولي الثاني حول السياسات و التجارب التنموية بالمجال العربي و المتوسطي، التحديات،التوجهات،الآفاق، الجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية و الاجتماعية و الاقتصادية، باجة، تونس، 26 -27أفريل 2012، ص ص 7 ،8.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة

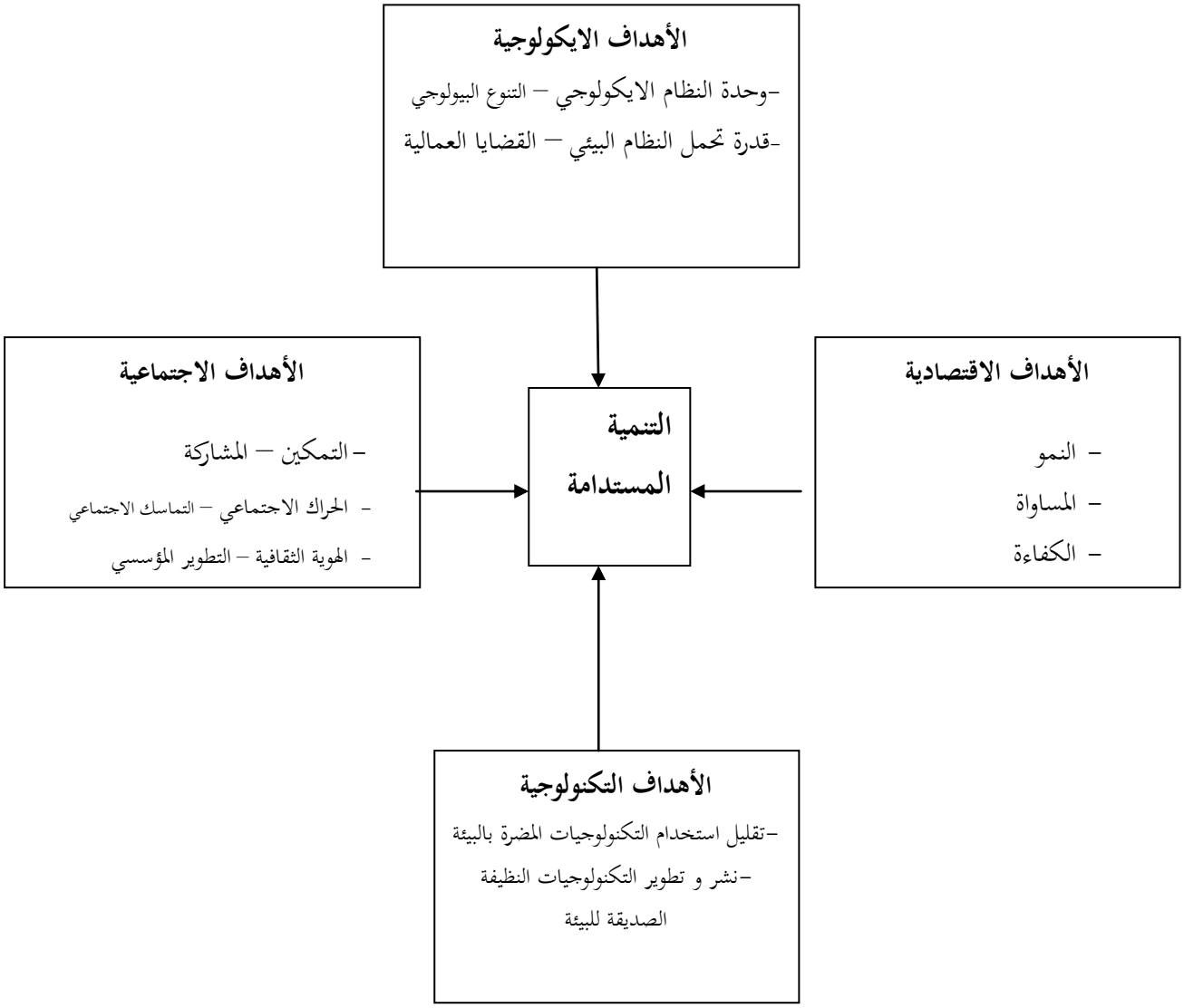
جدول رقم (3–2): التنمية المستدامة: الأهداف الأساسية من تحقيقها

الهدف	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية و الصناعية و الحضرية و الريفية	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي و الزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليم والتصدير	تحسين الإنتاجية و أرباح الزراعة الصغيرة و ضمان الأمن الغذائي المنزلي	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي و الغابات و المياه و الحياة البرية والأسماك وموارد المياه
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية و الوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية و الأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة
المأوى و الخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة	ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي و الغابات و الطاقة و الموارد المدنية
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية، المواصلات والاستعمال المنزلي	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري عادي النطاق المحلي و الإقليمي والعالمي و التوسع في تنمية استعمال الغابات و البدائل

			المتجددة الأخرى
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة و البرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية

المصدر: التقرير النهائي لقمة الأرض بجوهانسبورغ عن التنمية المستدامة (26 أوت- 04سبتمبر2002)

الشكل رقم(4-2): الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة



المصدر: دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة** ، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستشارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 72.

المطلب الثاني: مقومات و مؤشرات التنمية المستدامة

تختلف مؤشرات قياس التقدم في تحقيق التنمية المستدامة باختلاف الهيأة المعدة لها، ويرجع ذلك إلى المتغيرات المأخوذة في الاعتبار، والغرض من المؤشر وحتى وجهات النظر حول مفهوم التنمية المستدامة في حد ذاته،ونظراً لتعددها فسنركز على بعض المؤشرات القطاعية للتنمية المستدامة والمؤشرات الأساسية المجمعة.

أولا: مقومات التنمية المستدامة

إن أطراف العلاقات التفاعلية بين البيئة و نشاطات الإنسان المتعددة الجوانب أمر ضروري حتى نتمكن من صياغة إستراتيجية تنموية ملائمة لا تدمر البيئة و إنما تحافظ عليها، هذه الأطراف تمثل المقومات الأساسية للتنمية المستدامة و هي:[1]

- **الإنسان:** فهو محور العملية التنموية، و لذلك يجب أن تأخذ كل إستراتيجية تنموية بعين الاعتبار كل الجوانب المرتبطة بالإنسان من حيث تضمنها للأهداف الأولية المتمثلة في محاربة الفقر، تأمين الحياة البشرية، تحسين نوعية الحياة بما يكفل تحسين أوضاع المرأة، تأمين الحاجات الأساسية مثل الغذاء و المأوى و الخدمات الأساسية مثل: التعليم و صحة الأسرة، توفير فرص العمل و الرعاية البيئية.
- **الطبيعة:** وهي عبارة عن المحيط الحيوي الذي يعتبر خزان الموارد المتجددة وغير المتجددة بحيث ينبغي الحفاظ على هذا المحيط الحيوي لضمان استدامة التنمية باعتبار أن مضمونها الرئيسي هو الترشيد و القصد في توظيف الموارد المتاحة مهما كانت طبيعتها.
- **التكنولوجيا:** من المعروف أن التكنولوجيا ساهمت كثيرا في إيجاد الحلول للعديد من المشاكل المرتبطة بحياة الإنسان في كافة المجالات، و لكن الملاحظ أيضا أن مختلف المشاكل التي أصبحت تهدد حياة الإنسان هي أصلا ناتجة عن مختلف التفاعلات القائمة بينه و الطبيعة و التكنولوجيا.

و لمعالجة مختلف المشاكل البيئية لابد من إصلاح العلاقات التفاعلية بين المكونات الثلاث من خلال توفير إطار مناسب يجمع كل المتغيرات بما فيه الطرق و الأساليب التكنولوجية و المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية إلى جانب القوانين و التشريعات و الإجراءات الإدارية التي تصب كلها في تحقيق استدامة التنمية.

[1] علام عثمان، **تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نمو**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03 ، الجزائر، 2014 ص ص94 ،96.

ثانيا:مؤشرات التنمية المستدامة

جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات تمثل التنمية المستدامة على أكمل وجه و أدق تعبير منذ أوائل تسعينات القرن المنصرم وكان أبرز تلك المحاولات هي المؤشرات التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة، إذ اقترحت 59 مؤشرا يتم تصنيفها إلى أربعة جوانب رئيسية: اجتماعية، اقتصادية،بيئية، مؤسسية.[1]

الجدول رقم (4-2): مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 1996

– فصول جدول أعمال القرن 21–

المؤشرات الاجتماعية	
الفصل03	محاربة الفقر
الفصل05	الدينامية الديمغرافية والاستدامة
الفصل36	دعم التعليم والوعي العام والتدريب
الفصل06	الحماية والارتقاء بالعناية الصحية
الفصل39	الصكوك والآليات القانونية الدولية
الفصل40	الإعلام من اجل اتخاذ القرار
الفصل09	حماية الغلاف الجوي
الفصل21	الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة
الفصل19	الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيماوية السامة

[1] عدنان داود محمد العذاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية** دار غيداء للنشر و التوزيع،عمان، 2015، ص 51.

الفصل20	الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة
الفصل22	الإدارة المضمونة والسليمة بيئيا للنفايات المشعة
المؤشرات المؤسسية	
الفصل08	إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار
الفصل35	العلم في خدمة التنمية
الفصل07	دمج نموذج قابل للاستمرار للمستوطنات البشرية
المؤشرات الاقتصادية	
الفصل02	التعاون الدولي الهادف إلى تعجيل التنمية المستدامة
الفصل04	تغيير أنماط الاستهلاك
الفصل33	الموارد والآليات المالية
الفصل34	نقل التقنيات السليمة بيئيا والتعاون
المؤشرات البيئية	
الفصل18	حماية مصادر المياه العذبة ونوعيتها
الفصل17	حماية المحيطات وجميع البحار

الفصل10	النهج المتكامل لتخطيط الأراضي وإدارتها
الفصل12	إدارة الأنظمة الايكولوجية الهشة: محاربة التصحر
الفصل13	إدارة الأنظمة الايكولوجية الهشة: الاستغلال المستدام للجبال
الفصل 14	دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة
الفصل11	محاربة إزالة الغابات
الفصل15	المحافظة على التنوع البيولوجي
الفصل16	الإدارة السليمة بيئيا للبيوتكنولوجيا

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، " **توضيح واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة**" ، المركز الإنمائي الإقليمي لشمال إفريقيا، الاجتماع 16 للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة، المغرب، 2001، ص ص 19 ،23..

وتستجيب هذه المؤشرات أيضا للمبادئ المعلن عنها في الفصول المختلفة للمذكرة 21 وهي الوثيقة التي خرج بها مؤتمر مدينة "ريو" والتي تحدد الأهداف المنشودة لتصبح التنمية المستدامة حقيقة في القرن 21.

حسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (5-2) :مؤشرات التنمية المستدامة وفق لجنة التنمية

البيان	مؤشرات القوى المحركة	مؤشرات الحالة	مؤشرات الجواب
الاجتماعي			
- إنعاش التربية - تحسين الجمهور - التكوين	- نسبة تغير المتمدرسين - نسبة التسجيلات في الابتدائي (الخام والصافي). - نسبة التسجيل في الثانوي (الخام والصافي). - نسبة محو الأمية لدى الكبار.	- وصول الأطفال الدرجة الخامسة من الابتدائي. - معدل التمدرس. - اختلاف نسبة التسجيل المدرسي بين البنين والبنات. - عدد النساء من بين 100 رجل في مواقع عمالة مكثفة	حصة الناتج الداخلي الخام في التربية
الاقتصادي			
المصدر والميكانيزمات المالية	- التحويل الصافي للمصادر. - مجموع الإعانات العمومية للتنمية الممنوحة أو المحصل عليها. (نسبة مئوية من الناتج الوطني الخام)	- ديون - خدمة الديون/صادرات	- النفقات العمومية من أجل حماية البيئة. - قيمة تمويل جديد أو إضافة من اجل التنمية المستدامة.
البيئة			
حماية مصادر المياه العذبة ونوعيتها	- التخفيض السنوي لمخزون المياه السطحية والجوفية. - استهلاك كل ساكن للمياه	- مخزون المياه الجوفية. - الحاجة البيوكيميائية إلى الأكسجين في السواقي.	- تغطية معالجة المياه القذرة. - كثافة الشبكات المائية.
المؤسسات			
المعلومات من أجل اتخاذ القرار		أهم الخطوط الهاتفية نسبة إلى 100 ساكن. - الحصول على المعلومات.	برامج الإحصائيات الوطنية حول البيئة

المصدر: تقرير التنمية البشرية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، 2000.

المطلب الثالث:تطلعات التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال محتوياتها إلى تحقيق مجموعة من التطلعات التي استندت إلى ما تم تحقيقه من نجاحات للتنمية الإنمائية للألفية و التي كان يتطلع الوصول إليها سنة 2015.

أولا: أهداف التنمية التي تم العمل للوصول إليها سنة 2015

افتتح القرن العشرون بإعلان لم يسبق له مثيل في التضامن و التصميم لتحقيق التنمية المستدامة، فإعلان الأمم المتحدة لأهداف الألفية ألزم البلدان الغنية و الفقيرة ببذل كل ما تستطيعه لاستئصال الفقر و تعزيز مبادئ الكرامة و المساواة الإنسانية و تحقيق السلام و الديمقراطية و الاستدامة البيئية، ووعد قادة العالم بالعمل على تحقيق الأهداف الملموسة للدفع بالتنمية و تخفيض الفقر بحلول سنة 2010 أو قبل ذلك و في دعوة إلى الشراكة بين البلدان الفقيرة و الغنية، وقد حدد تقريرين عن التنمية في العالم لسنة 2004 الصادر عن البنك العالمي خطة العمل للوصول إلى تحقيق الأهداف المرتقب الوصول إليها، و تلزم هذه الأهداف التي صادقت عليها جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة ببذل المزيد من الجهد في البدء بمعالجة المداخيل غير الكافية، و عدم المساواة بين الجنسين و التدهور البيئي و الافتقار إلى التعليم والرعاية الصحية و المياه النظيفة. و تتضمن أيضا إجراءات تقوم بها البلدان الغنية لتخفيض الديون و زيادة المساعدات للبلدان الفقيرة و التبادل التجاري معها و نقل التقنيات إليها.[1]

و فيما يلي أهداف التنمية للألفية التي تم العمل عليها من سنة 1990 إلى غاية 2015:[2]

1 – **القضاء على الفقر المدقع و الجوع:** العمل على تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم.

2 – **تحقيق التعليم الابتدائي الشامل:** ضمان إتمام الأولاد و البنات على السواء مرحلة الدراسة الابتدائية بحلول سنة 2015.

3 – **تشجيع المساواة بين الجنسين:** إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي و في جميع مستويات التعليم خلال فترة لا تتجاوز العام 2015.

[1] خبابه عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2009، ص ص 342،341.
[2] المرجع ذاته، ص ص 343، 344.

4 – تخفيض نسبة وفيات الأطفال: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة الثلثين بين 1995 و 2015.

5 – تحسين صحة الأمهات: بين عامي 1995 و 2015 تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع.

6 – مكافحة فيروس و مرض الإيدز،الملاريا و الأمراض الأخرى: بحلول عام 2015 خطط لوقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة.

7 – ضمان استمرارية البيئة: دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد و برامجه و مؤسساته و المحافظة على الموارد البيئية.

8 – إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية: من خلال العمل على زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية و زيادة فرص الوصول إلى الأسواق.

و بحلول سنة 2015 حققت الخطة بعضا مما كان متطلع إليه، فخلال أقل من عقدين قصيرين انخفض عدد الأشخاص الذين كانوا يعيشون في فقر مدقع بأكثر من النصف من 1.9 مليار نسمة عام 1990 إلى 836 مليونا في عام 2015. وتم تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المدارس الابتدائية في معظم البلدان و حققت المرأة مكاسب في التمثيل البرلماني على مدى العشرين سنة الماضية فيما يقرب 90% من البلدان ال 174 التي تتوفر عنها بيانات، بيد أن التقدم كان متفاوتا عبر المناطق و البلدان و لا تزال هناك ثغرات كبيرة و قد تم التخلي عن الملايين من الناس و خاصة الأكثر فقرا و الأقل حظا بسبب نوع الجنس أو السن أو الإعاقة أو العرق أو الموقع الجغرافي، و علاوة على ذلك يؤثر تغير المناخ حاليا في كل بلد و قارة و يتضرر الأكثر فقرا و ضعفا أكثر من غيرهم.

ثانيا: تطلعات التنمية المستدامة الجاري العمل للوصول إليها سنة 2030: [1]

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في جميع أنحاء العالم.
- القضاء على الجوع و ضمان الأمن الغذائي و تحسين التغذية و تعزيز الزراعة المستدامة.
- تمكين الجميع من العيش في صحة جيدة و تعزيز رفاهية الجميع في كل الأعمار .
- ضمان حصول الجميع على التعليم الجيد على قدم المساواة و تعزيز فرص التعلم مدى الحياة.
- تحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين جميع النساء و الفتيات.
- ضمان حصول الجميع على المياه و خدمات الصرف الصحي و ضمان تسيير مستدام للموارد المائية.
- ضمان حصول الجميع على خدمات طاقة موثوقة و مستدامة و حديثة بتكلفة معقولة.
- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام و المشترك و العمالة الكاملة و المنتجة و توفير عمل لائق للجميع.
- بناء بنى تحتية قادرة على الصمود و تعزيز التصنيع المستدام التي تعود بالفائدة على الجميع و تشجع الابتكار.
- الحد من أوجه عدم المساواة في البلدان و فيما بينها.
- ضمان أن تكون المدن و المستوطنات البشرية مفتوحة للجميع و آمنة و قادرة على الصمود و مستدامة.
- وضع أنماط استهلاك و إنتاج مستدام.
- اتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة تغير المناخ و آثاره.
- استغلال المحيطات و البحار و الموارد البحرية على نحو مستدام و الحفاظ عليها .
- حماية النظم الايكولوجية البرية و ضمان استغلالها على نحو مستدام، التسيير المستدام للغابات، مكافحة التصحر ووضع حد لاستنزاف التنوع البيولوجي.

[1] -Rapport sur les objectifs de développement durable , Nation United , 2016 , p 1-9 , consulté le 30/11/2019 https://unstats.un.org/sdgs/report/2016/The%20Sustainable%20Development%20Goals%20Report%202016_French.pdf

- تعزيز إقامة مجتمعات سلمية و شاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة و ضمان إمكانية وصول ة الجميع إلى العدالة، و إنشاء مؤسسات فعالة على جميع المستويات مسئولة و مفتوحة أمام الجميع.
- دعم وسائل تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة و تنشيطها.

المطلب الرابع: الصعوبات التي تواجهها التنمية المستدامة

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان " **ريو**" في مجال العمل البيئي المستمر و مسيرة التنمية المستدامة في الدول فإن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من هذه الدول في تبني خطط و برامج التنمية المستدامة كان أهمها ما يلي: [1]

1 – الصعوبات السياسية:

- ظاهرة عدم الاستقرار السياسي و غياب الأمن و السلام خاصة في منطقة الشرق الأوسط.
- حداثة تجربة المجتمع المدني و عدم تمكنه من المشاركة في مشروعات التنمية المستدامة.
- عدم وجود انفتاح سياسي و مشاركة سياسية و انعدام الديمقراطية و انفصال الأنظمة عن المجتمع.
- تصادم حقوق دول الجنوب بمصالح دول الشمال.

2 – الصعوبات الاقتصادية و البشرية:

- تدني وضعية البنية التحتية و الديون الضخمة تعيق مسار التنمية و الافتقار إلى الموارد المالية اللازمة لتنفيذ جدول القرن 21، وعدم التزام دول الشمال بمساعدة دول الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة.
- تفشي ظاهرة الفقر و عدم استقرار السكان في مناطقهم أي النزوح الريفي.
- عدم وجود تناسق و ملائمة بين التجارب و التقنيات المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

[1] صائب عبد الله طويل، **التنمية المستدامة و مجالاتها**، دار أمجد للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2016، ص ص 83 ،85.

- مشكلات التنظيم السكاني بالمقارنة مع الموارد الطبيعية المتوفرة و ما يسببه من مشاكل في توفير الأمن الغذائي و السكنات، حيث أن سدس سكان العالم لا يملكون سكنا و خمسهم يعانون من سوء التغذية.

3 – الصعوبات التقنية:

- هجرة الأدمغة و سوء استغلال الكفاءات العلمية.
- نقص الكفاءات و ضعف ميزانيات البحث العلمي و التقني.

4 – الصعوبات البيئية:

- بقاء أنماط غير مستدامة للاستهلاك و الإنتاج و استمرار تعرض النظام البيئي للخطر.
- تتمثل في حالة البيئة المتدهورة التي تضرها المشروعات التنموية بسبب استخدام المحروقات مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض و بالتالي ارتفاع مستوى البحار و اضطراب نظام الأمطار التي قد تحدث فيضانات و ثقب في طبقة الأوزون الذي يؤدي إلى تفشي الأمراض بسبب الأشعة البنفسجية مما يدفع بأموال ضخمة لمعالجتها بالإضافة إلى الأمطار الحمضية و تلوث الهواء و الأشعة النووية و كل هذا يدمر الطبيعة لذلك لابد من سياسة رشيدة و دقيقة لتحقيق التنمية أي اقتصاد+ بيئة.

المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة

تناولت العديد من الأبحاث و الدراسات الأكاديمية علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة و أثارت من خلالها رؤية مفادها اتجاه المفهومان لحقيقة واحدة هي التفكير في حماية المجتمع و البيئة و الإنسان، و حث المؤسسات على تحمل مسؤوليتها و نتائج أعمالها و المشاركة في تنمية اجتماعية بيئية تضمن حقوق الأجيال القادمة.

المطلب الأول: المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة مفهومان لحقيقة واحدة

تعد المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة مفهومان مترابطان إذ نلاحظ أن نفس العناصر تقريبا التي تشملها المسؤولية الاجتماعية نجدها مطروحة في المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة، فالمفهومان متكاملان وكلاهما يخدم الآخر.

فالتنمية المستدامة تعرف بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها... إنها عملية تغيير، حيث يجري استغلال الموارد و توجيه الاستثمارات و تكييف التنمية التقنية و التطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانات الحاضرة و المستقبلية في تلبية احتياجات البشر و تطلعاتهم.[1] و تتألف في مضمونها من العنصر الاقتصادي الذي يهتم بالاستغلال الأمثل للموارد دون إجحاف في حق الأجيال القادمة، العنصر الاجتماعي الذي يتناول تلك العلاقة بين الطبيعة و رفاه الإنسان و احترام حقوقه،[2] إضافة إلى العنصر البيئي الذي يصب في المحافظة على الموارد المادية و البيولوجية و على النظم الايكولوجية و النهوض بها.[3]

لقد تغير توجه المؤسسات في الآونة الأخيرة من التوجه لتحقيق الربح إلى التوجه نحو التحلي بالمسؤولية الاجتماعية ، لذلك انتهجت هذه المؤسسات تصرفات مجتمعية من خلال وضع مواثيق لأخلاقيات الأعمال و مواثيق بيئية و اجتماعية ، فبالإضافة إلى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير أخرى و التي منها حماية البيئة و العدالة الاجتماعية، و من هذا المنطلق فإن أي مؤسسة تسعى إلى إدماج التنمية المستدامة في إدارتها مع المجتمع الذي تنشط في وسطه أن تأخذ مزيدا من الخطوات بصفة طوعية من أجل تحسين نوعية حياة المجتمع المحلي و الكلي.

---

[1] محمد السبيعي،"**إشكالية التنمية المستدامة في بروتوكول كيوتو**"،**مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية** ، المجلد التاسع، العدد 2، جوان 2007، ص 11.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي و آخرون، **مقدمة في اقتصاديات البيئة**، دار المناهج، عمان، 2010، ص80.

[3] مجلس التخطيط، **الدليل الإرشادي لمؤشرات التنمية المستدامة**، الشركة الحديثة للطباعة، الدوحة، 2006، ص 7.

إن العمل في محيط مضطرب اجتماعيا يعتبر تهديدا لعمل المؤسسة و تواجدها، في حين أن النسيج الاجتماعي المتماسك يحسن من أدائها و يفيد المجتمع و البيئة. كما أن العائد على الاستثمار بالنسبة للمؤسسة المسئولة هو إثراء و تحسين لنوعية الموارد الموجودة في المحيط و التي قد تحتاج إليها المؤسسة و لأجل ذلك كله من المهم أن تعبر عن التزامها تجاه المجتمع من خلال توفير مناصب الشغل، تكوين العاملين، تحسين الخدمة للزبائن، الاندماج في الخدمات التطوعية و حملات التوعية، احترام حقوق الإنسان و حماية البيئة. و هذه نفسها هي المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة.[1]

و بشكل عملي فإن المؤسسة التي تود أن تمارس مسؤوليتها الاجتماعية و تساهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها مراعاة ما يلي: [2]

- احترام البيئة و تحقيق نظم الأمان في الإنتاج و المنتجات.
- إثراء الحوار الاجتماعي و تحسين ظروف العمل.
- احترام حقوق الإنسان.
- محاربة الفساد و الرشوة و تبييض الأموال.
- الالتزام و تحمل المسؤولية تجاه المجتمع المحلي و المساهمة في التنمية المحلية.
- الحوار مع أصحاب المصالح و استشارتهم.
- الانضمام للمعايير الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة.

نلاحظ أن نفس العناصر تقريبا التي تشملها المسؤولية الاجتماعية نراها مطروحة في المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة فالمفهومان متكاملان و كلاهما يخدم الآخر.

ولقد سعت العديد من المؤسسات متعددة الجنسيات لتجسيد مسؤولياتها الاجتماعية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. ونذكر فيما يلي بعضا من الأمثلة عن ذلك:

---

[1] وهيبة مقدم، **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية–دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري**، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر،2014، ص 113.

[2] مصطفى قاسم،**إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2007،ص37.

- تقوم مؤسسة (shell) للنفط ذات الأصول البريطانية الهولندية بالتعاون مع مؤسستين من أكبر المؤسسات غير الحكومية هما: مؤسسة (Greenpeace)و مؤسسة حقوق الإنسان (Human rights) حيث تأخذ بمشورتهما عند اتخاذ قراراتها عندما يتعلق الأمر بسياستها.
- أقامت مؤسسة (Lafarge) الفرنسية المتخصصة في موارد البناء شراكة عالمية مع المؤسسة العالمية لحماية البيئة، وهو أول اتفاق شراكة في إطار برنامج (Conservation Partner) الذي تقوم به المؤسسة العالمية لحماية البيئة.
- قامت مؤسسة (Novo Nordisk) الدانمركية للموارد الصيدلانية بالانضمام للكثير من الاتفاقات العالمية التي تعنى بالتنمية المستدامة و حماية البيئة مثل اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي.

ومن القيود التي تحد من المساهمة الفعالة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في التنمية نلخصها فيما يلي:[1]

- القيود الحكومية نحو قضايا محددة.
- العجز في الموارد البشرية.
- السلوك الاجتماعي لأعضاء المؤسسات و تركيزهم على الحلول التقنية و الإدارية.
- الإخفاق في دمج مبادرات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في خطط التنمية.

[1] عايد عبد الله العصيمي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2015، ص 66.

المطلب الثاني: نحو مؤسسة مستدامة و مسئولة اجتماعيا

تراهن المؤسسات اليوم بتبنيها لمنهج المسؤولية الاجتماعية على الاندماج في ديناميكية التنمية المستدامة بكل أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و تعد المسؤولية الاجتماعية وسيلة لإحداث هذه الحركية مستقبلا، حيث أشار **Peter Drucker** إلى أن المجتمع مستقبلا ستكون فيه المؤسسات أمام تحدي كبير لإثبات شرعيتها الاجتماعية من حيث القيم و المهام و الرؤى، و لكي تندمج المسؤولية الاجتماعية في منطق التنمية المستدامة لابد أن تتبنى رهانات هذه الأخيرة في إطار ما يسمى بالحوكمة و متابعة و قياس مدى تطابق حالة المؤسسات مع هذه الرهانات إضافة إلى التنبه للابتكارات و التقارير الاجتماعية التي تجعل من نموذج المسؤولية الاجتماعية المعتمد أكثر استدامة مما يعني التحول في وظيفتها [1]. إن المسؤولية الاجتماعية ليست نهجا يضمن التنافسية و يخلق الثروة فقط و إنما يمثل التنمية المستدامة التي يجب على كل مؤسسة احترامها لاكتساب الشرعية في المجتمع[2]، و خلص الباحثون إلى أن المسؤولية الاجتماعية كنموذج تطبيقي و كمفهوم يستمد من المؤسسة المبتكرة المستدامة[3].

عندما تصبح المؤسسات تحت مجهر المجتمع و تخضع للرقابة من طرف أصحاب المصالح يصبح تطبيق المفاهيم الحديثة في الإدارة و الأعمال أكثر من ضرورة استجابة للضغوطات و تنامي الوعي المجتمعي الزائد، فالاستدامة و المسؤولية الاجتماعية طرق جديدة في التسيير و تطبيقهما يعني التكفل بالتكاليف الجماعية التي لا يجب إهمالها سواء من طرف المستهلك أو المساهم أو صاحب رأس المال، كما أن تبني الاستدامة يتمحور حول التفاوض لإيجاد اتفاق مع المجتمع بعد مرحلة من الحوار و تقسيم المسؤوليات و البحث عن توازنات جديدة.[4] و يؤكد الباحثون أن تبني التنمية المستدامة في المؤسسة هي طريقة للتطور الجماعي لأن الأخذ بعين الاعتبار اهتمامات الجمهور يدفع إلى تقليل المخاطر و البحث عن الفرص و الابتكار و خلق القيمة الحقيقية، و استجابة المؤسسة لرهانات التنمية المستدامة تدفعها لدمج مؤشرات تقيس أداءها و تطور تأثيرها الخارجي مما يمكنها من حشد فريقها حول تطور حقيقي و تدعيم الولاء لعلامتها. كما أن الإطار الاستراتيجي للتنمية المستدامة يربط الرهانات المعروفة في دورة حياة المنتج و التسيير الاجتماعي للمؤسسة و كذا التفاؤل بشأن

[1] Isabella Vas concelos et autres , "La responsabilité sociale d'entreprise et le modèle des organisations innovatrices durables " , une étude de cas dans une entreprise du secteur électrique brésilien , chapitre2, d'après le livre d'yvon pesqueux et autres, **L'entreprise Durable Et Le Changement Organisationnel L'organisation Innovatrice Et Durable**, (paris :éditions EMS,2014, PP 58-59.

[2] Ibid, p 60.

[3] Ibid, p 55.

[4] Patrick d'humières**, Le Développement Durable le management de l'entreprise responsable**, Paris, éditions d'organisation, 2005, p 77.

علاقتها مع العناصر الأساسية المتمثلة في المساهمين و العملاء و العاملين و باقي الجمهور، فالمؤسسة المستدامة هي مؤسسة يمكنها الاستجابة بطريقة متوازنة لاهتمامات الأطراف الرئيسية باسم تحمل المسؤولية.[1]

إن تفاعل المؤسسات مع مفهوم التنمية المستدامة بتبني المسؤولية الاجتماعية يعد آلية لتصحيح الأساليب و الممارسات الوظيفية السابقة و الانخراط في بناء قيم الممارسات النبيلة و الأخلاقية التي تحفظ بقاءها و استمراريتها فلا وجود لمؤسسة رابحة في ظل بيئة و مجتمع خاسر.

وبالرغم من تعدد المفاهيم اللصيقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية إلا أن ارتباطها الوثيق بأخلاقيات الأعمال و التنمية المستدامة يكاد يطغى على علاقتها بالمفاهيم الأخرى، فالمسؤولية الاجتماعية كمفهوم مرن متعدد الأبعاد ظهر في ظل صراع فكري مجتمعي و تطور اتجاه تدعيم قيم و أخلاقيات تحافظ على مصالح الأفراد و المجتمع و أضحى مطلبا عالميا وجدت لأجله معايير دولية ليترسخ أكثر في استراتيجيات المؤسسات بمداخل تم إثرائها من طرف الباحثين، و ارتبط بشكل كبير بمفاهيم الأخلاق و التنمية المستدامة ليصبح آلية لتصحيح الممارسات الوظيفية للمؤسسات و انخراطها في تفعيل المشاركة الايجابية في بناء المجتمع و حماية البيئة.

ولقد كان لمفهوم التنمية المستدامة محطات بارزة في النشأة العالمية خطتها تواريخ هامة لمؤتمرات و ندوات ساهمت في توضيح هذا المفهوم و إثرائه من قبل باحثين و أكاديميين و ممثلي المجتمع المدني و مختلف الحكومات و الدول. فمن المناداة "بالكف عن النمو" في سنة 1971 و ضرورة تغيير طريقة التفكير الإنمائي إلى مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 و أهمية تكريس الاعتبارات البيئية في برامج التنمية، إلى ميلاد مفهوم التنمية المستدامة بشعار "مستقبلنا المشترك" في تقرير 27 أفريل 1987 و المطالبة بتحقيق التوازن بين البيئة و التنمية.[2]

[1] Ibid,p 78 -79.

[2] فريد سمير، **حماية البيئة و مكافحة التلوث و نشر الثقافة البيئية**،دار حامد، عمان، 2013، ص ص 94، 102.

المطلب الثالث : دور أصحاب المصلحة في تدعيم دور المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة

أصحاب المصلحة هم المساهمون في تطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية فقد حددوا أن دور المؤسسة لا يقتصر على تحقيق الربح المادي و إنما عليها تحقيق أهداف اجتماعية في المجتمع الذي تمارس فيه نشاطها و أهم هدف في ذلك هو تحقيق الحوكمة لأنه من خلالها يتم النظر إلى المؤسسات على أنها مواطن جيد و بالتالي فالتزامها بمسؤوليتها اتجاه مجتمعها يحقق ذلك.

كما أن المسؤولية الاجتماعية تزيد من السمعة الجيدة و الحصول على العملاء الجيدين، فالمؤسسات التي تمارس المسؤولية الاجتماعية تتجنب الوقوع في مشاكل مع العمالة و تحبذ التعامل معها، كما أنها تعطي فرصة للدخول في العديد من المجالات كالمستثمرين و البنوك و موظفي الحكومة و هذه العلاقة سوف تؤدي إلى فوائد اقتصادية عديدة.[1]

كما أن المؤسسات ذات المسؤولية الاجتماعية الأعلى تتمكن من الوصول إلى مصادر رأس المال المختلفة، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على أدائها، كما أن قيمة المؤسسة لا تعتمد على تكلفة الحقوق الظاهرية فحسب بل على الحقوق الضمنية، فإن لم تقم المؤسسة بممارسة مسؤوليتها الاجتماعية فإن ذوي الحقوق الضمنية سيتحولون إلى ذوي حقوق ظاهرية الأمر الذي يكلف المشروع كثيرا. كما أن المؤسسة التي تقوم بتصرفات غير مسؤولة اجتماعيا تؤدي إلى خلق نوع من الشك لدى حملة الأسهم و بالتالي يسارعون في التخلص من أسهم هذه المؤسسة الأمر الذي يضعف أداءها المالي.[2]

مما سبق يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية تزيد من المردود المادي، الأداء المتطور، القبول الاجتماعي و العلاقة الايجابية مع المجتمع، كل هذه العناصر تعتبر من أساسيات تحقيق التنمية المستدامة.

[1] أندور غاثينجي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، جنيف، سويسرا، 2004، ص 82.

[2] أندور غاثينجي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات**، نفس المرجع السابق، ص 82.

المطلب الرابع : المسؤولية الاجتماعية تحقق التنمية المستدامة من خلال ربط الأداء الاجتماعي بالاقتصادي

إن الهدف من الأداء الاجتماعي للمؤسسات هو تحقيق أهداف تتعلق بالمجتمع بينما يهدف الأداء الاقتصادي بها إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، و رغم تعدد الآراء التي تدعو لوجود علاقة سلبية بين الأداءين (الاقتصادي و الاجتماعي) إلا أن هناك علاقة إيجابية بينهما و يمكن إرجاع السبب في ذلك إلى: [1]

- تخصيص تكاليف خاصة للمسؤولية الاجتماعية مثل المحافظة على البيئة و تحسين جودة المنتج معناه تخفيض التكاليف الضخمة الناتجة عن العقوبات و الضرائب و بالتالي زيادة الربحية للمؤسسة.
- الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية لا يكلف الكثير و لكن له مردودية كبيرة، فمثلا استثمار المؤسسة في تطوير علاقتها مع الموظفين لا يكلف الكثير لكنه يؤدي إلى زيادة إنتاجيتهم و مردوديتهم.
- كما أكدت بعض الأبحاث أن المؤسسات التي تطبق المسؤولية الاجتماعية تكون لها شعبية كبيرة عند المجتمع، و هذا ما يؤدي إلى زيادة عدد زبائنها و ارتفاع قيمة السهم أسهمها، كما قد تفضلها بعض الحكومات بمنحها إعفاءات ضريبية و امتيازات قانونية.

فالأداء الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات يكمل بعضهما الآخر بطريقة تخدم المؤسسة على المدى المتوسط و طويل الأجل و يحقق أهدافا تمكن المؤسسة من تحقيق إستراتيجيتها في إثبات مكانتها في السوق و بالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

و جدير بالذكر أن هناك علاقات معروفة بين المؤسسة و المجتمع، فالمؤسسة تثري أو تفقر محيطها من خلال نشاطها الاقتصادي، ولكن من جهة أخرى لا يمكن للمؤسسة أن تستثمر لسنوات دون أن توفر بيئة تتوفر فيها شروط نجاحها و استمرارها (عمال مهرة، بنى تحتية، خدمات عمومية ذات جودة، استقرار و تكامل الجسم الاجتماعي....) لذلك فإن توفير المؤسسة لهذا الجو الملائم للعمل يعود عليها بالمنفعة في الأمد الطويل، و تضمين المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية لا يكون بالتركيز فقط على الجوانب الأخلاقية في المجتمع و لكن أيضا على أساس منطق من الشرعية و الفعالية، فالمؤسسة في نهاية الأمر تتعامل على أساس من المشاعر و الوطنية فحسب عندما تستثمر لإعادة تهيئة محيطها بل هي تقوم بذلك لأنها تنتظر عائدا من وراء ذلك، ذلك أن العمل في محيط حساس و مضطرب اجتماعيا يعتبر تهديدا لعمل المؤسسة وتواجدها في حين أن

[1] نفس المرجع السابق،،ص 87.

النسيج الاجتماعي المتماسك يحسن من أداء المؤسسة و المجتمع و البيئة، كما أن العائد على الاستثمار بالنسبة للمؤسسة المسئولة هو إثراء و تحسين لنوعية الموارد الموجودة في المحيط و التي قد تحتاج إليها المؤسسة لأجل ذلك كله من المهم أن تعبر المؤسسة عن التزامها تجاه المجتمع من خلال مناصب الشغل، تكوين العاملين، تحسين الخدمة للزبائن، الاندماج في الخدمات التطوعية و حملات التوعية، احترام حقوق الإنسان و حماية البيئة، و هذه نفسها هي المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة فأصبحت المؤسسات اليوم تهتم بإعداد التقارير المستدامة التي تشتمل على جوانب اجتماعية و أخلاقية و بيئية و اقتصادية، و تتقيد بإعداد التقارير حسب المواصفات التي تتعلق بالإدارة البيئية ISO 14000 و المعايير العالمية للمساءلة الاجتماعية SA 0008 و مواصفات المحاسبة و المساءلة و الدليل الاسترشادي لكتابة التقارير المستدامة.

خلاصة القول أن التنمية المستدامة تحتاج إلى التزام قبل التطبيق و هذا ما يمكن تحقيقه من خلال وضع سياسة مؤسسية واضحة و طويلة الأمد تلتزم فيها المؤسسة بتخصيص نسبة مئوية من مواردها لعناصر مسؤولية المؤسسات في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية المهم أن تكون هذه السياسة واضحة و قابلة للتطبيق و معلنة لجميع الأطراف بحيث يمكن متابعتها و الاستمرار في تنفيذ بنودها حتى لو تغيرت الإدارة[1].

لقد تغير توجه المؤسسات في الآونة الأخيرة من التوجه لتحقيق الربح إلى التوجه نحو التحلي بالمسؤولية الاجتماعية لذلك انتهجت هذه المؤسسات تصرفات مجتمعية من خلال وضع مواثيق لأخلاقيات الأعمال و مواثيق بيئية و اجتماعية. فبالإضافة إلى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير أخرى و التي منها حماية البيئة و العدالة الاجتماعية. ومن هذا المنطق فإن أي مؤسسة تسعى إلى إدماج التنمية المستدامة الذي تنشط في وسطه أن يأخذ مزيدا من الخطوات بصفة طوعية من أجل تحسين نوعية حياة المجتمع المحلي و الكلي.

و بشكل عملي فإن المؤسسة التي تود أن تمارس مسؤولياتها الاجتماعية و تساهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها مراعاة ما يلي: احترام البيئة، تحقيق نظم الأمان في الإنتاج و المنتجات، إثراء الحوار الاجتماعي و تحسين ظروف العمل، احترام حقوق الإنسان، محاربة الفساد و الرشوة و تبييض الأموال، الالتزام و تحمل المسؤولية

[1] شميل عبد اللطيف، عياد سيدي محمد، **دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، 14، 15 فيفري 2011، بشار، ص ص 17، 18.

تجاه المجتمع المحلي و المساهمة في التنمية المحلية، الحوار مع أصحاب المصالح، الانضمام للمعايير الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة[1].

[1] أمينة قهواجي، حكيم بن حسان، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال و دورها في تحقيق التنمية المستدامة** المؤتمر الدولي الثالث حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة– الواقع و الرهانات، يومي 14 و 15 نوفمبر 2016،

خلاصة الفصل:

يتضح مما سبق أن الاهتمامات البيئية و تحقيق التنمية المستدامة هي جزء لا يتجزأ من ممارسات وتطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، حيث أن التنمية المستدامة تحتاج إلى التزام قبل التطبيق، حيث لا يمكن للمؤسسة المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية و البيئية لأنها تساهم في تحقيق البعدين البيئي و الاجتماعي من خلال تطبيق الإجراءات المتعلقة بهما، فالالتزام البيئي هو جزء من الالتزام الاجتماعي ككل ولا يكتمل إلا به، و هذا ما يمكن تحقيقه من خلال وضع سياسة مؤسسية واضحة و طويلة الأمد تلتزم فيها المؤسسة بتخصيص نسبة مئوية من مواردها لعناصر مسؤولية المؤسسات في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، ودمج الاهتمامات البيئية من خلال المسؤولية الاجتماعية عن طريق وضع مجموعة من الأنشطة البيئية التي يكون لها وجود من خلال نظم للمحافظة على البيئة و كذا نشر الثقافة البيئية لدى العاملين في المؤسسة ،كما يجب أن تكون هذه السياسة واضحة و قابلة للتطبيق و معلنة لجميع الأطراف بحيث يمكن متابعتها و الاستمرار في تنفيذ ها.

الفصل الثاث:
دراسة تحليلية لدور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بمؤسسة لافارج الجزائر

تمهيد:

بعد التطرق في الإطار النظري لموضوع المسؤولية الاجتماعية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة سيتم في هذا الفصل إسقاط هذه الدراسة النظرية على الدراسة الميدانية، و وقع الاختيار على **مؤسسة لافارج فرع المسيلة** حتى نثري الدراسة النظرية و ذلك بالاستعانة بإجراء مقابلة و تصميم استبيان يحتوي على مجموعة من المعلومات مع مختلف إطارات المؤسسة من أجل الاستعانة بها في تحليل الدراسة التطبيقية و الإحاطة بأبعادها و استكمال و تفسير ما تم التوصل إليه من نتائج ميدانية.

و عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية بحيث يتضمن المبحث الأول تقديما لمؤسسة لافارج أما المبحث الثاني تضمن تخطيط و تصميم الدراسة الميدانية و سنعرض في المبحث الثالث عرض نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: مظاهر المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة لافارج فرع المسيلة

سنحاول في هذا المبحث التعرف على مؤسسة لافارج فرع المسيلة بشكل مفصل كما سنتطرق إلى هيكلها التنظيمي و مجموع الانجازات التي قامت بها في إطار المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مؤسسة لافارج – دراسة تفصيلية

أولا: التعريف بمؤسسة لافارج[1]

هي مؤسسة خاصة بالمساهم الوحيد للمؤسسة الجزائرية للإسمنت، و هي فرع من مجمع عالمي في 150 دولة متواجدة على مستوى المعمورة، و قد بدأ الاستثمار في المؤسسة الجزائرية للإسمنت في المرحلة الأولى بإنشاء خط إنتاج بقدرة إنتاجية سنوية تعادل 02 مليون طن من الإسمنت قدرت بحوالي 260 مليون أورو، ثم جاءت المرحلة الثانية و ركزت فيه المؤسسة على إنشاء خط ثاني للإنتاج ب 02 مليون طن لتحقيق هدف الوصول إلى سعة إنتاج تعادل 04 مليون طن سنويا في سنة 2005 و هذا بتكلفة استثمار تقدر ب 190 مليون أورو وهذا قبل أن يتم شراء أسهم الشركة من طرف المجمع العالمي و تم تسميتها بشركة لافارج هولسيم، و تقع المؤسسة بمنطقة الدبيل دائرة حمام الضلعة ولاية المسيلة حيث تتصل غربا بالطريق الوطني رقم 60 الرابط بين المسيلة و سيدي عيسى، أما شرقا فتتصل بالطريق الوطني رقم 45 الرابط بين المسيلة و برج بوعريريج، كما تبعد الشركة حوالي 260 كلم عن العاصمة و 120 كلم عن بجاية، هذا التموقع أعطى لها مكانة جغرافية جيدة بالنسبة للمنطقة التجارية المنشودة و للمؤسسة إدارة مركزية بالجزائر العاصمة بمنطقة حيدرة بالإضافة إلى إدارة فرعية متواجدة على مستوى المصنع.

و في 2008 بدأت مؤسسة لافارج هولسيم و هي جزء من مجمع عالمي، إنتاجها من الاسمنت و حققت قفزة نوعية بتحقيقها أعلى رقم في الإنتاج قدر ب 5 مليون طن سنة 2015، و هي حاليا توظف 545 مستخدم موزعين على النحو التالي: 45 إطار، 100 عون تحكم، 400 عون تنفيذ.

و تسعى مؤسسة لافارج هولسيم إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

- زيادة طاقتها الإنتاجية الحقيقية و المقدرة حاليا ب 5 مليون طن في السنة.
- تغطية و تلبية احتياجات الزبائن في كامل التراب الوطني من مادة الإسمنت.
- رفع قيمة الإنتاج الوطني.

[1] وثائق المؤسسة

- توفير مناصب شغل و التقليل من نسبة البطالة.
- الوصول إلى مصاف المؤسسات الرائدة في مجال صناعة الإسمنت.

ثانيا: الوضعية البيئية للمؤسسة

اتجهت مؤسسة لافارج بالمسيلة إلى إدخال أساليب حماية البيئة في العمليات الإنتاجية في إطار برامج تحديث وصيانة المعدات الإنتاجية بها، و ذلك من خلال تطوير عمليات الإنتاج و التحكم في الفاقد.

1 **كلفة الضرر البيئي:** و هي رسوم تدفعها المؤسسة على النشاطات الملوثة و الخطرة تعويضا عن الأضرار التي تلحقها بالبيئة، وهي موضحة حسب الجدول التالي

الجدول رقم (1-3): تطور كلفة الضرر البيئي لمؤسسة لافارج من 2014-2018

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
التكاليف	650	3975	12688	12840	13008

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على وثائق مقدمة من مصلحة البيئة بالمؤسسة (2019/01/31)

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع كبير و متزايد للتكاليف التي تتحملها المؤسسة لتلويثها للبيئة المحيطة بها فخلال سنة 2018 دفع المصنع ما يقارب 270000 دج للحمادية ببرج بوعريريج لاستغلال محاجر القطاية و دفع 12468000 دج بتاريخ 31.12.2018 من طرف مندوب البيئة لبلدية حمام الضلعة ولاية المسيلة و 270000 دج لأولاد جلال ببسكرة (محجرة).

2 **كلفة الإصلاح البيئي:** ففي إطار سياستها البيئية تتحمل المؤسسة تكاليف شراء الوسائل و المعدات ذات العلاقة بالحفاظ على البيئة و حمايتها، و تقسم إلى تكاليف حماية الهواء، إدارة النفايات، إدارة المياه و هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): استثمارات المؤسسة من معدات ووسائل لحماية البيئة

الوحدة: 1000 دج

التكاليف / نوع الاستعمال	المعدات و الوسائل	النسبة %
حماية الهواء	3682.40	96.066
إدارة النفايات	25.80	0.6730
إدارة المياه	125	3.261
المجموع	3833.20	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على سجلات مصلحة البيئة

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة أكثر من 96% من الاستثمارات موجهة لحماية الهواء من التلوث و الانبعاثات، و تركز الإدارة على هذا النوع من التلوث كثيرا في مقابل استثمار بنسبة 0.67% في إدارة النفايات و ما نسبته 3.26% لإدارة المياه و هو استثمار ضئيل في مقابل الاستثمار في حماية الهواء.

3 النفايات الخاصة الخطرة للمؤسسة

وهي مواد تحتوي على مركبات سامة يمكن أن تضر بصحة الإنسان أو بالبيئة كنفايات نشاط العلاج، والجدول التالي يوضح كمية النفايات الخطرة.

الجدول رقم (3-3): كمية النفايات الخطرة الخاصة من 2014-2018

السنوات / النفايات	2014	2015	2016	2017	2018	معيار الخطورة
الزيوت الصناعية (لتر)	25400	32700	48200	43100	40200	ضارة
الشحوم (لتر)	36800	47500	52300	51500	48200	سامة
البطاريات (وحدة)	36	51	62	68	75	ضارة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق مصلحة البيئة بالمؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايد كمية النفايات تصاعديا من 2014 إلى غاية 2016 لتصل إلى الذروة، و ابتداء من 2017 إلى غاية 2018 تشهد المؤسسة انخفاضا ملحوظا في كمية النفايات المتولدة سنويا، و يرجع هذا الانخفاض إلى التحول في السياسة البيئية التي تركز على الإدارة الفعالة للنفايات.

4 تطور المساحة الخضراء بالمؤسسة

تقدر المساحة الخضراء الإجمالية ب: 273250 م2 أي ما يقارب 27.32 هكتار أي مانسبته 27.3% من المساحة الإجمالية للمؤسسة. و هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-3): تطور المساحة الخضراء بالمؤسسة ابتداء من 2014-2018

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
المساحة الخضراء م2	**10700**	**12000**	**18000**	**46450**	**273250**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق مصلحة البيئة بالمؤسسة

حيث تقدر المساحة الإجمالية الخضراء 273250م2 أي ما يقارب 27.32 هكتار أي ما نسبته 27.3% من المساحة الإجمالية للمؤسسة.

5 مراقبة جودة الهواء

تقوم إدارة البيئة بالرقابة المستمرة على الانبعاثات من غازات و أتربة و التي تتسبب في الإخلال بجودة الهواء، و تستعمل بهذا الشأن أجهزة قياس مخصصة للغاز و أخرى للغبار، و الجدولين المواليين يبينان انبعاث غاز (Nox.So2) في كل من خطي الإنتاج.

الجدول رقم (5-3): نسبة انبعاث غازات (Nox.So2) خلال 2014-2015 الخط 01

الغازات المنبعثة	So2 ملغ/م3	Nox ملغ/م3
سنة 2014	**63.65**	**321.51**
سنة 2015	**55.60**	**277.40**
النسبة%	**4.073**	**0.863**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق مصلحة البيئة بالمؤسسة

الجدول رقم (6-3): نسبة انبعاث غازات (Nox.So2) خلال 2014-2015 الخط 02

الغازات المنبعثة	So2 ملغ/م3	Nox ملغ/م3
سنة 2014	**88.06**	**415.36**
سنة 2015	**86.77**	**233.46**
النسبة%	**10.76**	**0.562**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق مصلحة البيئة بالمؤسسة

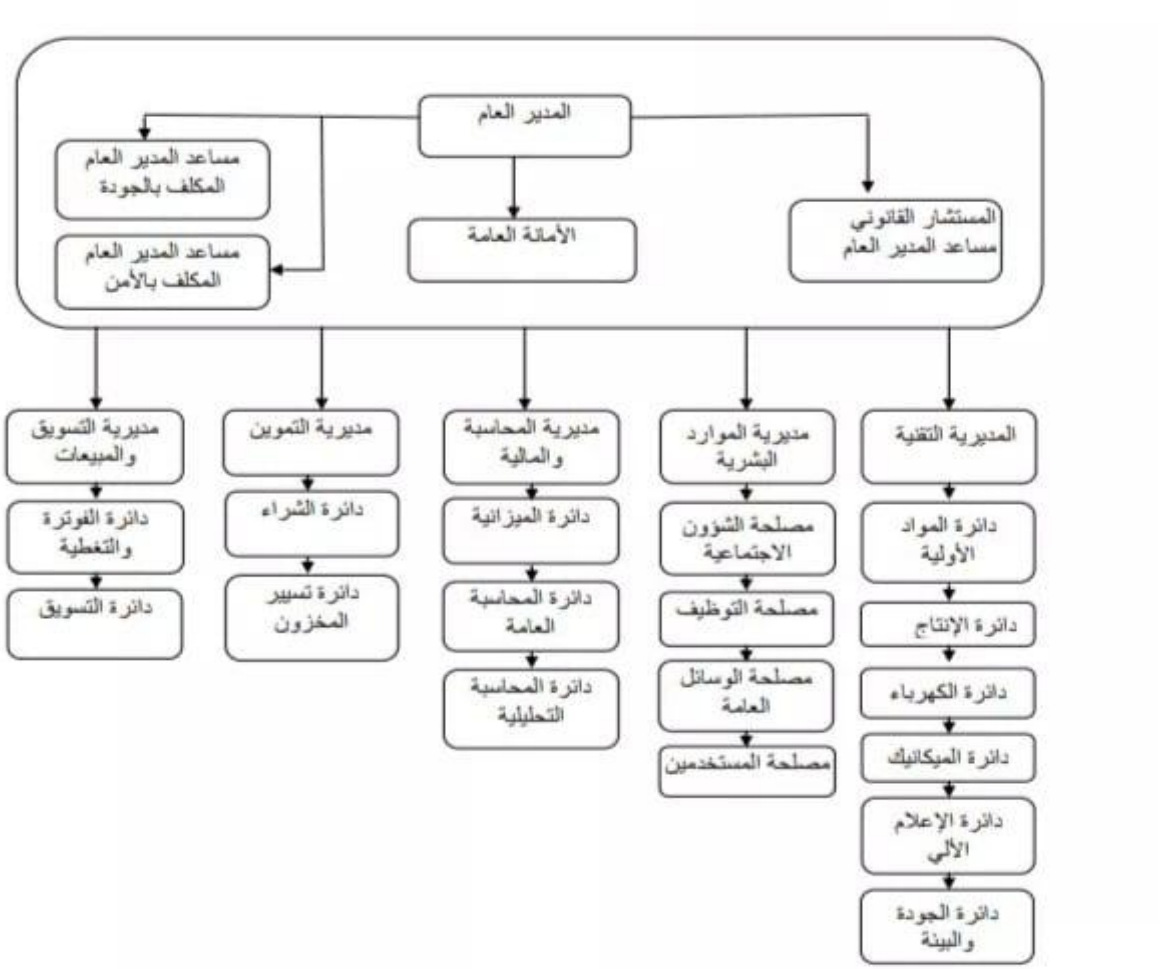
من خلال تحليل معطيات الجدولين نلاحظ أن نسبة انبعاث غاز So2 في الخط الإنتاجي الأول هي 4.073 % أقل من نسبة انبعاث غاز So2 في الخط الإنتاجي الثاني و المقدرة ب 10.76% و نسبة انبعاث غاز Nox في الخط الإنتاجي الأول أكبر من نسبة انبعاث غاز Nox في الخط الإنتاجي الثاني و المقدرة ب 0.562% مايدل على أن المؤسسة تبذل جهودا لتقليص الانبعاث في الجو.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة لافارج فرع المسيلة

تتكون مؤسسة لافارج بالمسيلة من المديرية العامة و مديريات فرعية أخرى تتولى المهام المنوطة بها حسب الحاجة، و يتولى مجلس الإدارة رسم ووضع السياسات و الخطط الإنتاجية و الاقتصادية و التنظيمية و الفنية اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة و نشاطها و متابعة تنفيذها و يمارس جميع الحقوق و الصلاحيات المتعلقة بذلك.

و الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي بمؤسسة لافارج فرع المسيلة

الشكل رقم (1-3): الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: مديرية الموارد البشرية بمؤسسة لافارج

يوضح الهيكل التنظيمي بالمؤسسة محل الدراسة مختلف الوظائف التي تمارسها وهو يتكون من ستة مديريات لكل منها عدة دوائر و تقوم كل مديرية بمهام معينة.

المطلب الثالث: تقييم الالتزامات الاجتماعية لمؤسسة لافارج فرع المسيلة

تلعب المؤسسة دورا أساسيا في الاقتصاد الوطني من خلال تزويد المجتمع بمجموعة من المنتجات الإسمنتية و نظرا للآثار البيئية و الاجتماعية لنشاط المؤسسة بادرت هذه الأخيرة بمجموعة من المشاريع التي تهدف إلى حماية البيئة و الاعتناء بالمجتمع منها:

أولا: استحداث نظام لإدارة الصحة و السلامة و البيئة (HSE)

من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية و دعم التنمية في البلاد، اتبعت مؤسسة لافارج بالمسيلة نهج المسؤولية الاجتماعية و ذلك من خلال تطوير نظام متميز و صارم لإدارة الصحة و السلامة و البيئة تم تصميمه لمراعاة جميع النواحي التي من شأنها أن تلعب دورا في الصحة و السلامة و البيئة، ويهدف هذا النظام إلى ما يلي:

- المحافظة على حياة الإنسان و حماية البيئة.
- التنبؤ و تخفيض أخطار الحوادث.
- تحسين أداء المجموعات اتجاه الجوانب المتعلقة بالصحة و السلامة و الأمن و المحيط.
- تحسين العمال من خلال المعلومات و الاتصالات و ترقية الاستثمار البشري.
- المساهمة في التنمية المستدامة.

كما تبنت المؤسسة شعارا في هذا المجال هو" لا حوادث، لا إصابات للعمال، لا تأثير على البيئة"، ومن أهم الأنشطة التي عزمت المؤسسة على بلوغها في هذه المجالات نجد:

- **في مجال الصحة:** تخفيض الأمراض المهنية، تحسين ظروف العمل و توفير الرعاية الصحية للعمال و أسرهم، خلق جو مناسب للعمل، ترقية التكوين و التعليم و التوعية في مجال الصحة و النظافة و العمل.
- **في مجال الأمن:** تخفيض عدد حوادث العمل، ترقية مستوى عال من الأمن، تجنب و إلغاء كل مسبب للحوادث، ضمان سلامة و أمن التجهيزات، تكوين العمال في مجال الأمن الصناعي.
- **في مجال البيئة:** الحفاظ على الموارد الطبيعية، التخفيض و منع الانبعاثات الجوية، المساهمة في الجهود الوطنية للتشجير.

دائما و في ذات السياق، تقوم المؤسسة بصفة دورية و مستمرة بإجراء رسكلة و تكوين في إطار الصحة والسلامة لجميع عمال المؤسسة دون استثناء.

ثانيا: الأنشطة المحققة من طرف مؤسسة لافارج في إطار المسؤولية الاجتماعية

تعتبر مؤسسة لافارج أن المسؤولية الاجتماعية إحدى الركائز الأساسية في بناء استراتيجياتها خاصة فيما يتعلق بمجالات: المياه،التنوع البيولوجي، الصحة و السلامة المهنية، التوظيف، تغيير المناخ و الطاقة، الأخلاقيات و الحوكمة، الانبعاثات الجوية، النفايات و إعادة التدوير، تنمية رأس المال البشري، تنمية المجتمع، لذا تولي للمسؤولية الاجتماعية أهمية بالغة عبر العديد من الأنشطة، نذكر منها :[1]

- السعي لجعل الأنشطة الصناعية للمؤسسة أكثر أمانا على العاملين والمناولين الذين يتعاملون معها عبر مبادئ توجيهية و معايير واضحة للجميع و رفع مستوى الوعي و تدريب العاملين تحت شعار " المخاطرة بحياة العامل أثناء العمل أمر غير مقبول"؛
- إيمان المؤسسة بأن التنوع مسرع للتغيير و مصدر للإبداع و الابتكار لذا فهي تشجع على توظيف الرجال و النساء على حد سواء مع وضع هدف تحقيق 35% من المناصب التنفيذية للنساء؛
- تخصيص مليون ساعة تطوع كل سنة للمساهمة في المشاريع المختارة محليا بالتعاون مع المنظمات الغير حكومية أو الجمعيات في مشاريع مفيدة للمجتمع خاصة التي لها علاقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي و الحفاظ على الموارد المائية؛
- خلق مناصب عمل فالمؤسسة ملتزمة بالمشاركة في التنمية الاقتصادية للمجتمعات التي تعمل فيها عبر خلق وظائف مباشرة و غير مباشرة و التشجيع على التعلم و اكتساب المهارات مثل تدريب الشباب في الجزائر في مجال البناء ووضع مراكز تدريب مجانية في مجال تركيب الألواح الشمسية؛
- تخفيض انبعاثات ال CO_2 بنسبة 30% لكل طن من الإسمنت مقارنة بسنة 1990 فهي تراهن على الابتكار في الطاقة علما أن صناعة الاسمنت تمثل 5% من الانبعاثات العالمية؛
- استخدام 50% من الوقود غير الأحفوري في مصانع الإسمنت باستبدال الغاز و الفحم بالإطارات المستعملة، المذيبات، الزيوت.....إلخ و هذا له هدفين الأول هو توفير الطاقة و القاني القضاء على

[1] مدني بن شهرة، بطيب عبد الوهاب، **أهمية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في إرساء التنمية المستدامة** المؤتمر الوطني الأول حول: "التدقيق الداخلي للمسؤولية الاجتماعية نحو مقاربة مبكرة لتحسين حوكمة الشركات"،جامعة تيارت، 22 جانفي 2019،ص 12.

النفايات حيث وصلت الشركة إلى استهلاك 17 % من مجموع الطاقة من المواد الغير أحفورية سنة 2013، 39% منها كانت الكتلة الحيوية؛

- الاعتماد على 20% من المواد الأولية في صناعة منتجات الشركة من المواد الناتجة عن هدم و تفكيك المباني؛
- تطبيق معايير الحوكمة في العمليات و أنشطة الشركة؛
- قامت المؤسسة بمبادرة خاصة بدعم القطاع التربوي عبر مصنعها للإسمنت عكاز بالشراكة مع الهلال الأحمر الجزائري على تنظيم حفل توزيع أدوات مدرسية لفائدة 590 تلميذا في التعليم الابتدائي و المتوسط ببلدية عكاز ولاية معسكر، كما قام المصنع بتسليم جوائز لثمانية فائزين بشهادة البكالوريا من أربع تخصصات تابعين لثانوية الأمير عبد القادر بدائرة سيق ولاية معسكر.

أما بالنسبة لمظاهر المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة لافارج فرع المسيلة خصوصا نذكر منها:

- تزويد السكان المجاورين للمصنع و المنتمين لمنطقة أولاد خلوف بالماء الشروب انطلاقا من الآبار الارتوازية التابعة للمؤسسة؛
- القيام بإعادة تهيئة المدرسة الابتدائية الكائنة بمنطقة الدبيل سعيا منها للنهوض بالتربية و التعليم و محو الأمية بالمنطقة.
- إعادة تهيئة و تبليط الطريق الرابط بين المصنع و الطريق الوطني رقم 60؛
- المشاركة في عمليات و مبادرات التشجير؛
- عقد اتفاقيات مع مركز التكوين بحمام الضلعة من أجل رسكلة طلبة المعهد و تكوينهم تطبيقيا في العديد من المجالات و التخصصات؛
- قامت المؤسسة بالكثير من الأنشطة المتعلقة برعاية الطفولة و النشاطات الثقافية و الرياضية والترفيهية و التضامنية؛
- كما قامت المؤسسة بالكثير من الأنشطة المتعلقة برعاية الطفولة و النشاطات الثقافية و الرياضية و الترفيهية و التضامنية.

المطلب الرابع: رؤية مؤسسة لافارج اتجاه التنمية المستدامة انطلاقا من مسؤوليتها الاجتماعية

الهدف الرئيسي لمؤسسة لافارج فيما يتعلق بالتنمية المستدامة هو خلق قيمة مشتركة لها، مع التركيز على أربعة مجالات للعمل:

- حماية المناخ في جميع أنحاء سلسلة البناء؛
- تطوير المنتجات و الحلول المبتكرة لتحقيق الكفاءة للمباني؛
- تشجيع نموذج اقتصادي يحافظ على الموارد الطبيعية و يحسنه؛
- تنمية المجتمعات؛

لا ترى المؤسسة نمو أنشطتها بدون التنمية الاجتماعية و حماية البيئة و احترام المجتمعات المحلية و اكتشاف قيم المجموعة و أولوياتها من حيث التنمية المستدامة و التزاماتها اليومية نحو البيئة الطبيعية و قد شرعت المؤسسة مؤخرا في وضع أهداف جديدة لتمكين أصحاب المصلحة من تتبع أدائها، كما أنه في كل سنة تجري المؤسسة تقييما ماديا لتحديد المجالات المهمة لكل من أصحاب المصلحة و نجاح أعمالها من خلال ثلاث أولويات رئيسية هي: تغير المناخ، الصحة و السلامة و أخلاقيات العمل. ومن أجل ضمان التشغيل المسؤول لعملياتها، تهتم الشركة بأربعة مجالات رئيسية لحماية البيئة: مكافحة تغير المناخ، الحفاظ على التنوع البيولوجي، اقتصاد الموارد الطبيعية، التطوير و الابتكار لصالح احترام أفضل للبيئة.

و تتمثل أهم الإجراءات و السياسات المتبعة كمشاركة لمؤسسة لافارج في التنمية المستدامة فيما يلي: [1]

- لافارج يضع الابتكار في صلب اهتماماته خدمة للبناء المستدام و الإبداع المعماري فهي أول شركة تنشئ مركز بحث في العالم لمواد البناء؛
- تبنى مصنع الاسمنت لافارج-هولسيم المسيلة نهجا بيئيا عبر زرع 2000 شجرة زيتون في موقع المصنع كما لا تخضع هذه الأشجار لأي معالجة كيميائية و لهذه المبادرة هدفين هما: تجميل المناظر الطبيعية، التزامنا من أجل حماية البيئة؛
- وقعت المؤسسة على أول اتفاقية للأداء البيئي لحرق الأدوية منتهية الصلاحية من خلال مصنع الاسمنت و النقابة الوطنية للصيادلة لتنفيذ عملية تجريبية للحرق المشترك للأدوية منتهية الصلاحية

[1] https://www.lafarge.dz/sites/algeria/files/documents/lafarge_sustainability_ambitions_2020_fr .1
تاريخ الاطلاع: 25-10-2019 على الساعة: 17:56

ويهدف إلى تحديد الشروط البيئية و التقنية و طرق التشغيل الخاصة بالترميد المشترك للنفايات الخاصة بصفة عامة و بالأخص الأدوية المنتهية الصلاحية و هو مشروع رائد و مفهوم بيئي جديد في الجزائر و التي ستفتح الباب أمام صناعة التقييم و معالجة النفايات الجديدة و خلق إضافة اقتصادية عبر خلق وظائف جديدة و مصادر للدخل. كما يهدف مشروع لافارج–هولسيم الجزائر إلى توسيع هذه العملية إلى أنواع أخرى من النفايات مثل النفايات النفطية و الزيوت و الإطارات و غيرها، وهذا جزء من إستراتيجية استرجاع النفايات؛

عملت المؤسسة على الترويج للبناء المستدام من خلال مسابقات و جوائز دولية و منتديات لذا قامت بتنظيم مسابقة دولية بقيمة 2 مليون دولار في مجال البناء المستدام و هي أكبر مسابقة في العالم للتصميم المستدام، و تستهدف المشاريع الرئيسية للمهنيين و كذلك الأفكار الجديدة التي تجمع بين حلول البناء المستدامة و التميز في الهندسة المعمارية كمشاركة منها في تحسين نوعية الحياة.

المبحث الثاني: تخطيط وتصميم الدراسة الميدانية

من خلال هذا المبحث س نقوم بالتطرق الى اجراءات الدراسة الميدانية التي تم اجراءها على موظفي مؤسسة لافارج، حيث تناولت في المطلب الأول تحضير الدراسة الميدانية وذلك من خلال تقديم الدراسة الميدانية وكذا اعداد استبيان، أما المطلب الثاني فقد تم وضعه تحت عنوان الاختبارات الأولية لأداة القياس تطرقت من خلاله الى صدق المحكمين وكذا معامل الثبات ألفا كرونباخ (**Alpha Cronbach**) وفي الأخير الى صدق الاتساق الداخلي، أما فيما يخص أدوات التحليل وأنموذج الدراسة فقد تم ادراجها ضمن المطلب الثالث.

المطلب الأول: تحضير الدراسة الميدانية

بعد الانتهاء من الجانب النظري ننتقل الى الجانب التطبيقي والمتمثل في الدراسة الميدانية، نستهله بأول خطوة وهي تحضير الدراسة الميدانية والتي تعتبر من بين أهم الخطوات نظرا لصعوبة القيام بها حيث تتطلب جهد فكري وكذا عملي ومجموعة من الأدوات الاحصائية.

أولا: منهج الدراسة الميدانية

حتى يتسنى لنا الاجابة على الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، والتأكد من صحة الفرضيات، قمنا بإجراء مقابلة شخصية مع بعض المسؤولين في مؤسسة لافارج وكذا مدراءها ، محاولة منا لمعرفة تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة حتى نتمكن بذلك من معرفة العناصر الموجودة والتي يمكن أن تؤثر على التنمية المستدامة والعناصر غير الموجودة فيها، بعد ذلك قمنا بإعداد استبيان لغرض القيام باستقصاء مجموعة من الموظفين حول تقييمهم للمسؤولية الاجتماعية، فقد قمنا باختيار عينة من نفس القطاع قصد تسهيل والتحكم في هذه الدراسة.

ثانيا: أدوات الدراسة

قصد القيام بهذه الدراسة بشكل صحيح، وجمع المعلومات اللازمة للدراسة تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات والأساليب الاحصائية لتحليل هذه البيانات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- الملاحظة: في هذه الدراسة تم القيام بملاحظة مجموعة من الأمور التي تتعلق بموضوع الدراسة وذلك من خلال الانتقال الى مكان اجراء الدراسة (مؤسسة لافارج) والقيام بجولة فيها قصد توزيع الاستبيان واجراء مقابلة مع بعض المسؤولين، وكذا رؤية طريقة العمل فيها.

2- الاستبيان: تم الاعتماد على هذه الاداة كوسيلة أساسية للقيام بهذه الدراسة، وذلك قصد التأكد من المعلومات التي تم جمعها والتي تم التوصل اليها في الجانب النظري ومعرفة مدى مطابقتها للجانب التطبيقي.

ثالثا: المعلومات ومصادر الحصول عليها

تمت معرفة نوع المعلومات التي نود الحصول عليها من خلال الإشكالية الرئيسية المطروحة، حيث وجدنا أن المعلومات المطلوبة من أجل الإجابة على هذه الإشكالية هي معلومات أولية يتم الحصول عليها من خلال الأشخاص المتواجدين في المؤسسة، فهذا النوع من المعلومات غير متوفر في المكتبات أو الدراسات السابقة كما هو الحال بالنسبة للمعلومات الثانوية.

الجدول رقم (7-3): حجم العينة المدروسة

الاستبيان :	التكرار	النسبة المؤوية
الاستبيانات الموزعة	250	%100
الاستبيانات المسترجعة	224	%89.6
الاستبيانات الغير مسترجعة	26	%10.4
الاستبيانات المستبعدة	07	%2.8
الاستبيانات الصالحة للتحليل	217	%84.8

المصدر: من إعداد الباحثة

رابعا: اعداد الاستبيان

من أجل معرفة دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة ، تم الاعتماد على أنموذج يعتمد على دراسة عدة م كونات، قصد معرفة العلاقة بين هذه المكونات وكذا الطريقة التي تساهم بها في تكوين المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة.

الأسئلة الموجودة في الاستبيان أنظر الملحق رقم (01) صممت على أساس هذه المكونات أي وفق أنموذج الدراسة، ومن أجل جمع ها بغية تكوين المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة تم الاعتماد على برنامج Spss 19 و Excel.

1- تحديد أهداف قائمة الاستبيان: هناك هدف رئيسي وأهداف ثانوية، فالهدف الرئيسي يتمثل في معرفة العلاقة بين المتغيرات قصد تأكيد أو نفي الفرضيات والحصول على إجابات التي من شأنها أن تجيب على الإشكالية الرئيسية الملخصة في السؤال المحوري "**كيف يمكن أن تسهم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسة لافارج في الجزائر؟**" ، أما الأهداف الثانوية تتمثل في معرفة كيف تساهم المكونات في تكوين دور الم سؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة، وكذا درجة اسهامها في ذلك.

2- تحديد فرضيات الدراسة: صمم الاستبيان على أساس فرضيات الدراسة، التي على ضوئها يتم تحديد الأسئلة من أجل إثبات صحة الفرضية من عدمها، وتتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

أ- الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في مؤسسة لافارج يعزى بعدة متغيرات الشخصية؛

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة يعزى بمتغير السن؛
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة يعزى بمتغير المؤهل العلمي؛
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة يعزى بمتغير سنوات الخبرة؛
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة يعزى بمتغير التصنيف الوظيفي.

ب- الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة عند مستوى دلالة 0.05؛

- **الفرضية الفرعية الأولى**: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين البعد الاقتصادي والتنمية المستدامة في المؤسسة؛
- **الفرضية الفرعية الثانية**: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين البعد البيئي والتنمية المستدامة في المؤسسة؛
- **الفرضية الفرعية الثالثة**: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين البعد الاجتماعي والتنمية المستدامة في المؤسسة؛

ج- الفرضية الرئيسية الثالثة: اتجاهات الموظفين نحو المسؤولية الاجتماعية سالبة.

3- تحديد الاسئلة: في اعداد الاستبيان تم الاعتماد على الجداول، والسبب يرجع لاستعمال سلم ليك ارت الخماسي الذي يعتبر من بين الأساليب الأكثر استخداما في قياس الاتجاهات، بالإضافة الى كونه يحتوى على عدد كبير من المتغيرات المرتبطة به.

من أجل معرفة الهدف من كل سؤال في الاستبيان وكيفية استغلاله سنقدم الشرح التالي:

الأسئلة من (01-31) والتي تدخل ضمن المسؤولية الاجتماعية هي عبارة عن أسئلة تعبر عن معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والغرض منها هو الالمام بمختلف الجوانب التي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (8 – 3): قياس محاور دراسة المسؤولية الاجتماعية من خلال أسئلة الاستبيان

محاور الدراسة	الأسئلة
معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	من السؤال: 1 إلى السؤال: 9
البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية	من السؤال: 10 إلى السؤال: 16
البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية	من السؤال: 17 إلى السؤال: 23
البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية	من السؤال: 24 إلى السؤال:31

الغرض من القيام بهذه الدراسة هو معرفة الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة ، لذا وجب تخصيص الجزء الباقي من الاستبيان له والذي تكون بدوره من الأسئلة (32-49) والتي تدخل ضمن التنمية المستدامة، والغرض منها هو الالمام بمختلف الجوانب التي تتعلق بالتنمية المستدامة .

المطلب الثاني: الاختبارات الأولية لأداة القياس

حتى يتم التأكد من صدق الاستبانة أو عدمها تم اجراء مجموعة من الاختبارات، وذلك من خلال اللجوء الى محكمين بالإضافة الى الاختبارات الاحصائية اللازمة لذلك.

أولا: صدق الاستبانة: من أجل التأكد من صدق الاستبانة ومناسبة فقراتها قامت الباحثة بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص والذين هم من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية، حيث قاموا بإصدار حكمهم على درجة مناسبة الأسئلة ومدى سلامة ودقة الصياغة اللفظية والعلمية لعبارات الاستبيان ومدى شمول الاستبانة لمشكل الدراسة وتحقيق أهدافها، ومن ثمة تم تدوين ملاحظات وعلى ضوئها قمنا بإجراء تعديلات التي أشار اليها المحكمون كما هو موضح في الملحق رقم (02).، وفي الأخير تم الوصول الى الشكل النهائي للاستبانة .

ثانيا: صدق الاتساق الداخلي: تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية والبالغ عددها 217 مفردة وذلك بحساب معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له، ومن هنا سنقوم بحساب الاتساق الداخلي لجزئيين في الاستبيان (واقع المسؤولية الاجتماعية في

مؤسسة لافارج والتنمية المستدامة)، بحيث يتضمن الجزء الأول (واقع المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة لافارج) الذي يشمل المحاور التالية (معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، البعد الاقتصادي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي)، والجزء الثاني يتمثل في التنمية المستدامة.

1- صدق الاتساق الداخلي لفقرات واقع المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة لافارج (الجزء الأول):

يحتوي هذا الجزء على اربعة محاور تتمثل في (معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، البعد الاقتصادي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي).

أ- صدق الاتساق الداخلي لفقرات معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة (المحور الأول): يتكون هذا المكون من مجموعة فقرات (من 01 الى 09)، حتى نتمكن من معرفة مدى ثبات هذا المكون ككل تطرقنا الى استخدام معامل الارتباط بيرسون حتى نوضح مدى الاتساق الداخلي بين فقراته، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (9–3): معامل الارتباط بيرسون لفقرات المحور الأول لاستبانة الدراسة

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
01	تتوافق رسالة المؤسسة وأهدافها مع أهداف وقيم المجتمع	0.693**	0.000	دال
02	تعمل المؤسسة على تحسين صورتها بالمجتمع وترسيخ المظهر الايجابي لدى الأطراف ذات المصلحة كالعملاء والعاملين وأفراد المجتمع	0.599**	0.000	دال
03	تسعى المؤسسة لتحقيق التوازن بين احتياجاتها الآنية والقادمة والأطراف المعنية بعملها	0.546**	0.000	دال
04	تعمل المؤسسة على تحقيق التوازن بين مصالح المستخدمين، العملاء، المستثمرين، الموردين، المجتمع	0.726**	0.000	دال
05	تقوم المؤسسة بالتقييم الدائم والمستمر للمخاطر التي قد تنجم جراء قيامها بعمليات شراء لا تحترم فيها متطلبات الأطراف ذات المصلحة خاصة في مجال احترام القوانين والتشريعات البيئية والاجتماعية	0.757**	0.000	دال
06	تبذل المؤسسة الجهود اللازمة من أجل الحصول على سلسلة معايير الايزو الخاصة بالبيئة والسلامة المهنية	0.624**	0.000	دال
07	تعمل المؤسسة على التحسين الدائم والمستمر لمنتجاتها لتحقيق الرفاهية المطلوبة للزبون	0.688**	0.000	دال
08	يوجد لدى المؤسسة مدونة أخلاقيات العمل مطبقة بشكل واضح وفعال	0.740**	0.000	دال
09	تسعى المؤسسة إلى تحسين وتطوير النسيج الاجتماعي والاقتصادي المحلي دون التأثير السلبي على بقائها وديمومتها	0.708**	0.000	دال

مستوى الدلالة 0.01 **المصدر**: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 19

من خلال الجدول أعلاه نجد أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة والمعدل الكلي لفقراته دالة احصائيا، حيث أن قيمة r المحسوبة أكبر من r الجدولية ومنه تعتبر فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

ب– صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الاقتصادي (المحور الثاني): يتكون هذا المكون من مجموعة من الفقرات (من 10 الى 16)، ومن أجل معرفة مدى ثبات هذا المكون ككل تطرقنا الى استخدام معامل الارتباط بيرسون من اجل معرفة الاتساق الداخلي بين فقراته.

الجدول رقم (10–3): معامل الارتباط بيرسون لفقرات المحور الثاني لاستبانة الدراسة

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
10	تعمل المؤسسة على تعظيم قيمة السهم وتحقيق أكبر ربح ممكن	**0.657	0.000	دال
11	تراعي المؤسسة القدرات الشرائية للزبائن عند تسعير منتجاتها	**0.777	0.000	دال
12	تقوم المؤسسة بالتقييم الدائم والمستمر للمخاطر التي قد تنجم جراء قيام المؤسسة بعمليات شراء لا تحترم فيها متطلبات الأطراف ذات المصلحة خاصة في مجال احترام القوانين والتشريعات البيئية والاجتماعية	**0.685	0.000	دال
13	تسهر المؤسسة على المتابعة والمعالجة الموضوعية لشكاوي الزبائن مهما كانت طريقة تقديمها	**0.717	0.000	دال
14	تعمل المؤسسة على احترام قواعد المنافسة وعدم الإضرار بالمنافسين	**0.574	0.000	دال
15	تتقيد المؤسسة بالجودة والمواصفات والمقاييس المتفق عليها وفق دفتر الشروط (الجودة، السعر، المكان والوقت المطلوب)	**0.670	0.000	دال
16	تتخذ المؤسسة التدابير اتجاه مورديها في حالة تدهور مستوى نشاطها والذي قد يؤثر سلبا على نشاطاتهم	**0.656	0.000	دال

مستوى الدلالة 0.01 **المصدر**: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 19

من خلال الجدول أعلاه نجد أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الاقتصادي والمعدل الكلي لفقراته دالة احصائيا، حيث أن قيمة r المحسوبة أكبر من r الجدولية ومنه تعتبر فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

ج- صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد البيئي (المحور الثالث): يتكون هذا المكون من مجموعة من الفقرات (من 17 الى 23)، ومن أجل معرفة مدى ثبات هذا المكون ككل تطرقنا الى استخدام معامل الارتباط بيرسون من اجل معرفة الاتساق الداخلي بين فقراته.

الجدول رقم (11-3): معامل الارتباط بيرسون لفقرات المحور الثالث لاستبانة الدراسة

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
17	تحترم المؤسسة قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي مع مراعاة الأثر البيئي لمنتجاتها منذ الشروع في تصميمها	0.605**	0.000	دال
18	توفر المؤسسة الموارد البشرية والمالية اللازمة لضمان إدارة بيئية سليمة	0.693**	0.000	دال
19	تضع المؤسسة برامج تكوين وتحسيس لفائدة العمال خاصة بالإدارة البيئية فقط	0.606**	0.000	دال
20	تلتزم المؤسسة بالاستخدام الأمثل والكفء للموارد الطبيعية وخصوصا غير المتجددة منها	0.690**	0.000	دال
21	تستخدم المؤسسة تقنيات ملائمة لتجنب مسببات تلوث الأرض، الهواء، الماء وتستعمل التكنولوجيا والمعالجات الفنية في التخلص من النفايات والعوادم ومخلفات التصنيع	0.658**	0.000	دال
22	تقوم المؤسسة بإجراء دراسات موضوعها الأثر البيئي المباشر وغير المباشر للنشاط الذي تمارسه مع وضعها لأهداف كمية خاصة بالتقليل من هذا الأثر	0.714**	0.000	دال
23	تمول المؤسسة حملات التوعية في مجالات حماية البيئة وحسن	0.665**	0.000	دال

	استغلال مواردها الطبيعية			

مستوى الدلالة 0.01 **المصدر**: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 19

من خلال الجدول أعلاه نجد أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد البيئي والمعدل الكلي لفقراته دالة احصائيا، حيث أن قيمة r المحسوبة أكبر من r الجدولية ومنه تعتبر فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

د- صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الاجتماعي (المحور الرابع): يتكون هذا المكون من مجموعة من الفقرات (من 24 الى 31)، ومن أجل معرفة مدى ثبات هذا المكون ككل تطرقنا الى استخدام معامل الارتباط بيرسون من اجل معرفة الاتساق الداخلي بين فقراته.

الجدول رقم (12-3): معامل الارتباط بيرسون لفقرات المحور الرابع لاستبانة الدراسة

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
24	تسعى المؤسسة إلى تحسين وتطوير النسيج الاقتصادي المحلي دون التأثير السلبي على بقائها وديمومتها	**0.457	0.000	دال
25	تقوم المؤسسة بالتعرف الدائم والمستمر على الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والنسيج الاقتصادي المحلي الذين قد يكون لديهم تأثير سلبي أو ايجابي على الأنشطة التي تمارسها وعن أدائها	**0.673	0.000	دال
26	تسعى المؤسسة إلى بناء علاقات ايجابية مع مؤسسات المجتمع المختلفة	**0.772	0.000	دال
27	تقوم المؤسسة بالعمليات الخيرية وتقديم الهبات والتبرعات للجمعيات الخيرية مثل جمعيات حماية الطفولة ودور المسنين ومراكز رعاية المعاقين والمستشفيات	**0.810	0.000	دال
28	تساهم المؤسسة في دعم النشاطات الثقافية والشبابية دون أي مقابل	**0.722	0.000	دال

29	تقوم المؤسسة باستقبال وتدريب طلاب الجامعات أثناء وبعد الدراسة	**0.645	0.000	دال
30	تقوم المؤسسة بإصدار تقرير سنوي يضم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي	**0.655	0.000	دال
31	تساهم المؤسسة بشكل طوعي في مجموعات عمل وتشاور الهدف منها دراسة كيفية إدماج رهانات التنمية المستدامة من طرفها	**0.664	0.000	دال

مستوى الدلالة 0.01 **المصدر**: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 19

من خلال الجدول أعلاه نجد أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الاجتماعي والمعدل الكلي لفقراته دالة احصائيا، حيث أن قيمة r المحسوبة أكبر من r الجدولية ومنه تعتبر فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

2- صدق الاتساق الداخلي لفقرات التنمية المستدامة (الجزء الثاني): يتكون هذا المكون من مجموعة من الفقرات (من 32 الى غاية 49)، ومن أجل معرفة مدى ثبات هذا المكون ككل تطرقنا الى استعمال معامل الارتباط بيرسون حتى نبين مدى الاتساق الداخلي بين فقراته.

الجدول رقم (13–3): معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء الثاني لاستبانة الدراسة

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
32	تعمل المؤسسة على تقديم خدمات بتكاليف اقل	**0.616	0.000	دال
33	تساهم المؤسسة في التخفيف من مشكلة البطالة التي يعاني منها أفراد المجتمع عن طريق عن طريق خلق فرص عمل	**0.825	0.000	دال
34	يستفيد العامل من الأرباح و الفوائد التي تحققها المؤسسة	**0.815	0.000	دال
35	تساهم المؤسسة في زيادة الدخل الوطني الإجمالي	**0.808	0.000	دال
36	تعتمد المؤسسة على نماذج اقتصادية لتحقيق الاستدامة	**0.766	0.000	دال
37	يعتبر نقص التمويل والظروف الاقتصادية من بين المعوقات التي تحول دون مشاركة المؤسسة في تنمية المجتمع المحلي بشكل كبير	**0.770	0.000	دال
38	تسعى المؤسسة على التحسين المستدام لخدماتها المقدمة	**0.366	0.000	دال
39	تعمل المؤسسة على زيادة فرص الشراكة والمشاركة في تبادل الخبرات والمهارات	**0.727	0.000	دال
40	تلتزم المؤسسة بالقوانين المؤطرة والمنظمة لعملها ولعمل المؤسسات الأخرى الناشطة في نفس مجالها	**0.807	0.000	دال
41	تقوم المؤسسة بإجراء تقييم دوري حول نشاطها الاجتماعي	**0.767	0.000	دال
42	تتوفر المؤسسة على نظام عمل أخلاقي مع عمالها أو منافسيها	**0.733	0.000	دال
43	تلتزم المؤسسة باللوائح الداعية لحماية البيئة	**0.353	0.000	دال
44	تعتمد المؤسسة على سياسة الجودة الشاملة لدعم الأداء البيئي	**0.700	0.000	دال
45	تتخذ المؤسسة التدابير التي تسمح بالتحكم في الانبعاثات	**0.762	0.000	دال

	الناجمة عن العملية الإنتاجية وتخفيض التلوث باستخدام مواد نظيفة			
46	تقوم المؤسسة بإجراء مراجعة وتقييم حول أدائها البيئي مع إعداد تقارير حول هذا الأداء	**0.777	0.000	دال
47	تقوم المؤسسة بالمساهمة في حل ومعالجة المشاكل البيئية الواقعة	**0.820	0.000	دال
48	تضع المؤسسة برامج خاصة بالنشاطات ذات التأثيرات البيئة الخطيرة	**0.760	0.000	دال
49	توجه المؤسسة الموارد البيئية لضمان إدارة بيئية سليمة	**0.821	0.000	دال

مستوى الدلالة 0.01 **المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 19

من خلال الجدول أعلاه نجد أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات هذا الجزء والمعدل الكلي لفقراته دالة احصائيا، حيث أن قيمة r المحسوبة أكبر من r الجدولية ومنه تعتبر فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

3- صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة: يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداء الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول اليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل محور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان مجتمعة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (14-3): صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة

محاور الاستبيان		معامل الارتباط	Sig	النتيجة
واقع المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة لافارج	معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	**0.803	0.000	دال
	البعد الاقتصادي	**0.861	0.000	دال
	البعد البيئي	**0.851	0.000	دال
	البعد الاجتماعي	**0.858	0.000	دال
جميع فقرات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة		**0.905	0.000	دال
التنمية المستدامة	البعد الاقتصادي	**0.804	0.000	دال
	البعد الاجتماعي	**0.705	0.000	دال
	البعد البيئي	**0.722	0.000	دال
جميع فقرات التنمية المستدامة		**0.882	0.000	دال

مستوى الدلالة 0.01 **المصدر**: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 19

من خلال الجدول أعلاه نجد أن معاملات الارتباط بين كل محور والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان دالة احصائيا، حيث أن قيمة r المحسوبة أكبر من r الجدولية ومنه تعتبر المحاور صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

المطلب الثالث: ثبات فقرات الاستبيان وأدوات التحليل وأنموذج الدراسة

حتى نتأكد من استقرار نتائج الاستبانة في حالة تم توزيعها أكثر من مرة وفي نفس الظروف والشروط، لابد من قياس ثبات فقراتها لذا سنقوم باستعمال طريقة ألفا كرو نباخ، قصد تسهيل هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من الأدوات الاحصائية حتى نتمكن خلالها من معالجة البيانات والوصول إلى مختلف النتائج، كذلك اعتمدنا على أنموذج حتى يتضح لنا مخطط الدراسة.

أولا: معامل الثبات ألفا كرو نباخ (Cronbach Alpha)

قمت باستخدام طريقة ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبانة وتكون قيمة ألفا كرو نباخ مقبولة اذا تعدت قيمتها 0.60 وأوضحت النتائج أن قيمة الثبات كانت مرتفعة ، وذلك حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (15-3): نتائج اختبار (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات الاستبانة

محاور الاستبيان		معامل Cronbach's Alpha		
		معامل الارتباط	الثبات	عدد العبارات
واقع المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة لافارج	معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	0.851	0.922	09
	البعد الاقتصادي	0.803	0.896	07
	البعد البيئي	0.710	0.842	07
	البعد الاجتماعي	0.831	0.911	08
جميع فقرات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة		0.861	0.928	31
التنمية المستدامة	البعد الاقتصادي	0.859	0.927	06
	البعد الاجتماعي	0.693	0.832	05
	البعد البيئي	0.845	0.919	07
جميع فقرات التنمية المستدامة		0.598	0.773	64
الاستبيان ككل		0.935	0.967	49

مستوى الدلالة 0.6 **المصدر**: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 19

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معامل ألفا كان مرتفعا بالنسبة للاستبيان ككل حيث قدرت قيمته بـ 0.935، كذلك هو الحال بالنسبة لقيمة الثبات فقد كانت مرتفعة حيث بلغت 0.967، كل هذا الارتفاع المسجل في قيمة ألفا كرو نباخ وقيمة ثباته يدل على صدق هذه المحاور وثبات فقراتها، ومنه نستنتج أن الأداة التي أعددناها لمعالجة المشكلة المطروحة هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي Test Distribution Normality:

تم استخدام اختبار كولمجوروف – سمرنوف (S-K) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول التالي:

الجدول رقم (16–3): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

محاور الاستبيان	قيمة الاختبار	Sig
واقع المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة لافارج	0.954	0.323
التنمية المستدامة	0.893	0.402
الاستبيان ككل	0.414	0.995

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 19

يوضح الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية (Sig) لجميع مجالات الدراسة أكبر من مستوى الدالة 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

ثالثا: أدوات تحليل البيانات

من أجل تحليل البيانات المتحصل عليها من عملية الاستقصاء بشكل دقيق استعملنا كل من جداول التكرار والنسب وكذا جداول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والارتباط من أجل معرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة، هذا بالإضافة الى معامل الثبات Cronbach's Alpha ومعامل الارتباط بيرسون Pearson، ولمعرفة الدلائل الاحصائية للنتائج المحصل عليها استعملنا تحليل التباين T- Tste وANOVA لاختبار صحة الفرضيات، بالإضافة الى استعمال اختبار لانحدار الخطي البسيط لمعرفة ان كان هناك اثر ام لا .

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة الميدانية

بعد جمع البيانات اللازمة من عينة قدرها (217) شخص تم ترميزها وحجزها ومعالجتها في جهاز الكمبيوتر بالاعتماد على كل من برنامج SPSS .V 19 وExcel ، اللذان يسهلان الحصول على النتائج في وقت قصير، بحيث تم الحصول على النتائج أنظر في الملحق رقم (03)، كما هي مبينة في الجداول والأشكال المستعملة في عرض النتائج بالاعتماد على برنامجي SPSS .V 19 وExcel .

لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى عرض وتحليل نتائج الاستبيان وهذا في ثلاثة مطالب، المطلب الأول سنقوم بعرض وتحليل نتائج البطاقة الشخصية للمستقصى منه أما في المطلبين المتبقيين سنقوم بعرض نتائج وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة.

المطلب الأول: وصف عينة الدراسة

من خلال هذا المطلب سنقوم بالتطرق الى عرض نتائج البيانات الشخصية للمستقصى والتي تظهر كما يلي:

أولا: عرض النتائج الشخصية

قبل التطرق إلى عرض نتائج مضمون البحث نقوم في البداية بالتحليل الوصفي للأسئلة المتعلقة بالمستقصي والتي أدرجت في الأخير بهدف كسب ثقته، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (17–3): توزيع أفراد العينة حسب متغيرات البيانات الشخصية

المتغيرات الشخصية	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
السن	أقل أو يساوي 20 سنة	0	0
	من 21 سنة إلى 30 سنة	36	16.6
	من 31 سنة إلى 40 سنة	100	46.1
	من 41 سنة إلى 50 سنة	56	25.8
	من 51 سنة فأكثر	25	11.5
المؤهل العلمي	متوسط	27	12.4
	ثانوي	45	20.7
	جامعي	145	66.8
	دراسات عليا	0	0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	16	07.4
	من 05 إلى 10 سنوات	48	22.1
	من 11 إلى 15 سنة	140	64.5
	من 16 إلى 20 سنة	13	06
	أكثر من 20 سنة	0	0
التصنيف الوظيفي	إطار سامي	16	07.4
	إطار	88	40.6
	متحكم	56	25.8
	منفذ	57	26.3
المجموع		217	100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 19

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

نجد أن أفراد العينة (من 31 إلى 40 سنة) يمثلون نسبة 46.1% وهي أكبر نسبة في الفئات العمرية العاملة بالمؤسسة و هذه النسبة تسمح بالقول أن المؤسسة قديمة النشأة، و تبين نتائج الجدول أن النسبة الغالبة هي للمستوى الجامعي أي ما مقداره 66.8%، وهذا نظرا لاحتواء المنطقة على جامعة يتم فيها تدريس تخصصات تخدم بشكل كبير طبيعة المهام المزاولة، بحيث يتم تشغيل خريجيها بنسبة مرتفعة، في حين نجد ما نسبته 64.5% من أفراد العينة لديهم ما بين 11 و15سنة خبرة وهذا راجع إلى أن المؤسسة في الآونة الأخيرة لم تعد توظف العمال بنسبة كبيرة كما في السابق إنما بشكل قليل ، في حين بلغ عدد أفراد العينة الذين ذوو التصنيف الوظيفي إطار يمثلون ما نسبته 40.6% وهي النسبة الغالبة .

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الجزء الأول من الاستبيان

من خلال هذا المطلب سنحاول عرض وتحليل نتائج المحاور الأربعة للجزء الأول من الاستبيان وذلك على النحو التالي:

أولا: عرض وتحليل نتائج المحور الأول من الاستبانة

من خلال هذا الجزء سنقوم بتحليل نتائج الأسئلة التي تمثل معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، لكن قبل ذلك يجب توضيح المقياس الذي اتبع في الدراسة والمتمثل في مقياس ليكارت الخماسي.

الجدول رقم (18-3): مقياس ليكارت الخماسي

الدرجة:	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المستوى	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	1.79-1	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5-4.20

المصدر: عز حسين عبد الفتاح، **مقدمة في الإحصاء الوصفي ولاستدلالي**، خوارزمية العلمية للنشر والتوزيع، جدة السعودية، 2007، ص 32.

الجدول رقم (19–3): درجة الموافقة عن عبارات معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة

العبارة	استجابة أفراد العينة (التكرار والنسبة المئوية)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
	غ موافق تماما	غ موافق	محايد	موافق	موافق تماما			
01	27	31	26	103	30	3.36	1.243	**محايد**
	12.4%	14.3%	12%	47.5%	13.8%			
02	13	16	11	129	48	3.84	1.042	**موافق**
	06%	07.4%	05.1%	59.4%	22.1%			
03	09	20	21	119	48	3.82	1.015	**موافق**
	04.1%	09.2%	09.7%	54.8%	22.1%			
04	16	21	43	103	34	3.54	1.097	**موافق**
	07.4%	09.7%	19.8%	47.5%	15.7%			
05	14	37	46	88	32	3.40	1.127	**موافق**
	06.5%	17.1%	21.2%	40.6%	14.7%			
06	19	42	31	91	34	3.36	1.210	**محايد**
	08.8%	19.4%	14.3%	41.9%	15.7%			
07	24	46	31	90	26	3.22	1.227	**محايد**
	11.1%	21.2%	14.3%	41.5%	12%			
08	23	29	37	100	28	3.37	1.184	**محايد**
	10.6%	13.4%	17.1%	46.1%	12.9%			
09	16	36	66	78	21	3.24	1.075	**محايد**
	07.4%	16.6%	30.4%	35.9%	09.7%			
الكلي						3.4624	0.76948	**موافق**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 19

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أغلب العبارات كانت بمتوسط حسابي يفوق المتوسط الحسابي السلمي الفرضي (3)، وهي بذلك تعبر عن موافقة الموظفين عن عبارات هذا المحور إلا أنه هناك تباين كبير في الإجابات هذا ما يظهره الانحراف المعياري الذي تراوحت قيمته ما بين (1.015 و1.243)، كما سجلت T المحسوبة قيم أكبر من T المجدولة مما يدل على أنه كل الفقرات الموجودة ذات دلالة إحصائية.

بصفة عامة يمكن القول بأن المتوسط الحسابي الإجمالي لعبارات معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة بلغ 3.4624 وبما أن المتوسط الحسابي يختلف جوهريا عن المتوسط الفرضي 3، أي أن اتجاهات إجابات العينة ايجابية وأن قيمة الاختبار T دالة إحصائيا وهذا ان دل على شيء فانه يدل على أن الموظفين في المؤسسة متوافقة فيما يخص معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.

ثانيا: عرض وتحليل نتائج المحور الثاني من الاستبانة

يتضمن هذا المحور 07 عبارات تعبر في مجملها عن البعد الاقتصادي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (20-3): درجة الموافقة عن عبارات البعد الاقتصادي

العبارة	استجابة أفراد العينة (التكرار والنسبة المئوية)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
	غ موافق تماما	غ موافق	محايد	موافق	موافق تماما			
01	12	20	26	120	39	3.71	1.042	موافق
	05.5%	09.2%	12%	55.3%	18%			
02	20	36	60	82	19	3.20	1.108	محايد
	09.2%	16.6%	27.6%	37.8%	08.8%			
03	42	39	58	59	19	2.88	1.253	محايد
	19.4%	18%	26.7%	27.2%	08.8%			
04	22	31	47	93	24	3.30	1.151	محايد
	10.1%	14.3%	21.7%	42.9%	11.1%			
05	09	14	36	126	32	3.73	1.935	موافق
	04.1%	06.5%	16.6%	58.1%	14.7%			

06	13	32	48	100	24	3.41	1.060	**موافق**
	06%	14.7%	22.1%	46.1%	11.1%			
07	09	23	58	104	23	3.50	0.963	**موافق**
	04.1%	10.6%	26.7%	47.9%	10.6%			
الكلي						3.3929	0.72872	**محايد**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أغلب العبارات كانت بمتوسط حسابي يفوق المتوسط الحسابي السلمي الفرضي (3)، وهي بذلك تعبر عن موافقة العاملين عن عبارات هذا المحور إلا أنه هناك تباين كبير في الإجابات هذا ما يظهره الانحراف المعياري الذي تراوحت قيمته ما بين (0.963 و 1.935)، كما سجلت T المحسوبة قيم أكبر من T المجدولة مما يدل على أنه كل الفقرات الموجودة ذات دلالة إحصائية.

بصفة عامة يمكن القول بأن المتوسط الحسابي الإجمالي لعبارات المجال التعليمي بلغ 3.3929، أي أن اتجاهات إجابات العينة ايجابية وأن قيمة الاختبار T دالة إحصائيا وهذا إن دل على شيء فانه يدل على أن اتجاهات الموظفين في مؤسسة لافارج متوافقة فيما يخص البعد الاقتصادي.

ثالثا: عرض وتحليل نتائج المحور الثالث من الاستبانة

يتضمن هذا المحور عبارات تعبر في مجملها عن البعد البيئي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (21-3): درجة الموافقة عن عبارات البعد البيئي

العبارة	استجابة أفراد العينة (التكرار والنسبة المئوية)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
	غ موافق تماما	غ موافق	محايد	موافق	موافق تماما			
01	15	35	74	75	18	3.21	1.037	محايد
	06.9%	16.1%	34.1%	34.6%	08.3%			
02	24	52	42	82	17	3.07	1.172	محايد
	11.1%	24 %	19.4%	37.8%	07.8%			
03	22	38	44	87	26	3.26	1.182	محايد
	10.1%	17.5%	20.3%	40.1%	12%			
04	28	42	75	59	13	3.12	2.996	محايد
	12.9%	19.4%	34.6%	27.2%	06%			
05	71	64	37	38	07	2.29	1.188	غير موافق
	32.7%	29.5%	17.1%	17.5%	03.2%			
06	29	45	57	77	09	2.96	1.126	محايد
	13.4%	20.7%	26.3%	35.5%	04.1%			
07	20	31	68	81	17	3.20	1.078	محايد
	09.2%	14.3%	31.3%	37.3%	07.8%			
الكلي						2.7378	0.81139	محايد

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أغلب العبارات كانت بمتوسط حسابي يفوق المتوسط الحسابي السلمي الفرضي (3)، وهي بذلك تعبر عن موافقة الموظفين عن عبارات هذا المحور إلا أنه هناك تباين كبير في

الإجابات هذا ما يظهره الانحراف المعياري الذي تراوحت قيمته ما بين (1.037 و2.996)، كما سجلت T المحسوبة قيم أكبر من T المجدولة مما يدل على أنه كل الفقرات الموجودة ذات دلالة إحصائية.

بصفة عامة يمكن القول بأن المتوسط الحسابي الإجمالي لعبارات المجال المكتبي بلغ 3.0178، أي أن اتجاهات إجابات العينة ايجابية وأن قيمة الاختبار T دالة إحصائيا وهذا إن دل على شيء فانه يدل على أن اتجاهات الموظفين في مؤسسة لافارج متوافقة فيما يخص البعد البيئي.

رابعا: عرض وتحليل نتائج المحور الرابع من الاستبانة

يتضمن هذا المحور تعبر عباراته في مجملها عن البعد الاجتماعي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (22-3): درجة الموافقة عن عبارات البعد الاجتماعي

العبارة	استجابة أفراد العينة (التكرار والنسبة المئوية)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
	غ موافق تماما	غ موافق	محايد	موافق	موافق تماما			
01	21	28	64	84	20	3.25	1.103	محايد
	09.7%	12.9%	29.5%	38.7%	09.2%			
02	51	45	54	45	22	2.73	1.303	محايد
	23.5%	20.7%	24.9%	20.7%	10.1%			
03	45	45	62	53	12	2.73	1.199	محايد
	20.7%	20.7%	28.6%	24.4%	05.5%			
04	48	54	57	44	14	2.64	1.213	محايد
	22.1%	24.9%	26.3%	20.3%	06.5%			
05	31	46	47	66	27	3.05	1.257	محايد
	14.3%	21.2%	21.7%	30.4%	12.5%			
06	33	65	52	41	26	2.82	1.246	محايد
	15.2%	30%	24%	18.9%	12%			
07	58	77	47	26	09	2.31	1.115	غير موافق

			04.1%	12%	21.7%	35.5%	26.7%	
غير موافق	1.131	2.36	07	36	42	76	56	08
			03.2%	16.6%	19.4%	35%	25.8%	
موافق	0.76948	3.4624	الكلي					

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن العبارات كانت بمتوسط حسابي يفوق المتوسط الحسابي السلمي الفرضي (3)، وهي بذلك تعبر عن موافقة الموظفين عن عبارات هذا المحور إلا أنه هناك تباين كبير في الإجابات هذا ما يظهره الانحراف المعياري الذي تراوحت قيمته ما بين (1.103 و 1.303)،كما سجلت T المحسوبة قيم أكبر من T المجدولة مما يدل على أنه كل الفقرات الموجودة ذات دلالة إحصائية.

بصفة عامة يمكن القول بأن المتوسط الحسابي الإجمالي لعبارات البعد الاجتماعي بلغ 3.4624، أي أن اتجاهات إجابات العينة ايجابية وأن قيمة الاختبار T دالة إحصائيا وهذا إن دل على شيء فانه يدل على أن اتجاهات الموظفين في المؤسسة متوافقة فيما يخص البعد الاجتماعي.

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الجزء الثاني من الاستبيان

من خلال هذا المطلب سنحاول عرض وتحليل نتائج عبارات الجزء الثاني من الاستبيان، والذي يتكون من 18 عبارة وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (23-3): درجة الموافقة عن عبارات البعد الاجتماعي

العبارة	استجابة أفراد العينة (التكرار والنسبة المئوية)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
	غ موافق تماما	غ موافق	محايد	موافق	موافق تماما			
01	34	63	51	50	19	2.80	1.210	محايد
	15.7%	29%	23.5%	23%	08.8%			
02	25	33	33	86	40	3.38	1.268	موافق
	11.5%	15.2%	15.2%	39.6%	18.4%			
03	20	42	39	69	47	3.37	1.271	موافق
	09.2%	19.4%	18%	31.8%	21.7%			
04	11	25	37	87	57	3.71	1.128	موافق
	05.1%	11.5%	17.1%	40.1%	26.3%			
05	12	30	44	81	50	3.59	1.148	موافق
	05.5%	13.8%	20.3%	37.3%	23%			
06	22	48	39	63	45	3.28	1.294	محايد
	10.1%	22.1%	18%	29%	20.7%			
07	24	53	48	62	30	3.10	1.234	محايد
	11.1%	24.4%	22.1%	28.6%	13.8%			
08	21	27	43	84	42	3.46	1.213	محايد
	09.7%	12.4%	19.8%	38.7%	19.4%			
09	16	09	37	98	57	3.79	1.106	محايد
	07.4%	04.1%	17.1%	45.2%	26.3%			

10	09	10	39	85	74	3.94	1.039	**محايد**
	04.1%	04.6%	18%	39.2%	34.1%			
11	09	11	57	82	58	3.78	1.031	**محايد**
	04.1%	05.1%	26.3%	37.8%	26.7%			
12	07	08	77	78	47	3.69	0.958	**محايد**
	03.2%	03.7%	35.5%	35.9%	21.7%			
13	10	19	47	98	43	3.67	1.037	**محايد**
	04.6%	08.8%	21.7%	45.2%	19.8%			
14	13	38	55	82	29	3.35	1.100	**محايد**
15	17	39	60	74	27	3.25	1.128	**محايد**
	07.8%	18%	27.6%	34.1%	12.4%			
16	16	26	72	63	40	3.39	1.138	**غير موافق**
	07.4%	12%	33.2%	29%	18.4%			
17	11	25	63	81	37	3.50	1.063	**غير موافق**
	05.1%	11.5%	29%	37.3%	17.1%			
18	13	23	54	85	42	3.55	1.101	**موافق**
	06%	10.6%	24.9%	39.2%	19.4%			
الكلي						3.4865	0.77484	**موافق**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 19

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أغلب العبارات كانت بمتوسط حسابي يفوق المتوسط الحسابي السلمي الفرضي (3)، وهي بذلك تعبر عن موافقة الموظفين عن عبارات هذا المحور إلا أنه هناك تباين كبير في الإجابات هذا ما يظهره الانحراف المعياري الذي تراوحت قيمته ما بين (0.958 و 1.294) باستثناء العبارة (01) التي كانت بمتوسط حسابي أقل من المتوسط الحسابي السلمي الفرضي (3)، كما سجلت T المحسوبة قيم أكبر من T المجدولة مما يدل على أنه كل الفقرات الموجودة ذات دلالة إحصائية.

بصفة عامة يمكن القول بأن المتوسط الحسابي الإجمالي لعبارات التنمية المستدامة بلغ 3.4865، أي أن اتجاهات إجابات العينة ايجابية وأن قيمة الاختبار T دالة إحصائيا وهذا إن دل على شيء فانه يدل على أن اتجاهات الموظفين في مؤسسة لافارج الجزائر متوافقة فيما التنمية المستدامة.

المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة

بعد أن تم جمع البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وفي ضوء الفرضيات التي استهدفت هذه الدراسة اختبارها، سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى اختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة الميدانية والتحقق من مدى صحتها من عدمها هذا من خلال المطالب التي سنستعرض من خلالها نتائج التحليل بالنسبة لكل فرضية.

المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

تتمثل هذه الفرضية في دراسة الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة يعزى بمجموعة من البيانات الشخصية، بحيث تنقسم هذه الفرضية الرئيسية إلى أربعة فرضيات فرعية، سنقوم من خلال هذا المطلب باختبارها قصد التمكن من تفسير نتيجة الفرضية الرئيسية الأولى.

أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات إجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة يعزى إلى متغير السن؛

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات إجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة يعزى إلى متغير السن.

نتائج اختبار التباين الأحادي لهذه الفرضية تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (24-3):نتائج اختبار "التباين الأحادي" – السن–

محاور الاستبيان		المتوسطات					قيمة T	Sig
		أقل أو يساوي 5 سنوات	من 21 الى 30 سنة	من 31 الى 40 سنة	من 41 الى 50 سنة	51 سنة فأكثر		
واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	00	3.7315	3.5333	3.2857	3.1867	1.586	0.114
	البعد الاقتصادي	00	3.5397	3.4286	3.3818	3.0629	0.874	0.383
	البعد البيئي	00	3.3413	3.0371	2.9847	2.5486	3.178-	0.002
	البعد الاجتماعي	00	2.8715	2.9104	2.5246	2.3400	6.445-	0.000
جميع فقرات واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة		00	3.3710	3.2242	3.0582	2.7845	1.951-	0.052
التنمية المستدامة		00	3.7107	3.5017	3.4107	3.2597	2.036	0.043
الاستبيان ككل		00	3.5409	3.3604	3.2308	3.0221	0.035-	0.972

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 19

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن القيمة الاحتمالية (Sig) المقابلة لاختبار التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى السن.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة يعزى إلى متغير المؤهل العلمي؛

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة يعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

نتائج اختبار التباين الأحادي لهذه الفرضية تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (25-3): نتائج اختبار"التباين الأحادي" – المؤهل العلمي –

محاور الاستبيان		المتوسطات				قيمة T	Sig
		متوسط	ثانوي	جامعي	دراسات عليا		
واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	3.7778	3.6494	3.3456	00	11.747	0.000
	البعد الاقتصادي	3.7249	3.4349	3.3175	00	11.345	0.000
	البعد البيئي	3.5767	3.0603	2.9005	00	05.410	0.000
	البعد الاجتماعي	2.8981	3.0722	2.6033	00	02.455	0.015
جميع فقرات واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة		3.4944	3.3042	3.0442	00	08.232	0.000
التنمية المستدامة		3.7362	3.6159	3.3976	00	13.483	0.000
الاستبيان ككل		3.6153	3.4600	3.2173	00	11.145	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 19

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن القيمة الاحتمالية (Sig) المقابلة لاختبار التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى المؤهل العلمي.

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة يعزى إلى متغير سنوات الخبرة؛

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة يعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

الجدول رقم (26-3): نتائج اختبار"التباين الأحادي" – سنوات الخبرة–

محاور الاستبيان		المتوسطات					قيمة T	Sig
		أقل من 05 سنوات	من 05 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 15سنة	من 16 إلى 20 سنة	أكثر من 20 سنة		
واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	3.9028	3.5903	3.3905	3.2222	00	9.996	0.000
	البعد الاقتصادي	3.8839	3.3958	3.3720	3.0000	00	9.390	0.000
	البعد البيئي	3.9554	3.0268	2.9469	2.5934	00	3.705	0.000
	البعد الاجتماعي	3.0625	2.9479	2.6610	2.3846	00	0.602	0548
جميع فقرات واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة		3.7011	3.2402	3.0957	2.8001	00	6.254	0.000
التنمية المستدامة		3.8260	3.5886	3.4199	3.3838	00	11.576	0.000
الاستبيان ككل		3.7636	3.4144	3.2543	3.0919	00	9.107	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 19

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن القيمة الاحتمالية (Sig) المقابلة لاختبار التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى سنوات الخبرة.

رابعا: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة يعزى إلى متغير التصنيف الوظيفي؛

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة يعزى إلى متغير التصنيف الوظيفي.

الجدول رقم (27-3): نتائج اختبار"التباين الأحادي" – التصنيف الوظيفي–

محاور الاستبيان		المتوسطات				قيمة T	Sig
		إطار سامي	إطار	متحكم	منفذ		
واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	3.9028	3.4848	3.5079	3.2593	8.427	0.000
	البعد الاقتصادي	3.8839	3.3231	3.4883	3.2707	8.025	0.000
	البعد البيئي	3.9554	2.9188	3.1480	2.7794	3.151	0.002
	البعد الاجتماعي	3.0625	2.8466	2.7205	2.4956	0.318	0.751
جميع فقرات واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة		3.7011	3.1433	3.2279	2.9512	5.164	0.000
التنمية المستدامة		3.8260	3.5265	3.4902	3.2102	9.379	0.000
الاستبيان ككل		3.7636	3.3349	3.3513	3.1357	7.385	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 19

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن القيمة الاحتمالية (Sig) المقابلة لاختبار التباين الأحادي أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة

إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى التصنيف الوظيفي.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

تنقسم هذه الفرضية الرئيسية إلى أربعة فرضيات فرعية، سنقوم من خلال هذا المطلب باختبارها هذا حتى نتمكن من تفسير نتيجة الفرضية الرئيسية الثانية.

أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

الفرضية H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة والتنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05؛

الفرضية H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة والتنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط، قصد التحقق من وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرفض أو القبول وذلك على النحو التالي:

– **قبول الفرضية الصفرية إذا كانت:** قيمة F المحسوبة أصغر من قيمة F المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 أو قيمة مستوى الدلالة Sig أكبر من 0.05؛

– **قبول الفرضية البديلة إذا كانت:** قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 أو قيمة مستوى الدلالة Sig أصغر من 0.05؛

أنموذج الرياضي للفرضية الأثر الفرعية الأولى:

معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة = A+B (التنمية المستدامة)

الجدول رقم (28-3): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة والتنمية المستدامة

المصدر		الانحدار	الخطأ	الكلي
مجموع المربعات		29.214	98.679	127.893
درجة الحرية		1	215	216
متوسط المربعات		29.214	0.459	
المعنوية الكلية	قيمة F	63.652		
	SIG	0.000		
المعنوية الجزئية (معاملات الانحدار)		Constant	معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	
	B	1.378	0.598	
	T	5.194	7.978	
	SIG	0.000	0.000	
القدرة التفسيرية	R	0.478		
	R^2	0.228		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 19

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نجد أن معامل ارتباط بيرسون بين معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة والتنمية المستدامة بلغ R=0.478 وهو معنوي حيث قيمة F المحسوبة 63.652 أكبر من قيمة F المجدولة 3.865 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة الحرية (1، 215) وأن قيمة معامل التفسير R2 = 0.228 وهذا يعني أن معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة قد فسر 22.8 % من التغيرات التي تحدث في التنمية المستدامة، والباقي 77.2% راجع إلى عوامل أخرى.

اختبار معنوية المعاملات الانحدار المتعدد B، A.

قاعدة: اذا كانت قيمة الاحتمال (Sig) أقل من 0.05 المقابلة لقيمة 'T' المحسوبة فان معامل الانحدار معنوي.

بالرجوع الى الجدول أعلاه نجد:

بالنسبة لاختبار معنوية A: قيمة احتمال الخطأ Sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 إذن a=1.378 معنوي.

بالنسبة لاختبار معنوية B: قيمة احتمال الخطأ Sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 إذن قيمة تأثير B معنوي وهذا يعني بزيادة وحدة واحدة في التنمية المستدامة يؤدي الى زيادة معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة 0.598

ومنه أنموذج الرياضي هو:

معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة= 1.378 + 0.598 (التنمية المستدامة)

الاستنتاج: نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة والتنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية الصفرية H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين البعد الاقتصادي والتنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الاحصائية 0.05؛

الفرضية البديلة H_1: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين البعد الاقتصادي والتنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الاحصائية 0.05.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط، قصد التحقق من وجود أثر ذو دلالة احصائية للرفض أو القبول وذلك على النحو التالي:

– **قبول الفرضية الصفرية اذا كانت:** قيمة F المحسوبة أصغر من قيمة F المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 أو قيمة مستوى الدلالة Sig أكبر من 0.05؛

– **قبول الفرضية البديلة اذا كانت:** قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 أو قيمة مستوى الدلالة Sig أصغر من 0.05؛

أنموذج الرياضي للفرضية الأثر الفرعية الأولى:

البعد الاقتصادي = A+B (التنمية المستدامة)

الجدول رقم (29-3): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين البعد الاقتصادي والتنمية المستدامة

المصدر		الانحدار	الخطأ	الكلي
مجموع المربعات		35.872	78.302	114.173
درجة الحرية		1	214	215
متوسط المربعات		35.872	0.366	
المعنوية الكلية	قيمة F	98.039		
	SIG	0.000		
المعنوية الجزئية (معاملات الانحدار)		Constant	البعد الاقتصادي	
	B	1.083	0.663	
	T	4.569	9.901	
	SIG	0.000	0.000	
القدرة التفسيرية	R	0.561		
	R^2	0.314		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 19

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نجد أن معامل ارتباط بيرسون بين البعد الاقتصادي والتنمية المستدامة بلغ R=0.561 وهو معنوي حيث قيمة F المحسوبة 98.039 أكبر من قيمة F المجدولة 3.865 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة الحرية (1، 214) وأن قيمة معامل التفسير R2 = 0.314 وهذا يعني أن البعد الاقتصادي قد فسر 56.1 % من التغيرات التي تحدث في التنمية المستدامة، والباقي 43.9 % راجع الى عوامل أخرى.

اختبار معنوية المعاملات الانحدار المتعدد B، A.

قاعدة: اذا كانت قيمة الاحتمال (Sig) أقل من 0.05 المقابلة لقيمة 'T' المحسوبة فان معامل الانحدار معنوي.

بالرجوع الى الجدول أعلاه نجد:

بالنسبة لاختبار معنوية A: قيمة احتمال الخطأ Sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 إذن a=1.083 معنوي.

بالنسبة لاختبار معنوية B: قيمة احتمال الخطأ Sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 إذن قيمة تأثير B معنوي وهذا يعني بزيادة وحدة واحدة في التنمية المستدامة يؤدي الى زيادة البعد الاقتصادي 0.663

ومنه أنموذج الرياضي هو:

البعد الاقتصادي= 1.378 + 0.598 (التنمية المستدامة)

الاستنتاج: نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05.

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية الصفرية H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين البعد البيئي والتنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الاحصائية 0.05؛

الفرضية البديلة H_1: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين البعد البيئي والتنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الاحصائية 0.05.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط، قصد التحقق من وجود أثر ذو دلالة احصائية للرفض أو القبول وذلك على النحو التالي:

– قبول الفرضية الصفرية اذا كانت: قيمة F المحسوبة أصغر من قيمة F المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 أو قيمة مستوى الدلالة Sig أكبر من 0.05؛

– قبول الفرضية البديلة اذا كانت: قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 أو قيمة مستوى الدلالة Sig أصغر من 0.05؛

أنموذج الرياضي للفرضية الأثر الفرعية الأولى:

البعد البيئي = A+B (التنمية المستدامة)

الجدول رقم (30-3): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين البعد البيئي والتنمية المستدامة

المصدر		الانحدار	الخطأ	الكلي
مجموع المربعات		42.669	145.120	187.789
درجة الحرية		1	215	216
متوسط المربعات		42.669	0.675	
المعنوية الكلية	قيمة F	63.215		
	SIG	0.000		
المعنوية الجزئية (معاملات الانحدار)		Constant	البعد البيئي	
	B	0.499	0.723	
	T	1.550	7.951	
	SIG	0.123	0.000	
القدرة التفسيرية	R	0.477		
	R^2	0.227		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 19

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نجد أن معامل ارتباط بيرسون بين البعد البيئي والتنمية المستدامة بلغ R=0.477 وهو معنوي حيث قيمة F المحسوبة 63.215 أكبر من قيمة F المجدولة 3.865 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة الحرية (1، 215) وأن قيمة معامل التفسير R2 = 0.227 وهذا يعني أن البعد البيئي فسر 22.7 % من التغيرات التي تحدث في التنمية المستدامة، والباقي 77.3 % راجع الى عوامل أخرى.

اختبار معنوية المعاملات الانحدار المتعدد A، B.

قاعدة: اذا كانت قيمة الاحتمال (Sig) أقل من 0.05 المقابلة لقيمة 'T' المحسوبة فان معامل الانحدار معنوي.

بالرجوع الى الجدول أعلاه نجد:

بالنسبة لاختبار معنوية A: قيمة احتمال الخطأ Sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 إذن a=0.499 معنوي.

بالنسبة لاختبار معنوية B: قيمة احتمال الخطأ Sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 إذن قيمة تأثير B معنوي وهذا يعني بزيادة وحدة واحدة في التنمية المستدامة يؤدي الى زيادة البعد البيئي 0.723

ومنه أنموذج الرياضي هو:

البعد البيئي= 0.499 + 0.723 (التنمية المستدامة)

الاستنتاج: نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05.

رابعا: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

الفرضية الصفرية H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين البعد الاجتماعي والتنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الاحصائية 0.05؛

الفرضية البديلة H_1: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين البعد الاجتماعي والتنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الاحصائية 0.05.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط، قصد التحقق من وجود أثر ذو دلالة احصائية للرفض أو القبول وذلك على النحو التالي:

– **قبول الفرضية الصفرية اذا كانت:** قيمة F المحسوبة أصغر من قيمة F المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 أو قيمة مستوى الدلالة Sig أكبر من 0.05؛

– **قبول الفرضية البديلة اذا كانت:** قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 أو قيمة مستوى الدلالة Sig أصغر من 0.05؛

أنموذج الرياضي للفرضية الأثر الفرعية الأولى:

البعد الاجتماعي = A+B (التنمية المستدامة)

الجدول رقم (31-3): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين البعد الاجتماعي والتنمية المستدامة

المصدر		الانحدار	الخطأ	الكلي
مجموع المربعات		34.964	106.582	141.546
درجة الحرية		1	214	215
متوسط المربعات		34.964	0.498	
المعنوية الكلية	قيمة F	70.202		
	SIG	0.000		
المعنوية الجزئية (معاملات الانحدار)		Constant	البعد الاجتماعي	
	B	0.455	0.655	
	T	1.646	8.379	
	SIG	0.101	0.000	
القدرة التفسيرية	R	0.497		
	R^2	0.247		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 19

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نجد أن معامل ارتباط بيرسون بين البعد الاجتماعي والتنمية المستدامة بلغ R=0.497 وهو معنوي حيث قيمة F المحسوبة 70.202 أكبر من قيمة F المجدولة 3.865 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة الحرية (1، 214) وأن قيمة معامل التفسير R2 = 0.247 وهذا يعني أن البعد البيئي فسر 24.7 % من التغيرات التي تحدث في التنمية المستدامة، والباقي 75.3 % راجع الى عوامل أخرى.

اختبار معنوية المعاملات الانحدار المتعدد A، B.

قاعدة: اذا كانت قيمة الاحتمال (Sig) أقل من 0.05 المقابلة لقيمة 'T' المحسوبة فان معامل الانحدار معنوي.

بالرجوع الى الجدول أعلاه نجد:

بالنسبة لاختبار معنوية A: قيمة احتمال الخطأ Sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 إذن a=0.455 معنوي.

بالنسبة لاختبار معنوية B: قيمة احتمال الخطأ Sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 إذن قيمة تأثير B معنوي وهذا يعني بزيادة وحدة واحدة في التنمية المستدامة يؤدي الى زيادة البعد الاجتماعي 0.655.

ومنه أنموذج الرياضي هو:

البعد الاجتماعي= 0.455 + 0.655 (التنمية المستدامة)

الاستنتاج: نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05.

خامسا: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

الفرضية الصفرية H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الاحصائية 0.05؛

الفرضية البديلة H_1: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الاحصائية 0.05.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط، قصد التحقق من وجود أثر ذو دلالة احصائية للرفض أو القبول وذلك على النحو التالي:

– قبول الفرضية الصفرية اذا كانت: قيمة F المحسوبة أصغر من قيمة F المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 أو قيمة مستوى الدلالة Sig أكبر من 0.05؛

– قبول الفرضية البديلة اذا كانت: قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 أو قيمة مستوى الدلالة Sig أصغر من 0.05؛

أنموذج الرياضي للفرضية الأثر الفرعية الأولى:

المسؤولية الاجتماعية = A+B (التنمية المستدامة)

الجدول رقم (32-3): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

المصدر		الانحدار	الخطأ	الكلي
مجموع المربعات		51.814	48.062	99.877
درجة الحرية		1	213	214
متوسط المربعات		51.814	0.226	
المعنوية الكلية	قيمة F	229.626		
	SIG	0.000		
المعنوية الجزئية (معاملات الانحدار)		Constant	التنمية المستدامة	
	B	1.398	0.524	
	T	11.612	15.153	
	SIG	0.000	0.000	
القدرة التفسيرية	R	0.720		
	R^2	0.519		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 19

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نجد أن معامل ارتباط بيرسون بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة بلغ R=0.720 وهو معنوي حيث قيمة F المحسوبة 229.626 أكبر من قيمة F المجدولة 3.865 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة الحرية (1، 213) وأن قيمة معامل التفسير R2 = 0.519 وهذا يعني أن المسؤولية الاجتماعية فسر 51.9 % من التغيرات التي تحدث في التنمية المستدامة، والباقي 48.1 % راجع الى عوامل أخرى.

اختبار معنوية المعاملات الانحدار المتعدد A، B.

قاعدة: اذا كانت قيمة الاحتمال (Sig) أقل من 0.05 المقابلة لقيمة 'T' المحسوبة فان معامل الانحدار معنوي.

بالرجوع الى الجدول أعلاه نجد:

بالنسبة لاختبار معنوية A: قيمة احتمال الخطأ Sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 إذن a=1.398 معنوي.

بالنسبة لاختبار معنوية B: قيمة احتمال الخطأ Sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 إذن قيمة تأثير B معنوي وهذا يعني بزيادة وحدة واحدة في التنمية المستدامة يؤدي الى زيادة المسؤولية الاجتماعية 0.524.

ومنه أنموذج الرياضي هو:

المسؤولية الاجتماعية= 1.398 + 0.524 (التنمية المستدامة)

الاستنتاج: نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

H_0: اتجاهات العاملين نحو المسؤولية الاجتماعية سلبية .

H_0: اتجاهات العاملين نحو المسؤولية الاجتماعية ايجابية .

لاختبار هذه الفرضية نعتمد على المتوسط الحسابي الإجمالي للبعد الذي يعبر عن المسؤولية الاجتماعية.

الجدول رقم (33-3): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

الأبعاد:		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المسؤولية الاجتماعية	معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	3.4624	0.76948
	البعد الاقتصادي	3.3929	0.72872
	البعد البيئي	3.0178	0.93241
	البعد الاجتماعي	2.7378	0.81139
المتوسط الحسابي (اتجاهات موظفي المؤسسة)		3.1552	0.68316

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 19

حسب ما يوضحه الجدول بلغ المتوسط الحسابي العام لاتجاهات الموظفين نحو المسؤولية الاجتماعية (3.1352)، وهو أكبر من المتوسط الفرضي 3 وبالتالي اتجاهات الموظفين نحو المسؤولية الاجتماعية ايجابية، لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن اتجاهات الموظفين نحو المسؤولية الاجتماعية ايجابية.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الدراسة الميدانية المتعلقة بدراسة تحليلية لدور المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة بمؤسسة لافارج الجزائر، وقصد تسهيل الدراسة استخدمنا طريقة الاستبيان، قمنا من خلاله بعرض وتحليل النتائج التوصل اليها، بحيث اقتصرت هذه الدراسة على مؤسسة لافارج، حيث تم في البداية تحديد حجم المجتمع وحجم العينة بـ 217 عينة، افرغت في برنامج SPSS V-19، وبعد ذلك استخدمنا مجموعة من الأدوات الاحصائية اللازمة للدراسة، وقصد الوصول الى النتائج المرجوة تم اختبار فرضيات البحث، والتي أثبت من خلالها ما يلي:

1 تم اختبار الفرضية الفرضية الرئيسية الأولى مع كل من المتغيرات الشخصية (السن، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التصنيف الوظيفي) و اتضح من خلال هذا الاختبار ما يلي:

يوجد علاقة بين متوسطات أبحاث المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة في مؤسسة لافارج الجزائر فرع المسيلة يعزى مع كل من متغير السن و المؤهل العلمي و سنوات الخبرة و التصنيف الوظيفي بينما و هذا بالاعتماد على تحليل اختبار التباين الأحادي .Anova

2 تم اختبار الفرضية الرئيسية الثانية و تبين من خلالها أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة عند مستوى الدلالة 0.05 ، أما من خلال اختبار الفرضيات الفرعية لهذه الفرضية فقد تم إثبات ما يلي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة و التنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة و التنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة و التنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة و التنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05.

من خلال اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة تبين أن اتجاهات الموظفين نحو المسؤولية الاجتماعية إيجابية و تم الاعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.1352 لإثبات صحة هذه الفرضية أو عدمها و قياسها مع مقياس ليكارت الخماسي.

خاتمة

خاتمة:

إن التزام المؤسسات بالأداء الاجتماعي يمثل الخيار الأفضل لنجاحها في بيئتها، فمما سبق يتبين لنا أنه لم يعد تقييم المؤسسات يعتمد على ربحيتها فحسب و لم تعد تلك المؤسسات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط بل ما تحققه كذلك على المستوى الاجتماعي من خلال تحسين صورتها العامة في أذهان العاملين و الزبائن و المستهلكين و كل أفراد المجتمع، إضافة إلى ما تحققه على المستوى البيئي من خلال حماية البيئة و المحافظة على الموارد الطبيعية من التلوث....الخ. فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية و التكنولوجية و الاجتماعية عبر العالم.

و كان من أبرز هذه المفاهيم المسؤولية الاجتماعية و الذي تطور عبر الزمن من مجرد مبادرات طوعية اختيارية تفرضها دوافع ثقافية و دينية إلى ضرورة ملحة و إستراتيجية تسويقية تستعملها المؤسسة ، و تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم المميزات التي تتميز بها التنمية المستدامة حيث تعمل هذه الأخيرة على جعل المؤسسة مسؤولة من خلال السلوك المهني و الحرص على اتخاذ قرارات ترضي جميع الأطراف و ذلك لكون البقاء و التطور في البيئة الاقتصادية يتطلب من المؤسسات أن تتفاعل مع التوجهات الاجتماعية و البيئة و أن تستجيب لمتطلباتها، لذلك أصبحت المؤسسات مطالبة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية من أجل تحقيق تنمية مستدامة، و فيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها:

الدراسة النظرية:

-نشأت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات نتيجة تأثير الضغوط التي مارستها العديد من الجهات من بينها النقابات العمالية، جمعيات حماية حقوق المستهلك، جمعيات حماية البيئة، القوانين و التشريعات التي أصدرتها العديد من الدول لحماية البيئة.

-تعتبر المسؤولية الاجتماعية ممارسة طوعية من طرف المؤسسات تهدف إلى تحسين حياة المجتمع من خلال معالجة مشكلات معينة و في بيئة معينة، فتبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية يعزز من سمعتها و علامتها التجارية.

-تعمل المؤسسات على تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاهتمام بتحقيق البعد الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاجية و بالتالي تحقيق أكبر ربح ممكن و الحرص على استمرارية المؤسسة، كما تعمل

المؤسسة على تحقيق البعد الاجتماعي و البيئي عن طريق العمل على تجسيد العديد من المفاهيم (المسؤولية الاجتماعية و البيئية، حوكمة المؤسسات، أخلاقيات الأعمال، التسويق الأخضر....).

الدراسة التطبيقية:

- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة في مؤسسة لافارج فرع المسيلة مما تعزى إلى متغير السن ؛
- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة في مؤسسة لافارج فرع المسيلة مما تعزى إلى متغير المؤهل العلمي ؛
- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة في مؤسسة لافارج فرع المسيلة مما تعزى إلى سنوات الخبرة ؛
- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة في مؤسسة لافارج فرع المسيلة مما تعزى إلى التصنيف الوظيفي ؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة و التنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة و التنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة و التنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة و التنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة و التنمية المستدامة عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05؛
- اتجاهات الموظفين نحو المسؤولية الاجتماعية ايجابية .

الاقتراحات:

بناء على النتائج السابقة يمكن أن نقدم الاقتراحات التالية:

- غرس روح التعاون الاجتماعي بين كل العاملين في المؤسسة و المجتمع المحلي؛
- الاهتمام بتكافؤ الفرص بين العاملين مع مراعاة الوسط العائلي للعامل عند منحهم للأجور؛
- بذل المزيد من الجهود من أجل التخفيف من الأضرار التي تلحقها المؤسسة بالبيئة المحيطة؛
- ضرورة إدراج المؤسسة محل الدراسة بصفة خاصة و المؤسسات الجزائرية بصفة عامة لقسم خاص ضمن هيكلتها يعنى بتخطيط و تنفيذ البرامج الاجتماعية للمؤسسة؛
- ضرورة عقد المؤسسات الجزائرية لمؤتمرات و ورشات عمل لتحديد معايير للأداء الاجتماعي للمؤسسات؛
- ضرورة تشجيع الدولة للمؤسسات المسؤولة اجتماعيا من خلال سن قوانين و تشريعات تسمح بإعفائها من الضرائب أو منحها امتيازات مقابل مساهمتها اجتماعيا.

آفاق البحث

بهدف توسيع نطاق البحث و تعميقه نقترح بعض الآفاق في شكل عناوين تصلح لأن تكون إشكاليات لمواضيع بحث مستقبلية:

- الحوكمة كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و دورها في إرساء التنمية المستدامة
- المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.... آفاق و تطلعات
- المعوقات و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

أ -الكتب:

1 -أندور غاثينجي، المسؤولية الاجتماعية للشركات، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، جنيف، سويسرا، 2004.

2 -ثامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، ط 1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2001.

3 -خالد حامد، **التنمية المستدامة**، دار قرطبة للنشر و التوزيع، الجزائر، ط1، 2014.

4 - خالد قاشي، رمزي بودرجة، التسويق و المسؤولية الاجتماعية مدخل لتحسين الصورة الذهنية للمؤسسة، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2018.

5 - خبابه عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2009.

6 -دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة** ، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستشارات الثقافية، القاهرة، 2000.

7 - زينب محمد عبد السلام ، **الشركات متعددة الجنسيات ومعايير السيادة للدول وفق القانون الدولي** ، المركز القومي للإصدارات القانونية ،ط 1 ، 2014.

8 -سيد محمد جاب الرب، **الأخلاقيات التنظيمية و المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال العصرية**،دار الكتب المصرية، القاهرة، 2010.

9 - شوقي ناجي جواد، **المرجع المتكامل في إدارة الأعمال منظور كلي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، بغداد، 2010.

10 - صالح الحموري، رولا المعايطة، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من الألف إلى الياء** ، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015.

11 -صائب عبد الله طويل ، **التنمية المستدامة و مجالاتها** ، دار أمجد للنشر و التوزيع، عمان، ط 1، 2016.

12 -طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **الإدارة و الأعمال** ، ط 1، دار وائل للنشر و التوزيع، 2007.

13 - طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2010.

14 - عايد عبد الله العصيمي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2015.

15 -عبد الرحمان سيف سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015، 17.

16 - عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، دار صفاء، عمان، الأردن، 2006.

17 -عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر و التوزيع،عمان، 2015.

18 -علاء فرحان طالب و آخرون، **فلسفة التسويق الأخضر** ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2010.

19 - الغالبي طاهر محسن منصور، والعامري صالح مهدي محسن، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال :الأعمال والمجتمع**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

20 - فريد سمير، **حماية البيئة و مكافحة التلوث و نشر الثقافة البيئية**،دار حامد، عمان، 2013.

21 - فليب كوتلر، نانسي لي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات** ، ترجمة: علاء أحمد إصلاح، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2011.

22 –اللجنة العالمية للبيئة و التنمية، (**مستقبلنا المشترك**) :ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، عدد 142، أكتوبر 1989.

23 – مجلس التخطيط ، **الدليل الإرشادي لمؤشرات التنمية المستدامة** ، الشركة الحديثة للطباعة، الدوحة، 2006.

24 –محمد الصيرفي، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة** ، ط 1، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، 2007.

25 –محمد فلاق، المسؤولية **الاجتماعية لمنظمات الأعمال**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2016،.

26 –مدحت أبو النصر، **المسؤولية الاجتماعية للشركات و المنظمات –المواصفة القياسية ISO 26000**،ط1، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة، 2015.

27 –مصطفى قاسم، **إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة** ،الدار الجامعية،الإسكندرية،2007،ص37.

28 – منال محمد عباس ، **المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة و آفاق التنمية** ، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، مصر، 2014.

29 – نجم عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة في عالم متغير** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2014.

30 – نوزاد عبد الرحمان الهيتي و آخرون، **مقدمة في اقتصاديات البيئة**، دار المناهج، عمان، 2010.

31 – هاشم مرزوك، علي الشمري و آخرون، **الاقتصاد الأخضر: مسار جديد في التنمية المستدامة**، ط1، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2016.

32 –وائل محمد صبحي إدريس ، طاهر محسن منصور الغالبي، **الإدارة الإستراتيجية المفاهيم ...العمليات**، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.

33 - وليد حميد رشيد الأميري، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة في إطار العلاقة بين رأس المال الفكري و رأس المال التمويلي**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة العربية، 2015.

34 -وليد عبد مولاه، المسؤولية الاجتماعية و مساهمة القطاع الخاص في التنمية، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء، العدد 47، أفريل، الكويت، 2013 .

35 -ياسر خضير الحميداوي، **الإتجاهات المعاصرة في التنمية المستدامة** ،دار السحاب للنشر و التوزيع،ط1، القاهرة، 2017.

ب-الرسائل والأطروحات

1 - علام عثمان، **تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نمو** ،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03 ،الجزائر، 2014 .

2 -فؤاد حسين محمد الحمدي، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2003.

3 - قريو أسماء، **التفاعل بين الحوكمة و محاسبة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق استدامة منظمات الأعمال –دراسة حالة بعض منظمات الأعمال الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، فرع مالية و محاسبة، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.

4 -محمد بولصنام، **واقع وآفاق الإفصاح الاجتماعي في الجزائر –دراسة حالة قطاع الاتصالات**- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.

5 -نوفان حامد محمد العليمات، **القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية و الإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية** ، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد، قسم الدراسات العليا، جامعة دمشق، 2010.

6 -وهيبة مقدم، **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية–دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري،** رسالة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر،2014.

ج– المؤتمرات و الملتقيات

1 - أسيا قاسيمي، **"التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية"** ، الملتقى الدولي الثاني حول السياسات و التجارب التنموية بالمجال العربي و المتوسطي، التحديات،التوجهات،الآفاق، الجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية و الاجتماعية و الاقتصادية، باجة، تونس، 26 -27أفريل 2012.

2 -أم كلثوم جماعي، سمير بن عبد العزيز، **الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات الأعمال،** ورقة بحثية منشورة في الملتقى الدولي الثالث حول مؤسسات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، يومي 14-15 فيفري 2012.

3 -أمينة قهواجي، حكيم بن حسان، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال و دورها في تحقيق التنمية المستدامة،** المؤتمر الدولي الثالث حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة– الواقع و الرهانات، يومي 14 و 15 نوفمبر 2016.

4 -**البند الثامن المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص** ، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة و الأربعون، القاهرة، 15/8 أفريل 2018.

5 -التقرير النهائي لقمة الأرض بجوهانسبورغ عن التنمية المستدامة (26 أوت- 04سبتمبر2002)

6 -دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط، 2005.

7 -رقامي محمد، بوشنقير إيمان، **"التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل"**، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة يومي 19-20 نوفمبر 2012.

8 -شميل عبد اللطيف، عياد سيدي محمد، **دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة** ، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، 14، 15 فيفري 2011، بشار.

9 -عبد القادر بودي، زهرة بن سفيان، **المسؤولية الاجتماعية للمقاول و مؤسسته الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة** ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول"منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 15/14 فيفري 2012.

10 عماري عمار، **إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7 -8 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف.

11 -اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، " **توضيح واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة"** ، المركز الإنمائي الإقليمي لشمال إفريقيا، الاجتماع 16 للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة، المغرب، 2001،.

12 - محمد جصاص و فاطمة الزهراء تليلاني، **تطبيقات المسؤولية الاجتماعية الخارجية للمؤسسات: شركة كوكا كولا كنموذج**، الملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة: الواقع والرهانات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 14-15 نوفمبر 2016.

13 -موسى رحماني، فطوم حوحو، **المسؤولية الاجتماعية بين الرؤية الإسلامية و الرؤية الوضعية المعاصرة و دورها في التنمية المستدامة** ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 04/03 ديسمبر 2012.

14 -نعيمه يحياوي، فضيلة عاقلي ، **التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، الجزائر ، بحث منشور على الموقع الالكتروني www.iefpedia.com تاريخ الاطلاع 2017/4/17 على الساعة 21:08.

15 – نهال المغربل، ياسمين فؤاد، **المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية**، ورقة عمل رقم 138، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، سبتمبر، 2008.

16 –نورا محمد عماد الدين أنور، **المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، بحث منشور، مركز المديرين المصري،2010.

د– المقالات

1 -الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع و التحديات** ،مجلة الباحث، العدد 16، 2016.

2 - حسين الأسرج، **المسؤولية الاجتماعية للشركات** ، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية ، العدد 90، الكويت، 2010.

3 - حسين هادي عنيزة، ماهر حي علي، **تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم(دراسة تطبيقية و استطلاعية)** ، مجلة فري للعلوم الاقتصادية و المالية، العدد 26، جامعة الكوفة، بغداد، 2010.

4 - سالمي رشيد، عميرات إيمان، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال بين الواجب القانوني و التحفيز الجبائي** ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 11 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

5 - سناء عبد الرحيم سعيد، عبد الرضا ناصر الباوي، **الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة (دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية)**، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد الثالث و الثمانون، 2010.

6 - طرشي محمد، يخلف إيمان، **الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال– المجلد 03– العدد 05، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر، 2017.

7 - عبد اللاوي بلقاسم، حفصة جرادي، **المسؤولية الاجتماعية و علاقتها بالتنمية المستدامة للموارد البشرية داخل الجامعة**، مجلة العلوم الاجتماعية،جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد 25، جويلية 2017.

8 - علاء أحمد حسن، **مدى توافق المسؤولية الاجتماعية و أبعاد التوجه الاستراتيجي – دراسة تحليلية مقارنة لشركتي الحكماء و نينوى للصناعات الدوائية** -مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، مجلد 08، العدد 24، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة تكريت، 2012.

9 - علي المستريحي، **المسؤولية الاجتماعية من الواقع الأحادي إلى المنظور الشبكي المتعدد** ، المجلة العربية للإدارة ، مجلد 37، العدد 4، قطر، ديسمبر 2017.

10 - فاطمة مبارك، **التنمية المستدامة: أصلها و نشأتها** ، مجلة بيئة المدن الالكترونية، المركز البيئي للبلدان العربية، (Dubai Municipality)، العدد 13، يناير2016.

11 محمد بوحجلة، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الاحصائية خلال الفترة 2000 –2011**، مجلة الاقتصاد و التنمية، جامعة البليدة2، المجلد6، العدد1.

12 محمد فلاق، المسؤولية **الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي "سوناطراك الجزائرية، أرامكو السعودية" أنموذجا**، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر، 2013.

13 ميسون عبد الله أحمد الشلمة، سجى نذير حميد الصراف، **المسؤولية الاجتماعية مدخل لتحقيق التميز دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في مستشفى السلام**، جامعة تكريت،كلية الإدارة و الاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 01، العدد 41، ج 01، 2018.

14 نضال عمار، **دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية المستدامة دراسة ميدانية على منظمات الأعمال السورية الأعضاء في الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية** ، مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد 54، جامعة دمشق، 2016.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- JACOBY Neil H**. Coarporate power and social responsability**, New York Macmillan Publishing CO, INC, 1973.

2- Burgemmier beat, principe ecologique et sociaux du marché, économica, France, 2000.

3- *Christine A Mallin* **,** ***corporate social Responsibility : A case study Approach*** *, MGP Books Group.2010.*

4- *David crowther, Guler Aras* **,** ***corporate social responsibility****, De Montfort University, UK, 2008.*

5- DimitrisStevis, International Framework Agreements and Global Social dialogue: parameters and prospects, Employment Sector, Employment working paper, Geneva, 2010, p4; Michael Gold , Mark Hall, Report On European level Information and Consultation In Multinational companies An Evaluation Of Practice, ,European Foundation for the Improvement of living and Working Conditions,Ireland.

6- *Grond J P, **"la prise en compte du concept de responsabilité sociale"** group de travail ORSE, Juin,2010.*

7- Isabella Vas concelos et autres , "La responsabilité sociale d'entreprise et le modèle des organisations innovatrices durables " , une étude de cas dans une entreprise du secteur électrique brésilien , chapitre2, d'après le livre d'yvon pesqueux et autres, **L'entreprise Durable Et Le Changement Organisationnel L'organisation Innovatrice Et Durable**, (paris :éditions EMS,2014.

8- Madadi Abdelkader ,Abdellah el Hirtsi Hamid, **Les nouveaux fondements philosophiques et idéologiques du discours sur le développement et la durabilité**, 3ème colloque interational sur : La protection de l'environnement et lutte contre la pauvreté dans les pays en voie de développement, Institut des sciences économiques et des sciences de gestion, centre universitaire de Khmis Meliana, Algérie, le 03 et 04 mai 2010.

9- Mahmoud Sabra ,Samar Haroun, **The Triple Helix and Social Responsibility Effective For some large Institution in Gaza Strip**,Munich Personal RePEc Archive , MPRA Paper No: 76984, posted 10 October 2017.

10- Patrick d'humières**, Le Développement Durable le management de l'entreprise responsable**, Paris, éditions d'organisation, 2005.

11- STEINER, George A, **Business and society**, New York, Random Hovre, 1972.

12- ***The social role of business***, *New Zealand business council for sustainable development ,New Zealand, December, 2010.*

13- *The World Bank**, Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia**: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania, The Development Communication Division, Working Paper, Washington, March 2005*.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1- Rapport sur les objectifs de développement durable , Nation United , 2016 , p 1-9 , consulté le 30/11/2019 https://unstats.un.org/sdgs/report/2016/The%20Sustainable%20Development%20Goals%20Report%202016_French.pdf

2- http://www.climasouth.eu/ar/node/41 *تم الاطلاع عليه يوم : 2019/10/23 على الساعة 13.29*

3- http://www.csrweltweit.de/uploads/tx_jpdownloads/Romaenien_csrboklet31705.pdf

4- https://mpra.ub.uni-muenchen.de/76984/

الملاحق

الملحق رقم 01 : استمارة الاستبيان

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص ادارة أعمال

استبيان بحث حول: " دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة شركة لافارج الجزائر".

الأخ الفاضل ....الأخت الفاضلة ....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

تحية طيبة وبعد.....

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذه الإستبانة التي صممت لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي نقوم بإعدادها، والتي نهدف من خلالها إلى التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة ،لذا نرجو منكم أن تتفضلوا باستيفاء هذا الاستبيان بالإجابة عن الأسئلة المطروحة فيه دون ذكر أسمائكم ، و نحن على ثقة من أن إجابتكم ستتصف بالدقة و الموضوعية و الاهتمام بالشكل الذي يؤدي إلى التوصل لنتائج تخدم الهدف الأساسي من هذا البحث، و نؤكد لكم بأن المعلومات التي سيتم جمعها من خلال إجابتكم ستحاط بالسرية التامة و ستستخدم لأغراض البحث العلمي لا غير.

.لذا نقدر تعاونكم الصادق معنا و مساهمتكم البناءة في خدمة العلم و المعرفة .

إعداد الباحثة: **إشراف الأستاذ:**

عزي هاجر **أ.د سالمي رشيد**

القسم الأول: بيانات خاصة

يهدف هذا القسم إلى تبيان بعض الخصائص الشخصية والوظيفية والتي تساعد في تفسير الاختلاف من إجابات الأفراد، لذا نرجو منكم التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية وذلك بوضع إشارة (X) في المربع المناسب لاختيارك:

وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

1 - السن: أقل أو يساوي 20 سنة ☐ من 21 إلى30 سنة ☐

من 31 إلى 40 سنة ☐ من 41 إلى 50 سنة ☐

50 سنة فأكثر ☐

2 - المؤهل العلمي: متوسط ☐ ثانوي ☐

جامعي ☐ دراسات عليا ☐

3 - سنوات الخبرة: أقل من 05 سنوات ☐ من 05 إلى 10 سنوات ☐

من 11 إلى 15سنة ☐ من 16 إلى 20 سنة ☐

أكثر من 20 سنة ☐

4 - التصنيف الوظيفي: إطار سامي ☐ إطار ☐

متحكم ☐ منفذ ☐

القسم الثاني : محاور الإستبانة

المحور الأول : واقع المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة لافارج

		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1 – معلومات عامة حول المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة						
01	تتوافق رسالة المؤسسة و أهدافها مع أهداف و قيم المجتمع					
02	تعمل المؤسسة على تحسين صورتها بالمجتمع و ترسيخ المظهر الايجابي لدى الأطراف ذات المصلحة كالعملاء و العاملين و أفراد المجتمع					
03	تسعى المؤسسة لتحقيق التوازن بين احتياجاتها الآنية والقادمة و الأطراف المعنية بعملها					
04	تعمل المؤسسة على تحقيق التوازن بين مصالح المستخدمين، العملاء، المستثمرين، الموردين، المجتمع					
05	تقوم المؤسسة بالتقييم الدائم و المستمر للمخاطر التي قد تنجم جراء قيامها بعمليات شراء لا تحترم فيها متطلبات الأطراف ذات المصلحة خاصة في مجال احترام القوانين و التشريعات البيئية و الاجتماعية					
06	تبذل المؤسسة الجهود اللازمة من أجل الحصول على سلسلة معايير الايزو الخاصة بالبيئة و السلامة المهنية					
07	تعمل المؤسسة على التحسين الدائم و المستمر لمنتجاتها لتحقيق الرفاهية المطلوبة للزبون					
08	يوجد لدى المؤسسة مدونة أخلاقيات العمل					

	مطبقة بشكل واضح و فعال					
09	تسعى المؤسسة إلى تحسين و تطوير النسيج الاجتماعي و الاقتصادي المحلي دون التأثير السلبي على بقائها و ديمومتها					
2 – البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية						
10	تعمل المؤسسة على تعظيم قيمة السهم و تحقيق أكبر ربح ممكن					
11	تراعي المؤسسة القدرات الشرائية للزبائن عند تسعير منتجاتها					
12	تقوم المؤسسة بالتقييم الدائم و المستمر للمخاطر التي قد تنجم جراء قيام المؤسسة بعمليات شراء لا تحترم فيها متطلبات الأطراف ذات المصلحة خاصة في مجال احترام القوانين و التشريعات البيئية و الاجتماعية					
13	تسهر المؤسسة على المتابعة و المعالجة الموضوعية لشكاوي الزبائن مهما كانت طريقة تقديمها					
14	تعمل المؤسسة على احترام قواعد المنافسة و عدم الإضرار بالمنافسين					
15	تتقيد المؤسسة بالجودة و المواصفات و المقاييس المتفق عليها وفق دفتر الشروط (الجودة، السعر، المكان و الوقت المطلوب)					
16	تتخذ المؤسسة التدابير اتجاه مورديها في حالة تدهور مستوى نشاطها و الذي قد يؤثر سلبا على نشاطاتهم					
3 – البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية						
17	تحترم المؤسسة قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي مع مراعاة الأثر البيئي لمنتجاتها منذ					

	الشروع في تصميمها					
18	توفر المؤسسة الموارد البشرية و المالية اللازمة لضمان إدارة بيئية سليمة					
19	تضع المؤسسة برامج تكوين و تحسيس لفائدة العمال خاصة بالإدارة البيئية فقط					
20	تلتزم المؤسسة بالاستخدام الأمثل و الكفء للموارد الطبيعية و خصوصا غير المتجددة منها					
21	تستخدم المؤسسة تقنيات ملائمة لتجنب مسببات تلوث الأرض، الهواء، الماء و تستعمل التكنولوجيا و المعالجات الفنية في التخلص من النفايات و العوادم و مخلفات التصنيع					
22	تقوم المؤسسة بإجراء دراسات موضوعها الأثر البيئي المباشر و غير المباشر للنشاط الذي تمارسه مع وضعها لأهداف كمية خاصة بالتقليل من هذا الأثر					
23	تمول المؤسسة حملات التوعية في مجالات حماية البيئة و حسن استغلال مواردها الطبيعية					
4 – البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية						
24	تسعى المؤسسة إلى تحسين و تطوير النسيج الاقتصادي المحلي دون التأثير السلبي على بقائها و ديمومتها					
25	تقوم المؤسسة بالتعرف الدائم و المستمر على الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني و النسيج الاقتصادي المحلي الذين قد يكون لديهم تأثير سلبي أو ايجابي على الأنشطة التي تمارسها و عن أدائها					
26	تسعى المؤسسة إلى بناء علاقات ايجابية مع مؤسسات المجتمع المختلفة					

27	تقوم المؤسسة بالعمليات الخيرية و تقديم الهبات و التبرعات للجمعيات الخيرية مثل جمعيات حماية الطفولة و دور المسنين و مراكز رعاية المعاقين و المستشفيات					
28	تساهم المؤسسة في دعم النشاطات الثقافية و الشبابية دون أي مقابل					
29	تقوم المؤسسة باستقبال و تدريب طلاب الجامعات أثناء و بعد الدراسة					
30	تقوم المؤسسة بإصدار تقرير سنوي يضم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي					
31	تساهم المؤسسة بشكل طوعي في مجموعات عمل و تشاور الهدف منها دراسة كيفية إدماج رهانات التنمية المستدامة من طرفها					

المحور الثاني: التنمية المستدامة:

الرقم	التنمية المستدامة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
التنمية المستدامة						
32	تعمل المؤسسة على تقديم خدمات بتكاليف اقل					
33	تساهم المؤسسة في التخفيف من مشكلة البطالة التي يعاني منها أفراد المجتمع عن طريق عن طريق خلق فرص عمل					
34	يستفيد العامل من الأرباح و الفوائد التي تحققها المؤسسة					
35	تساهم المؤسسة في زيادة الدخل الوطني الإجمالي					
36	تعتمد المؤسسة على نماذج اقتصادية لتحقيق الاستدامة					
37	يعتبر نقص التمويل و الظروف الاقتصادية من بين المعوقات التي تحول دون مشاركة المؤسسة في تنمية المجتمع المحلي بشكل كبير					
38	تسعى المؤسسة على التحسين المستدام					

	لخدماتها المقدمة					
39	تعمل المؤسسة على زيادة فرص الشراكة و المشاركة في تبادل الخبرات و المهارات					
40	تلتزم المؤسسة بالقوانين المؤطرة و المنظمة لعملها و لعمل المؤسسات الأخرى الناشطة في نفس مجالها					
41	تقوم المؤسسة بإجراء تقييم دوري حول نشاطها الاجتماعي					
42	تتوفر المؤسسة على نظام عمل أخلاقي مع عمالها أو منافسيها					
43	تلتزم المؤسسة باللوائح الداعية لحماية البيئة					
44	تعتمد المؤسسة على سياسة الجودة الشاملة لدعم الأداء البيئي					
45	تتخذ المؤسسة التدابير التي تسمح بالتحكم في الانبعاثات الناجمة عن العملية الإنتاجية و تخفيض التلوث باستخدام مواد نظيفة					
46	تقوم المؤسسة بإجراء مراجعة و تقييم حول أدائها البيئي مع إعداد تقارير حول هذا الأداء					
47	تقوم المؤسسة بالمساهمة في حل و معالجة المشاكل البيئية الواقعة					
48	تضع المؤسسة برامج خاصة بالنشاطات ذات التأثيرات البيئة الخطيرة					
49	توجه المؤسسة الموارد البيئية لضمان إدارة بيئية سليمة					

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الملحق رقم 02: قائمة المحكمين

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة
سالمي رشيد	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي تمنراست
بولصنام محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة يحي فارس المدية
تهتان مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة يحي فارس المدية
بوشنافة الصادق	أستاذ التعليم العالي	جامعة يحي فارس المدية
علوطي لمين	أستاذ التعليم العالي	جامعة يحي فارس المدية
سلام عبد الرزاق	أستاذ محاضر أ	جامعة يحي فارس المدية

الملحق رقم 03: نتائج SPSS

Correlations

		البعد1	البعد الاقتصادي	البعد البيئي	البعد الاجتماعي	المسؤولية الاجتماعية
البعد1	Pearson Correlation	1	,660**	,505**	,597**	,803**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000
	N	217	216	217	216	215
البعد الاقتصادي	Pearson Correlation	,660**	1	,647**	,633**	,861**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000
	N	216	216	216	215	215
البعد البيئي	Pearson Correlation	,505**	,647**	1	,664**	,851**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000
	N	217	216	217	216	215
البعد الاجتماعي	Pearson Correlation	,597**	,633**	,664**	1	,858**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000
	N	216	215	216	216	215
المسؤولية الاجتماعية	Pearson Correlation	,803**	,861**	,851**	,858**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	
	N	215	215	215	215	215

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

			البعد1	البعد الاقتصادي	البعد البيئي	البعد الاجتماعي	المسؤولية الاجتماعية
Spearman's rho	البعد1	Correlation Coefficient	1,000	,669**	,584**	,582**	,808**
		Sig. (2-tailed)	.	,000	,000	,000	,000
		N	217	216	217	216	215
	البعد الاقتصادي	Correlation Coefficient	,669**	1,000	,707**	,624**	,850**
		Sig. (2-tailed)	,000	.	,000	,000	,000
		N	216	216	216	215	215
	البعد البيئي	Correlation Coefficient	,584**	,707**	1,000	,712**	,879**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	.	,000	,000
		N	217	216	217	216	215
	البعد الاجتماعي	Correlation Coefficient	,582**	,624**	,712**	1,000	,866**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	.	,000
		N	216	215	216	216	215
	المسؤولية الاجتماعية	Correlation Coefficient	,808**	,850**	,879**	,866**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	.
		N	215	215	215	215	215

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي	المحور.الثاني
البعد الاقتصادي	Pearson Correlation	1	,349**	,366**	,804**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000
	N	217	217	217	217
البعد الاجتماعي	Pearson Correlation	,349**	1	,283**	,705**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000
	N	217	217	217	217
البعد البيئي	Pearson Correlation	,366**	,283**	1	,722**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000
	N	217	217	217	217
المحور.الثاني	Pearson Correlation	,804**	,705**	,722**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	
	N	217	217	217	217

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

			البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي	المحور.الثاني
Spearman's rho	البعد الاقتصادي	Correlation Coefficient	1,000	,309**	,360**	,812**
		Sig. (2-tailed)	.	,000	,000	,000
		N	217	217	217	217
	البعد الاجتماعي	Correlation Coefficient	,309**	1,000	,251**	,642**
		Sig. (2-tailed)	,000	.	,000	,000
		N	217	217	217	217
	البعد البيئي	Correlation Coefficient	,360**	,251**	1,000	,703**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	.	,000
		N	217	217	217	217
	المحور.الثاني	Correlation Coefficient	,812**	,642**	,703**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	.
		N	217	217	217	217

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		المسؤولية الاجتماعية	المحور.الثاني	الاستبيان.ككل
المسؤولية الاجتماعية	Pearson Correlation	1	,599**	,905**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000
	N	215	215	215
المحور.الثاني	Pearson Correlation	,599**	1	,882**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000
	N	215	217	215
الاستبيان.ككل	Pearson Correlation	,905**	,882**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	
	N	215	215	215

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

			المسؤولية الاجتماعية	المحور.الثاني	الاستبيان.ككل
Spearman's rho	المسؤولية الاجتماعية	Correlation Coefficient	1,000	,610**	,903**
		Sig. (2-tailed)	.	,000	,000
		N	215	215	215
	المحور.الثاني	Correlation Coefficient	,610**	1,000	,878**
		Sig. (2-tailed)	,000	.	,000
		N	215	217	215
	الاستبيان.ككل	Correlation Coefficient	,903**	,878**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	.
		N	215	215	215

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	215	99,1
	Excluded[a]	2	,9
	Total	217	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	المحور.الثاني[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: المسؤولية الاجتماعية

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,935	49

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,599[a]	,358	,355	,54851

a. Predictors: (Constant), المحور.الثاني

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	35,792	1	35,792	118,962	,000[a]
	Residual	64,085	213	,301		
	Total	99,877	214			

a. Predictors: (Constant), المحور.الثاني

b. Dependent Variable: المسؤولية الاجتماعية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,845	,215		3,930	,000
	المحور.الثاني	,664	,061	,599	10,907	,000

a. Dependent Variable: المسؤولية الاجتماعية